جـامـعـة 20 أوت 1955 – سـكـيـكـدة

كلية الحقوق والـعـلـوم الـسيـاسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

توازنات القوة العسكرية بين روسيا وأمريكا في سوريا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

نطور رزيقة

إشراف الأستاذة:

عباس سهام

أعضاء لجنة المناقشة

أ.وسام ميهوب .... رئيسا

أ. سهام عباس,, مشرفا ومقررا

أ.سليمة بلعمري ,,, مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019 م الموافق لـ 1440/1439هـ

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى: "اِقرَأ بِاسم ربك الذي خَلَق(1) خَلَقَ الإنْسَانَ مِن عَلَق(2) اِقرَأ و رَبُّكَ الأكْرَم(3) الذي علم بالقلم (4) علم الإنسان ما لم يعلم (5)"

صدق الله العظيم

سورة العلق: الآية (1- 5)

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة، وأنار دربي في مسيرتي العلمية

أتقدم بخالص الشكر و العرفان للأستاذة المشرفة "عباس سهام" التي لم تبخل عليا جهدا في تقديم النصح والإرشاد في إنجاز هذه الدراسة.

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذا العمل.

الشكر و التقدير موصول أيضا إلى كافة أعضاء أسرة قسم العلوم السياسية بجامعة سكيكدة

الإهداء

إلى رمز التضحية و العطاء إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى شمعة احترقت لتنير دربي أبي الغالي

إلى زوجي محمد أمين بورورو

إلى كافة أفراد العائلة

إلى توأم روحي ورفيقة دربي أختي فاطمة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى براعم العائلة:

يوسف،آية،رحيل،رهف، لجين، أحمد، أفنان، إبراهيم،رحاب، خولة،

إسراء،رزان،محمد الهادي، يونس، مريم الباتول، جنى.

إلى اللواتي لم تبدلهم حياة ولم تفرقهم طرق ولم تغيرهم ظروف صديقاتي

أهدي تخرجي وفرحتي لكل روح شاركتني بدعائها

إلى كل محبي العلم و المعرفة أهدي لهم ثمرة جهدي

الملخص:

بحثت هذه الدراسة في توازن القوة العسكرية الروسية– الأمريكية في سوريا من الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018، ومدى انعكاسها على مسار الأزمة السورية.

و تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية توازن القوى الدولية، وكيف أنه يعد مسعى العديد من دول العالم، لما له من أهمية كبيرة في الحفاظ على التكافؤ في فرص امتلاك القوة بين الوحدات السياسية بما يفضي إلى تعددية النظام الدولي، وإنهاء الاحتكار الذي يسود في غيابه.

كما تسعى أيضا إلى الإلمام بمختلف جوانب الأزمة السورية بداية بالتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى نشوبها مرورا بمختلف المراحل التي مرت بها، بالإضافة إلى محاولة الوقوف عند أهم الفواعل المشاركة فيها، وكيف أنها تحولت إلى حلبة صراع تتنافس فيها هذه القوى للبروز كقوى مؤثرة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، ومدى انعكاس ذلك على مجريات الأحداث في سوريا.

كما تهدف أيضا إلى محاولة الوقوف عند صور ومعالم البحث عن توازن القوة العسكرية الروسية_الأمريكية في سوريا، في إطار التنافس بينهما على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، ومدى قدرتهما على تحقيق ذلك، وكيف انعكست على موازين القوة في سوريا، وعلى فرص الحل السلمي للأزمة.

الكلمات المفتاحية: توازن القوة، الأزمة السورية، القوى الفاعلة في الأزمة السورية: روسيا، أمريكا.

Abstract:

This study investigated the balance of the Russian- American military power in Syria during the period from 2011 to 2018 and the extent of its impact on the course of the Syrian crisis. This study aims to identify the balance of international forces and how it is considered as an endeavor of several countries in the world due to its great importance in maintaining equal opportunities for power possession among political entities. This what leads to the plurality of international system and ending the monopoly that prevails in its absence. It sought, also, to have an overall idea about the different aspects of the Syrian crisis starting by addressing the main reasons that led to its eruption, getting by through the various stages it experienced as well as attempting to stand at the most important factors involved in it, and how it turned into a battleground where multiple forces compete to emerge as the most influential in the Middle-East regime and the extent to which this is reflected in the Syrian events. This study aimed as well at trying to stand at the characteristics and features of the Russian- American military balance in Syria in the context of their scramble over the areas of influence in the Middle- East arena, their ability to accomplish this, how they impacted the balance of power in Syria and on the opportunities for a peaceful solution to the crisis.

Keyword: Balance of power, Syrian crisis, Influential Forces in the Syrian crisis: Russia, Unites States America.

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية

المبحث الأول: مفهوم القوة:

المطلب الأول: تعريف القوة و أبرز خصائصها.

المطلب الثاني: مصادر القوة وطرق قياسها.

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة.

المطلب الرابع: أشكال القوة: نحو مزيد من التعقيد.

المبحث الثاني: مفهوم توازن القوى.

المطلب الأول: تعريف توازن القوى.

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم توازن القوى.

المطلب الثالث: أشكال وطرق التأثير في توازن القوى.

المطلب الرابع: التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لمفهوم توازن القوى.

المطلب الأول: نظريات التوازن التلقائي.

المطلب الثاني: نظريات التوازن النمطي.

الفصل الثاني: الأزمة السورية: دراسة في الأسباب، الفواعل، والنتائج.

المبحث الأول: أسباب ومراحل الأزمة السورية.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية.

المطلب الثاني: مراحل الأزمة السورية

المطلب الثالث: مسارات التسوية السلمية للأزمة السورية.

المبحث الثاني: القوى الفاعلة في الأزمة السورية.

المطلب الأول: الفواعل الداخلية.

المطلب الثاني: الفواعل الإقليمية,

المطلب الثالث: الفواعل الدولية.

المبحث الثالث: التداعيات المحلية للأزمة السورية.

المطلب الأول: التداعيات السياسية و الأمنية.

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية والإنسانية

الفصل الثالث: أثر توازن القوة العسكرية الروسية– الأمريكية على مسار الأزمة السورية.

المبحث الأول: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في سوريا: حقائق الجغرافيا والتاريخ.

المطلب الأول: الأهمية الجيوبولتيكية لسوريا بالنسبة لروسيا و أمريكا.

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات الروسية و الأمريكية بسوريا,

المطلب الثالث: مظاهر التعاون/ الخلاف بين كل من روسيا وأمريكا اتجاه سوريا.

المبحث الثاني: الأدوار الروسية- الأمريكية في إدارة الأزمة السورية.

المطلب الأول: محددات الموقفين الروسي- الأمريكي من الأزمة السورية

المطلب الثاني: الإستراتجيتين الروسية- الأمريكية في إدارة الأزمة السورية.

المطلب الثالث: التدخل العسكري الروسي – الأمريكي في سوريا: الدوافع، الأهداف، الدلالات.

المبحث الثالث: معدلات القوة العسكرية الروسية – الأمريكية في سوريا وانعكاسها على مسار الأزمة السورية.

المطلب الأول: على مستوى تقديم الدعم العسكري وسياسة تشكيل الأحلاف.

المطلب الثاني: على مستوى القواعد العسكرية ومناطق الانتشار.

المطلب الثالث: على مستوى الضربات العسكرية والنتائج الميدانية.

المطلب الرابع: صور وأنماط البحث عن توازن القوة العسكرية الروسية – الأمريكية في سوريا وانعكاسها على مسار الأزمة السورية: دراسة مقارنة.

الخاتمة

مقدمـــــــــة

مقدمة

تعددت صور وأشكال النظام الدولي، واختلفت بين التعددية، الثنائية، والأحادية على مر التاريخ، وتعددت معها أيضا أنماط التفاعلات وطرق توزيع القوة داخلها، إلا أنها اتفقت جميعها على ضرورة وجود آلية دولية تحفظ الأمن والسلم الدوليين في ظل بيئة دولية فوضوية تفتقر إلى حكومة عالمية تتولى هذه المهمة، فكان توازن القوى أحد أهم هذه الآليات التي ساهمت قي تحقيق السلم الدولي، وجنبت العالم وقوع العديد من الحروب، والتي يشترط فيه وجود عدد من الوحدات السياسية المتعادلة نسبيا في القوة.

ولطالما شكل مسعى البحث عن توازن القوة هدفا أساسيا في إطار التنافس الروسي-الأمريكي على مناطق النفوذ في مختلف بقاع العالم، والتي ظهرت معالمه بشكل جلي إبان فترة الحرب الباردة.

وفي سياق الحديث عن الأزمة السورية التي تبلورت معالمها مطلع العام 2011 في شكل احتياجات سلمية مطالبة بالتغير السلمي للنظام السياسي الذي تربع على عرش الحكم ما يزيد عن 40 سنة، والتي سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح بين النظام وقوى المعارضة لتأخذ منحى أكثر خطورة بتدخل العديد من القوى الإقليمية والدولية فيها، هنا برزت معالم سياسة توازن القوة على الأرض السورية بين الروس و الأمريكيين من جديد، لتتحول الجغرافيا السورية إلى حلبة صراع تتنافس فيها القوتان على رسم خريطة التغير فيها، بحثا عن مزيد من القوة ومناطق النفوذ ليس في سوريا فقط، وإنما في عموم منطقة الشرق الأوسط ككل.

- **أهمية الدراسة:** تتلخص أهمية الدراسة في أهمية علمية و أخرى عملية هي كالأتي:

✓ **الأهمية العلمية:** تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على إحدى أهم الآليات الأكثر تأثيرا في حفظ السلم العالمي، والمتمثلة في توازن القوى، والتي تحظى باهتمام كبير من قبل باحثي ومنظري العلاقات الدولية، بالإضافة إلى اعتبارها إثراءً علمياً للباحثين والدارسين في محال العلاقات الدولية في ظل حداثة الموضوع، والنقص الكبير للمراجع التي تناولت هذه الدراسة خصوصا باللغة العربية.

- ✓ **الأهمية العملية:** تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الحالة التي نتناولها وهي الأزمة السورية، والتي استطاعت استقطاب العديد من القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية نظرا لما تتمتع به سوريا من أهمية جيوسياسية ، والتي تتوقف عليها تحديد معالم خارطة الشرق الأوسط مستقبلا
- **أهداف الدراسة:** تتلخص أهداف الدراسة كالأتي:

-محاولة إزالة اللبس عن مفهومي القوة وتوازن القوى في إطار العلاقات الدولية، مع تبيان العلاقة التطورية بينهما، وانعكاس ذلك على مسار العلاقات التفاعلية بين مختلف الوحدات السياسية.

- التطرق إلى أهم النظريات التي فسرت العديد من ظواهر العلاقات الدولية استناداً إلى مفهوم توازن القوى.

- محاولة الوقوف عند الإرهاصات الأولى لبداية الأزمة السورية، مع تبين أهم الأسباب التي أدت إلى نشوبها، مرورا بمختلف المراحل التي مرت بها.

- التعرف على مختلف القوى المشاركة في الأزمة السورية، مع ذكر أهم الأدوار التي اضطلعت بها، وكيف أن لها الأثر الكبير في التصعيد من حدتها.

- محاولة الإلمام بمختلف التداعيات التي أفرزتها الأزمة السورية علي الصعيد المحلي، وانعكاس ذلك على مكانة وقوة سوريا في المنطقة.

- إبراز الأهمية الجيوسياسية لسوريا بالنسبة لكل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف أنها كانت عاملا مهما في جعلها من أولويات السياسة الخارجية للبلدين.

- التعرف على أهم الأدوار التي اضطلعت بها كل من روسيا وأمريكا في إدارة الأزمة السورية، مع تبين أهم الاستراتيجيات التي اتبعها الطرفان في سبيل تحقيق ذلك.

– تبيان كيف انعكس التدخل العسكري الروسي، والأمريكي في سوريا على ميزان القوة على الأرض السورية.

– التعرف على مختلف صور وأنماط البحث عن توازن القوة العسكرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في سوريا، ومدى قدرتهما على تحقيقه، أم أن الكفة مالت إلى إحداهما، ومدى انعكاس ذلك فرص التسوية السلمية للأزمة السورية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

يرجع اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، وهي كالآتي:

- ✓ **الأسباب الموضوعية:**من المبررات العلمية لاختيار هذا الموضوع كونه من أكثر المواضيع حداثة، لذلك شكلت قلة الدراسات المتعلقة بتوازن القوة العسكرية الروسية الأمريكية في سوريا، والتي إن وجدت تكون في عموم المنطقة ككل وليس سوريا وحدها، حافزا قويا في ضرورة وجود هذه الدراسة.
- ✓ **الأسباب الذاتية:** من المبررات الذاتية لاختيار هذا الموضوع هو الرغبة الذاتية في معرفة حيثيات الأزمة السورية وما آلت إليه، و كيف أنها تحولت إلى حلبة صراع تتنافس فيها القوى الإقليمية والدولية، وذلك أن سوريا كانت ولا تزال موضع اهتماماتي الشخصية، ناهيك على أن التنافس الروسي– الأمريكي سواء في سوريا، أو غيرها شكل لي محل شغف ومتابعة دائما.

- **إشكالية الدراسة:**

في إطار التنافس الروسي–الأمريكي على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، شكلت الأزمة السورية فرصة مواتية لإبراز معالم هذا التنافس من جديد، وهو الذي تراجع بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لصالح تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة، والذي برزت معه معالم البحث عن توازن القوة بين البلدين، في محاولة منهما لمنع تفرد إحداهما بالملف السوري بما بحفظ قدرتهما على إدارة الأزمة السورية، والعمل على رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بما يتماشى ومصالح كل

بلد، وحتى يتسنى لنا إبراز معالم صور البحث عن هذا التوازن، وانعكاس ذلك على مسار الأزمة السورية نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير سياسة توازن القوة العسكرية الروسية- الأمريكية في سوريا على إدارة ومسار الأزمة السورية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية نذكر منها:

1- ما هو مفهوم توازن القوى الدولية؟.

2- كيف ساهمت القوى الفاعلة في الأزمة السورية في التعقيد من حدّتها؟

3- ما هي أبرز محددات الموقفين الروسي- الأمريكي من الأزمة السورية، وانعكاس ذلك على الأدوار التي لعبها الطرفان في إدارة الأزمة السورية؟.

4-فيما تتمثل أبرز معالم البحث عن توازن القوة العسكرية بين روسيا وأمريكا في سوريا؟، وإلى من مالت الكفة إلى الروس أم الأمريكيين؟، أم أنها تكافأت في حدود التوازن بينهما؟.

- **فرضيات الدراسة:**

1- يشير مفهوم توازن القوى الدولية إلى حالة من التكافؤ النسبي في معدلات القوة بين دولتين أو أكثر.

2- بما أن الأزمة السورية شكلت محل استقطاب للعديد من القوى المحلية، والإقليمية،والدولية، فإن ذلك ينعكس سلبا على فرص الحل السلمي لها، في ظل التباين الكبير في مواقفها بين مؤيد للنظام ومعارض له،

3- توجد علاقة طردية بين الأهمية الجيوسياسية لسوريا، ومحددات السياستين الخارجيتين لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الأزمة السورية.

4- بما أن التحالف يعد من المظهر الأكثر أهمية في تحقيق توازن القوى، فإن كل من روسيا وأمريكا في إطار سعيهما لتحقيق ذلك لجأتا إلى إقامة تحالفات من شأنها تعزيز أدوارهما في أدارة الأزمة السورية.

- **حدود الدراسة:**

1- **الحدود الزمنية:** وتمتد من مطلع العام 2011، وهو تاريخ بداية تشكل الأزمة السورية إلى غاية عام 2018.

2- **الحدود المكانية:** وتتمثل في دولة سوريا، كون موضوع الدراسة خصص ضمن الحدود المكانية والجغرافية لدولة سوريا.

- **المقاربة المنهجية والنظرية:**

أولا: المناهج:

1- **مدخل تاريخي:** لا يقتصر هذا المدخل على دراسة وتحليل الأحداث والوقائع التاريخية كما هي، وإنما يستخدم كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، وتم توظيف هذا المدخل في دراستنا للموضوع في أكثر من مرة، ففي خضم الفصل الأول قمنا بالعودة إلى البدايات الأولى لظهور فكرة توازن القوى الدولية، وكيف أنه وعلى الرغم من قدمها إلا أنها لازالت ليومنا هذا ذات أهمية بالغة التأثير بالنسبة لمنظري وباحثي العلاقات الدولية، وكذا بالنسبة لصناع القرار، يتضح كذلك معالم هذا المدخل في إطار الفصل الثاني بالعودة إلى الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة السورية، وكيف أنها كانت نتيجة لمجموعة من الأسباب التي تراكمت مع الزمن، كما يبرز أيضا عندما حاولنا الوقوف عند أهم المراحل التي مرت بها الأزمة، وفي خضم الفصل الثالث يبرز هذا المدخل في تطرقنا إلى تاريخ العلاقات التي جمعت كل من روسيا وأمريكا بسوريا، وانعكاسها على مجريات الأزمة السورية.

2- **مدخل مقارن:** يعد هذا المدخل من أكثر المداخل أهمية في الدراسات السياسية، فالمقارنة تعد بمثابة التجربة في العلوم التجريبية في ظل صعوبة استخدام هذه الأخيرة في حقل السياسة نظرا لما يتسم يه من تعقيد، وتهتم المقارنة بالبحث في أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر مع

إمكانية المفاضلة بينهما، ويبرز استخدام هذا المدخل في دراستنا للموضوع بشكل واضح في الفصل الثالث عندما حاولنا الوقوف عند معالم البحث عن سياسة توازن القوة العسكرية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بناءاً على مجموعة من المؤشرات الملموسة، وكيف أننا في كل مؤشر نقيم دراسة مقارنة على أساسه من أجل الوصول إلى معرفة إن كان التوازن قد تحقق فعلا، أم أن الكفة تأرجحت لصالح أحد الطرفين.

2- **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج بالتركيز على حالة معينة، يتولي دراستها بشكل مستفيض سواء كانت فرد، جماعة، دولة... يتناول فيها كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، وتناولها بالوصف والتحليل[1]، والذي تم توظيفه في الفصل الثالث في دراستنا للأزمة السورية كنموذج حي لفهم طبيعة العلاقة التنافسية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، في إطار البحث دائما عن توازن القوى.

ثانيا: المقاربات النظرية:

1- **المقاربة الواقعية:** تعد المقاربة الواقعية من أكثر المقاربات النظرية قدرة على تفسير مجريات الأحداث في سوريا، فهي ترى أن ما يحدث في سوريا هو صراع من أجل القوة ويسط النفوذ، وهذا يتجسد في إطار التنافس الكبير بين مختلف القوى الإقليمية والدولية التي انقسمت بين مؤيد للنظام ومعارض له وفقا لما يتماشى ومصالحها القومية، ولأن توازن القوى من أكثر المفاهيم أهمية لدى المقاربة الواقعية، فإن هذه الأخيرة وجدت في التنافس الروسي الأمريكي على إدارة الأزمة السورية فرصة مواتية لتأكيد على قدرتها التفسيرية لمختلف القضايا والأحداث الدولية.

2- **نظرية المباريات:** وهي من إحدى النظريات الإستراتيجية المهمة في اتخاذ القرارات إبان فترة الأزمات، وهي تفترض وجود لاعبين أو أكثر، وكل لاعب له مجموعة من البدائل المتاحة، حيت يتم اختيار البديل الأنسب بطريقة عقلانية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل الخسائر الممكنة، وهي نوعين: مباراة صفرية، وهي المباراة التي تتعادل فيها مكاسب اللاعب الأول مع خسائر اللاعب الثاني،ومباراة غبر صفرية تفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية

[1] بومدين طاشمة، ناجي عبد النور، **أصول متهجية البحث في علم السياسة، طرق، أدوات، مناهج و مقاربات البحث السياسي**، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص.176.

الصراع، حيث أنهما قد يخسران أو يكسبان معا[1]، وفي خضم بحثنا تبرز معالم هذه النظرية باعتبار أن الأزمة السورية أصبحت بمثابة حلبة صراع شبيهة بمباراة رياضية تتنافس فيها القوى الإقليمية والدولية، حيت يسعى كل طرف إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكلفة ممكنة، وفي إطار التنافس الروسي– الأمريكي على سوريا فإن نتيجة هذا التنافس لا تعدو سوى أن تكون مباراة صفرية، فما تحققه روسيا هو خسارة لأمريكا والعكس صحيح.

- **أدبيات الدراسة:** هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موَاضيع مشابهة لموضوع بحثنا نذكر منها:

✓ دراسة لرائد حامد **بعنوان: "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الأزمة السورية"**، والتي ورد فيها أولا مختلف المراحل التي مرت بها الأزمة السورية، مع تبيان أهم القوى المحلية المشاركة فيها، بالإضافة إلى وقوفها عند أبرز تداعياتها المحلية، وأكدت هذه الدراسة على أن الأزمة السورية كانت مؤشرا قويا على عودة روسيا وبقوة إلى الساحة الدولية، يقابله ذلك بداية تراجع الدور الأمريكي، ومن تم نهاية نظام الأحادية الذي تزعمته أمريكا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، لصالح نظام توازن قوى تعددي.

✓ دراسة لمروان قبلان **بعنوان: "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية:دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية"**، وهي تنطلق من فكرة جوهرية في الأزمة السورية، وهي بناء التحالفات، وكيف أنها شكلت العامل الأهم في فرض توازن القوى في سوريا، وخطوة مهمة نحو إعادة رسم موازين القوة في الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد يرى الكاتب أن حالة الصراع في سوريا تشهد معسكرين، الأول مطالب بتغيير النظام، والمتآلف من قوى المعارضة المحلية المدعمة من قوى إقليمية ودولية على غرار تركيا وأمريكا، والثاني يطالب بالحفاظ على الوضع القائم ويشمل النظام السوري، الذي يدعمه عديد القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها إيران وروسيا، وخلصت هذه الدراسة إلا أنه و في ظل تزايد حدة الصراع بين هذه القوى فإنالأزمة السورية قد تأخذ شكل الحرب الأهلية طويلة المدى، والتي قد تمتد إلى دول إقليمية أخرى.

[1] أحمد حامد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984)، ص ص.12،13.

- ✓ مذكرة ماجستير لرامي عبد الله عبد المحسن عبد القادر بعنوان:**"توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية"**،والتي عنيت بالفترة الممتدة من 2011-2014، وخلصت إلا أنه في الوقت الذي تحاول فيه أمريكا تكريس هيمنتها على العالم في إطار الأحادية القطبية برزت في خضم الأزمة السورية معالم نظام دولي تتعددي ببروز قوى إقليمية وأخرى دولية منافسة لها على إدارة الأزمة السورية، وتأتي في مقدمتها روسيا، وترى هذه الدراسة أن لتوازنات القوى الدولية في سوريا أثر كبير في إطالة أمد الأزمة السورية.

- **تقسيم الدراسة:** في محاولة منا للإجابة عن الإشكالية المطروحة، والتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا خطة من ثلاث فصول:

تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة، من خلال ثلاث مباحث أسياسية تناولنا في المبحث الأول الحدود المفاهيمية لمصطلح القوة في العلاقات الدولية، وكيف أنه يشكل النواة الصلبة لمفهوم توازن القوى، تم تطرقنا في المبحث الثاني إلى مفهوم توازن القوى الدولية مع تبيان أهميته باعتباره من الآليات المهمة في حفظ السلم الدولي، في حين عرجنا في المبحث الثالث إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم توازن القوى الدولية.

أما في الفصل الثاني، فقد تطرقنا بشيء من التفصيل إلى ماهية الأزمة السورية، من خلال ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول إلى مختلف الأسباب التي أدت إلى نشوبها، وكذا أهم المراحل التي مرت بها سواءً ما تعلق بالجانب الميداني، أو تلك المتعلقة بالمسار التفاوضي، في حين تناولنا في المبحث الثاني أبرز القوى الفاعلة في الأزمة السورية وأهم الأدوار التي اضطلعت بها، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى أبرز التداعيات المحلية للأزمة.

وفي خضم الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى أثر توازن القوة العسكرية الروسية – الأمريكية على الأزمة السورية من خلال ثلاثة مباحث أساسية، جاء الأول تحت عنوان:روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في سوريا: حقائق الجغرافيا والتاريخ، تم التعريج فيه إلي الأهمية الجيوسياسية التي تحظى بها سوريا بالنسبة للبلدين،مع تبيان تاريخ العلاقات التي جمعتهما بسوريا، وكيف انعكست على حاضر ومستقبل العلاقات بينهم، في حين تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهم الأدوار التي لعبتها كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة السورية من خلال إبراز أهم محددات الموقفين

الروسي- الأمريكي من الأزمة مرورا بمختلف الاستراتيجيات المتبعة من قبلهما في إدارتها، وكذا الوقوف عند حقيقة التدخل العسكري الروسي والأمريكي في سوريا، وفي خضم المبحث الثالث حاولنا الوقوف عند معدلات القوة العسكرية لكل من روسيا وأمريكا في سوريا وكيف أثرت على ميزان القوى داخلها مبرزين مختلف الآثار المترتبة عن سياسة البحث عن توازن القوى بينهما في سوريا على مسار الأزمة السورية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية

تمهيد:

تعد سياسات توازن القوى إحدى أهم الآليات نجاعة في حفظ الاستقرار الدولي، فهي تعبير عن حالة من التكافؤ النسبي في مصادر القوة بين الوحدات السياسية بما يكفل الحفاظ على الانتظام داخل النسق الدولي في ظل افتقاره إلى حكومة عالمية تتولى هذه المهمة، وفي خضم ثنايا هدا الفصل سنعرج أولا إلى مفهوم القوة بكل ما يحتويه من خصائص ومصادر والأدوات المستخدمة في ممارسة القوة إلى أهم أشكاله والدي يعد جوهر عملية توازن القوى، فمن غير الممكن الحديث عن توازن القوى في غيابه، ثم نتطرق بشيء من التفصيل إلى ماهية توازن القوى الدولي وتبيان أهميته في الحفاظ على الاستقرار الدولي، والذي نتبعه بأهم المقاربات النظرية المفسرة له.

المبحث الأول: مفهوم القوة:

إنه لمن الضروري قبل الخوض في مفهوم توازن القوة أن نعرج إلى مفهوم آخر لا يقل أهميته عنه ولا يقوم إلا به ألا وهو القوة، مع ذكر أبرز خصائصه وتبيان أهم العوامل التي يرتكز عليها، بالإضافة إلى الوقوف عند أهم الطرق التي يمكن من خلالها قياس القوة دون نسيان مختلف الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة، وكذا أهم التطورات التي شهدها هذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف القوة وأبرز خصائصها:

الفرع الأول: تعريف القوة:

يكتسي مفهوم القوة أهمية كبيرة في تحليل وفهم ظواهر العلاقات الدولية، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد للقوة، الأمر الذي جعله من أكتر المفاهيم إثارة للجدل، وفي خضم هذا العرض سنحاول التطرق إلى أبرز التعاريف التي تناولت مفهوم القوة.

أولا: القوة لغة:

هي من قوي يقوى فهو قوي والجمع أقوياء، وهي الخصلة الواحدة من الحبل وقيل: الطاقة الوحيدة من طاقات الوتر[1]، وورد في المعجم الوسيط أن القوة هي ضد الضعف وهي الطاقة، وهي تمكن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة، وهي المؤثر الذي يغير أو يحيل حالة سكون الجسم، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو.[2]

ثانيا:القوة اصطلاحا:

في الفكر اليوناني القديم نجد "**أرسطو**" قد عرّف القوة على أنها: "تلك الإمكانيات التي تتوفر لبعض أفراد المجتمع السياسي المنقسم بالطبيعة إلى رعايا لجعل الآخرين يفعلون ما لم يكونوا فاعليه من

[1] سيف نصرت توفيق الهرمزي، "تحليل هانز مورجانتو لمفهوم القوة وتطبيقاتها على وحدات النظام الدولي"، **مجلة تكريب للعلوم السياسية**، م.1، ع.1، السنة.1، ص.162.

[2] على زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2017)، ص.137.

تلقاء أنفسهم، وحتى تتضح فعالية هذه القوة لابد من ممارستها، فيرضخ الآخرون لطلب صاحب القوة وينفذون إرادته".[1]

ويعرفها المفكر الإنجليزي "**توماس هوبز**" بأنها: "الوسيلة أو الوسائل المتاحة في وقت معين للحصول على خير مستقبلي واضح"[2]، غير أنه لم يحدد ماهية هذا الخير ليعطيه قدر أكبر من الشمول.

ويرى "**هانز مورجانتو**" بأن الطبيعة البشرية تتسم بشغف متأصل للقوة، واعتبر أيضا أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة[3]، وفي هذا الصدد يعرفها على أنها: "علاقة سيكولوجية بين هؤلاء الذين يمارسونها وهؤلاء الذين هم خارج الذين يمارسونها".[4]

وفي السياق ذاته يعرفها "**روبرت دال**" بأنها: "القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم، ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة، وتتم هذه العملية وفقا لعنصر الإكراه لا الإقناع".[5]

والملاحظ على مختلف التعريف سالفة الذكر أنها تركز في تعريفها للقوة على الأساليب المادية ممثلة في عنصري الإكراه والإرغام، لذلك جاءت العديد من المحاولات لإعطاء مفهوم أوسع للقوة، وفي هذا الصدد وسع "**كينت والتز**" مفهوم القوة ليشمل عناصر أخرى غير عسكرية على غرار الموارد المالية والمكان ودرجة النمو الاقتصادي ... وعرفها "**جوزيف ناي**" بأنها: "قدرتك على التأثير في المحصلات التي تريدها، وأن تغير سلوك الآخرين عند الضرورة".[6]

وبناءاً على جملة التعاريف سالفة الذكر يمكن أن نلخص إلى تعريف إجرائي للقوة باعتبارها: "مجموع ما يمتلكه شخص أو جماعة أو مؤسسة أو دولة وقدرتهم على التأثير في سلوك الأخريين للقيام

---

[1] خالد الحراري، **مفهوم القوة في السياسية الدولية**، (مصر: مطابع الأهرام, 2015)، ص.12.

[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1،2001)، ص.56.

[3] يوسف ناصيف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب الحديث، ط1 , 1985)، ص.116.

[4] عامر مصباح، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث, 2009), ص. 318.

[5] Robert A Dahl. "THE CONCEPT OF POWER" ,**Behavioral science ,** vol.2 issue.3, 3 July 1957, P.202.

[6] أحمد قاسم حسين، **مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا**، (بيروت: المركز الديمقراطي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص.124.

بفعل ما أو الرجوع عنه من خلال مجموع الوسائل المادية على غرار الإكراه والضغط أو الوسائل غير المادية على غرار الجاذبية والإقناع" .

الفرع الثاني: خصائص القوة:

من خلال جملة الاعتبارات سالفة الذكر يمكن لنا استخلاص عدداً من الخصائص التي تحدد الإطار العام لمفهوم القوة من بينها نذكر:

أ- القوة هي علاقة إدراكية بالأساس، فقد تمتلك دولة ما قدرات كبيرة تؤهلها لفرض سيطرتها في الكثير من المواقف، ولكن حتى تخلف هذه القدرات تأثيرها على بقية الدول فإن ذلك يستوجب فهم هذه الدول أن تلك الدولة تمتلك هذه القدرات وترغب في استعمالها أيضا.

ب- القوة مفهوم نسبي حيت لا تتضح القوة إلا من خلال وجود علاقة تفاعلية بين الدول فليس بالإمكان أن نقول مثلا أن الدولة (أ) قوية والدولة (ب) ضعيفة، وإنما كل طرف يكتسب درجة من القوة بالنسبة لوزن الطرف الأخر.

ج- القوة تتعلق بقضية معينة، وهذا معناه أن الدولة تمارس التأثير على دولة ما في قضية معينة، ولكن في المقابل لا تستطيع أن تمارس تأثيراً مماثلا في قضية أخرى.[1]

د- القوة مفهوم متعدد الأبعاد، فبعدما كانت القدرات العسكرية تلعب دوراً مهماً في تحديد قوة الدول، فإن القدرات الاقتصادية، والقدرات المتعلقة بالقيادة السياسية أصبحت تلعب أدواراً مهمة في تحديد وزن الدول.[2]

[1] لويد جنسن، **تفسير السياسات الخارجية**، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، (المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989)، ص.238.

[2] شيماء عويس أبو عيد، "**القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية**"، المعهد المصري للدراسات، 5أكتوبر 2018، ص.6.

المطلب الثاني: مصادر القوة وطرق قياسها:

الفرع الأول: مصادر القوة:

تتكون القوة الوطنية من تفاعل مجموع العوامل المادية وغير المادية، إلا أن مجموع هده العوامل لا يفسر لنا القوة الفعلية التي تدعي دولة ما امتلاكها لعدة أسباب على غرار أن القوة لا يمكن تقديرها تقديراً واقعياً إلا عندما تكون مستعملة حقاً، بالإضافة إلى أن عناصرها تلعب دورها ضمن مجموع معقد فمن غير الممكن الاعتماد على عنصر واحد على غرار القوة العسكرية إذا كانت بقية العناصر تسجل نقصا على غرار التطور التكنولوجي.[1]

وبالعودة للحديث عن مصادر القوة فإنها تتجسد في صورة إمكانات حسية يمكن قياسها، وأخرى غير مادية يصعب قياسها، والتي نلخصها كالأتي:

أولا: العوامل المادية: وهي كالأتي:

أ- **المتغير الجغرافي:** يعتبر هذا العامل بكل ما يحتويه من موقع استراتيجي وعمق وامتداد وما يزخر به من ثروة من أهم العوامل تباتاً في بناء قوة الدولة، ويعمل على رسم سياستها الداخلية والخارجية؛ فنجد أن الدول البحرية تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح بالعالم الخارجي على عكس الدول الحبيسة، هذا وتلجأ الدول البحرية إلى التركز في سياستها الدفاعية إلى بناء القوة البحرية، في حين تلجأ الدول الحبيسة إلى التركيز على القوة البرية، وفي المقابل تكون الدول صغيرة المساحة والتي تتواجد بالقرب من الدول الكبيرة عرضة للضغوطات الأمر الذي يجبرها على الاقتناء بإحداها فتصبح بذلك غير مستقلة في سياستها الخارجية[2]؛ ولهذا يمنح الاتساع الجغرافي الدولة مزيداً من القوة فهو فرصة لمواجهة الاكتظاظ السكاني، كما يمنحها مزيداً من التنوع المناخي ومعه التنوع في القطاعين الزراعي والصناعي، بالإضافة

[1] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة عبد الرحمان القصيبي، (المملكة العربية السعودية: تهامة،ط2، 1984)، ص.98- 100.

[2] عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص.92، 93.

إلى التنوع في مصادر مواد الخام[1]،كما أن الدول التي تتمتع بالعوازل تكون في منأى عن تأثير الاضطرابات والنزاعات على عكس الدول التي تفتقدها.[2]

ب- المتغير الصناعي والتكنولوجي: يعد مستو النمو الاقتصادي والصناعي من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في تكوين قوة الدولة، فنجد أن الدول الصناعية المتطورة يرتفع فيها حجم الدخل الوطني ومستوى الدخل الفردي، في حين نجد النقيض من ذلك في الدول المتخلفة التي تزداد فيها معدلات التبعية للخارج[3]، وفي هذا الصدد يؤكد "جوزيف ناي" أن المواد الخام والصناعة الثقيلة لم تعد ذات أهمية في صناعة القوة الاقتصادية في الوقت الراهن مقارنة بما تقدمه المعلومات والخدمات الفنية والمهنية.[4]

ج- المتغير العسكري: تلعب القوة العسكرية دوراً هامًا في إبراز هيبة ومكانة الدولة نظرا لما تلعبه في حماية أمنها والدفاع عن مصالحها والتصدي لمختلف مصادر التهديد والخطر[5]، ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل نذكر منها:

- التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة، وفي وسائل جمع المعلومات، بالإضافة إلى القدرة على التخطيط الاستراتيجي والذي يواكبه ضرورة وجود كفاءات في القيادات المسؤولة عنه، كما يشترط وجود كفاءة التدريب ووجود مستوى عال من القدرات القتالية مع ضرورة التنسيق بين الجبهتين المدنية والعسكرية.[6]

د- المتغير الديمغرافي: يعد هذا المتغير أحد أهم مصادر قوة الدولة خصوصا إذا تناسب الكم السكاني مع عاملي المساحة والموارد الطبيعية المتاحة مصحوبا بضرورة الاستغلال العقلاني، وكذا مرهون بمستويات التقدم التقني والعلمي، بالإضافة إلى عوامل أخرى على غرار متغير الوعي بالذات

---

[1] خالد الحراري، **مرجع سابق**، ص.60.

[2] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص.65.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية والدولية دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص.184.

[4] بن سلطان، **مرجع سابق**، ص ص.100،101.

[5] **المرجع نفسه**، ص. 102.

[6] مقلد، **مرجع سابق**، ص. 185،186.

الذي يشير إلى وجود ملائمة بين الدولة ومواطنيها تتجسد في إدراكهم المشترك لمصادر التهديد[1]، بالإضافة إلى متغير التجانس الذي يعبر عن تقارب عرقي وديني واجتماعي بين أفراد الدولة الواحدة[2]، إلى جانب المتغير التفافي والتعليمي؛ وفي الوقت نفسه قد يكون هذا العامل مصدر ضعف عندما يختل التوازن بين العوامل الثلاث : الأرض والسكان والثروة.[3]

هذا و تظهر أهمية التعداد السكاني في عدة جوانب، حيث يمثل السكان عصب القوة البشرية اللازمة للحرب، كما أن المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة يصعب احتلالها، كما تبرز القيمة العلمية للسكان في المجال الاقتصادي وبالتحديد في مجالي الإنتاج والاستهلاك.[4]

ثانيا: العوامل غير المادية:

ترتبط هذه العوامل بالسلوك البشري، ومما هو متفق عليه أن مستوى القوة والفعالية الذي تعبر عنه هذه العوامل ينعكس على العوامل المادية ليمنحها مزيداً من الثقل والأهمية، وتتلخص كالأتي:

أ- متغير الشخصية القومية والروح المعنوية للدولة: وتتلخص في جملة المميزات الشخصية، والسلوكية التي تميز الدول عن بعضها البعض الناجمة عن تباين المنظومات التفافية والقيمية التي تتحكم في تفكير وسلوك الدول، والتي تتسم بالاستمرارية لفترات زمنية طويلة.[5]

وفي المقابل تشكل الروح المعنوية هي الأخرى إحدى العناصر الحيوية التي ترتكز عليها القوة الوطنية وتشمل الجوانب العاطفية والولاء إلى الوطن، والتي تدفع بالمواطنين لجعل الصالح العام للدولة في سلم أولوياتهم حتى لو كان على حساب مصالحهم الخاصة الأمر الذي يخلق آثراً واضحاً في قوة الدولة.[6]

---

[1] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص ص.105- 107.

[2] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1973)، ص.138.

[3] بن سلطان,، **مرجع سابق**، ص.108.

[4] خالد الحراري، **مرجع سابق**، ص.71.

[5] بن سلطان، **مرجع سابق**، ص.109.

[6] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.192.

ب- طبيعة النظام السياسي ودور القيادة السياسية : ما لاشك فيه أنه ليس بإمكان أية سياسة خارجية تحقيق أهدافها ما لم تكن هناك حكومة صالحة تتولى إدارة وتسيير هذه السياسة، والتي يشترط فيها أن تكون لها القدرة على تحديد أهدافها وأساليب تنفيذها بناءاً على ما تمتلكه من موارد متاحة، بالإضافة إلى وجوب تمتعها بالشرعية السياسية والتأييد الشعبي[1]،كما أن النظام السياسي القادر على خلق هوية جامعية للجماعة المكونة للدولة هو النظام الذي لا يعاني أزمة هوية، وكلما كان له القدرة على الإجابة العادلة عن سؤال من يحصل على ماذا؟ وكيف؟ كلما كان بعيدا عن أزمة التوزيع،كلما زاد من قوة الدولة.[2]

و بخصوص القيادة السياسية فإن فعالية هذه الآخرة تنعكس مباشرة على فعالية الدولة وبقدر تمتعها بمستوى عالي من الخبرات العلمية والفنية بقدر ما تزيد تلك الفعالية، وحتى يتسنى لها الأداء المرغوب يجب عليها أن تكون ملمة بظروف البيئة الداخلية والخارجية بكل أبعادها.[3]

وبناءَا على ما تم ذكره سابقة يمكن القوة أن تفاعل مجموع هذه العوامل فيما بينها يشكل لنا فحوى القوة الوطنية للدولة.

الفرع الثاني:طرق قياس القوة:

تعد محاولة "روبرت دال" من بين المحاولات الأنجع لتعريف القوة إجرائيا، حيت يرى أن القوة هي: "قدرة(أ) على دفع(ب) للقيام بعمل(س)- احتمال قيام(ب) بالعمل(س) بغض النضر عما فعله (أ)، وعلى الرغم من هده المعادلة إلا أن مشكلة تحديد القوة وقياسها بالطرق الكمية تبقى من بين أصعب المشكلات التي تواجه دارسي العلاقات الدولية[4]، وفي المقابل نجد أن كل من"**كارل دويتش**" و"**أدينجو**" قد قد اقترحا أن قياس القوة يقوم على أساس تحديد درجة الرضا عن النتائج المتوصل إليها للسياسة الخارجية[5].

---

[1] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**, ص 118، 119.

[2] خالد الحراري، **مرجع سابق**، ص.115،116.

[3] عدنان السيد حسين، **مرجع سابق**، ص.63،64.

[4] لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص. 241.

[5] خالد الحراري، **مرجع سابق**، ص.16.

و في المقابل حاول "**راى كلين**" طرح مؤشر أكثر تنوعا من حيت العناصر المشكلة للقوة من خلال المعادلة التالية:

P_P= (C+E +M) (S+W) ، القوة الشاملة = (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) × (الإستراتيجية القومية + الإدارة القومية).[1]

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة وطرق اختيارها:

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة:

تلجأ الدول في سبيل تعظيم قوتها والحفاظ على مصالحها إلى وسائل وأدوات عدة تختلف من دولة إلى أخرى من أبرزها نذكر:

أ- **أسلوب الإقناع :** ويتم من خلال قيام ممثلي الدول بتحديد معالم الموقف وملابساته لممثلي الدول الأخرى مستخدمين في ذلك بعض المبادئ المشتركة التي تؤمن بها هذه الدول، أو توضيح بعض الحقائق لتي قد تكون هذه الدول جهلتها، وفي خضم هذا الأسلوب يبرز أكتر دور الدبلوماسية كإحدى آليات السياسة الخارجية.[2]

ب- أسلوب الإغراءات: تختلف طبيعتها فأحياناً تكون ذات صبغة نفسية من أجل استمالة الأطراف الدولية الأخرى، أو ذات طبيعة مادية على غرار المعونات العسكرية ومنح القروض، وهناك أيضا إغراءات ذات مدلول سياسي على غرار تأييد موقف دولة ما في إحدى المؤتمرات الدولية.[3]

ج- أسلوب توقيع العقوبات: هناك علاقة وثيقة بين الإغراءات والعقوبات، فمن أكثر العقوبات تأثيراً الامتناع عن تقديم الإغراءات والعكس صحيح، وهو من أكثر الأساليب شيوعاً، غير أنه جرت العادة أن يتم تقديم إنذار للدولة التي ستوقع عليها عقوبات ويصاغ بطريقة تجعل التراجع عنه أمر ممكن

[1] سيف الهرمزي، "مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية أنموذجا"، **مجلة سياسات عربية**، ع.32، مايو 2018، ص. 126.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص. 200.

[3] **المرجع نفسه**، ص.201.

في حالة امتثال الدولة الموجه إليها هذا الإنذار، ومن أمثلة العقوبات نذكر العقوبات الاقتصادية، فرض القيود على الهجرة والتنقل .

د- أسلوب استخدام القوة المسلحة : في حالة عدم جدوى الأساليب سالفة الذكر تلجأ الدول من أجل إثبات مواطن قوتها إلى القوة الصلبة وعادة ما تستخدم لإعلان شن الحرب.[1]

الفرع الثاني: طرق اختيار الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة:

بعدما تطرقنا إلى مختلف الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة، فإنه من الضروري التعريج إلى الكيفية التي من خلالها تختار الدولة من بين هده الأدوات، فالاختيار يتم بناءًا على طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولتين اللتان تكونان طرفاً في هذه العلاقة, ففي حالة وجود اتفاق تام بينهما فإنه من الطبيعي أن يكون هناك مجالا لاستخدام القوة العسكرية، وفي الحالة التي يكون فيها عدم اتفاق ولكنه غير حاسم, فإن أسلوب الإقناع هو أفضل الطرق المتبعة، بينما في حالة عدم الاتفاق، ولكن بصورة أشدّ منه في الحالة السابقة فان أسلوب الإغراءات هو الأفضل، وفي الحالة التي يكون طابع الاختلافات هو السمة الغالبة يبرز بشكل أكبر أسلوب التهديد، وفي حالة إخفاق هذا الأسلوب يتم اللجوء إلى القوة العسكرية.[2]

ومما تجدر إليه الإشارة وعلى الرغم من تسليمنا بان القوة تشكل احدي ابرز سمات النظام الدولي واعتبارها أداة وغاية تسعى الدول للحصول عليها, إلا أن هذا لا يعني أن الدول تجد نفسها حرة في استخدام القوة بل توجد العديد من الضوابط والقيم الأخلاقية التي تحول دون الاستخدام المطلق لها على غرار الأخلاقيات الدولية والقانون الدولي.....

المطلب الرابع: أشكال القوة: نحو مزيد من التعقيد:

ظلت القوة العسكرية لفترة طويلة من الزمن تمثل الشكل الرئيسي للقوة, غير أنه ومع مجيء الثورة الصناعية، وفي وقت لاحق الثورة المعلوماتية أصبح الحديث عن أشكال جديدة للقوة، على غرار القوة الناعمة، الذكية، الافتراضية.

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.202.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 203، 204.

الفرع الأول: القوة الصلبة :

وهي تتكون من عناصر القوة المادية العسكرية والاقتصادية، وتتجلى من خلال استخدام أدوات القهر بالإضافة إلى الردع والحرب وكذا العقوبات والمكافئات[1]، وعلى الرغم من أن القوة الصلبة وفي شقها العسكري ظلت لفترات طويلة تعبر عن قوة الدولة، إلا أن هناك اتجاهات جديدة تأكد تراجع أهميتها، وهذا لأسباب عدة نذكر منها :

_ بروز العديد من القوى الدولية الكبرى غير العسكرية على غرار اليابان وألمانيا والصين، وزيادة درجة الاعتماد المتبادل في إطار السياسات العالمية.

_ مراجعة مفهوم الأمن التقليدي، فلم تعد القوة العسكرية وحدها تكفي لتحقيق الأمن الوطني في ظل بروز مفهوم الأمن الإنساني بإبعاده المختلفة, بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية والبشرية المتزايدة من جراء استخدام القوة العسكرية.[2]

الفرع الثاني: القوة الناعمة:

ارتبط الحديث عنها بمحاولات "جوزيف ناي" الذي طورها في كتابه "**ملزمون بالقيادة**" الصادر سنة1990[3]، وحسبه فإنه قد يتمكن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن هناك بلدان معجبة به، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والتقدم، ويتم هذا عن طريق الجاذبية لأن هناك

[1] باسل خليل خضر، **اثر التحول في مفهوم القوة والعلاقات الدولية (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجا)**، رسالة ماجيستر غير منشورة، (جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)، ص.44.

[2] سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية، دراسة في أدوات الدراسة الخارجية الإيرانية اتجاه لبنان 2005-2013**، (مصر: دار البشير للثقافة والنشر، ط1, 2014)، ص ص.36- 40.

[3] جوزيف س ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيقي البحيري، (الرياض: العبيكات للنشر، ط1, 2016)، ص.15.

بلدان معجبة به، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والاستمالة بدلاً من الإكراه، وحسبه فإن هذه هي القوة الناعمة.[1]

و تستمد القوة الناعمة لبلد ما مصادر قوتها من 3 دعائم رئيسية هي : الثقافة حيث تعمل على جذب الآخرين وتحتوي على قيم ذات بعد عالمي، وقيمها السياسية التي تتمسك بها الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي, بالإضافة إلى سياستها الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية.[2]

و للقوة الناعمة 3 أنماط تمارس من خلالها هي: الإقناع، الجاذبية، ووضع جدول الأعمال.

الفرع الثالث: القوة الذكية:

في ظل ارتفاع تكلفة القوة الصلبة وعجز القوة الناعمة على العمل بمفردها جاء الحديث عن إطار جديد لمفهوم القوة يستند على كليهما، وهو ما يعرف بالقوة الذكية، والذي قدمه جوزيف ناي سنة 2003.

ويعرفها "**ارنست ويلسون**" على أنها: " قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية".[3]

و تنتهج القوة الذكية العديد من الوسائل على غرار: الدبلوماسية، وكالات الاستخبار، وشبكات المعلومات الدولية[4]، ويتوقف نجاحها على عدد من الشروط على غرار توافر الإمكانات والمواد الفعلية على أرض الواقع بشقيها الصلب والناعم، كما يشترط توفر الجانب المؤسسي للقوة الذكية، بالإضافة إلى

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص، 25، 26 .

[2] جوزيف إس ناي (الابن)، **مستقبل القوة**، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية, ط1، 2015)، ص.110.

[3] سليمان يمني، "**القوة الذكية المفهوم والأبعاد : دراسة تأصيلية**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 12-1- 2016، ص.17.

[4] كريم ابو حلاوة، "**سياسات القوة الذكية في السياسة الخارجية ودورها في العلاقات الدولية**"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016، ص. 57،58.

ضرورة التحديد الدقيق للأهداف من وراء استخدامها، بالإضافة إلى ضرورة فهم البيئة المحيطة ومعرفة ما الذي يجعل بعض الأدوات صالحة للاستعمال في سياقات معينة وفاشلة في سياقات أخرى.[1]

الفرع الرابع: القوة الالكترونية:

يعرفها "جوزيف ناي" بأنها: "القدرة على استخدام الفضاء الالكتروني لخلق مزايا، والتأثير على الأحداث في بيئات تشغيلية أخرى وذلك عبر أدوات الكترونية"[2]، وتتجه هده القوة إلى تدعيم القوة الناعمة, حيث أصبح الفضاء الالكتروني مسرحا لشن الهجمات التخريبية والتي تتعلق بنشر المعلومات المضللة والحرب النفسية والتأثير في توجهات الرأي العام[3]، وقد حدد "ناي" الفاعلين الرئيسيين الذين يمتلكون القوة الالكترونية في : الدولة، الفاعلين من غير الدولة والأفراد.[4]

_ والجلي ذكره أنه من بين أبرز مخلفاتها ظهور ما يعرف بالحروب الالكترونية، والتي تعبرّ عن حالة من التعارض في المصالح والقيم بين مختلف الفواعل في الفضاء الالكتروني رافقها تنافس شديد بينها حول امتلاك أدوات الحماية والدفاع وتطوير القدرات الهجومية الالكترونية لمصادر جديدة لحيازة القوة.[5]

[1] سماح عبد الصبور عبد الحي، **مرجع سابق**، ص. 76- 78.

[2] Joseph S Nye , **"cyber power"**, Harvard Kennedy School, Belfer science and International Affairs, May 2010 , p.4.

[3] عادل عبد الصادق، " أنماط الحرب السيبرانية وتداعياتها على الآمن العالمي" مجلة السياسة الدولية، في : https://www.siyyasa.org.cg، (19-3-2019).

[4] Nye, **Ibid**, p p .9, 10.

[5] عبد الصادق، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: مفهوم توازن القوى:

بناءاً على ما تم ذكره سابقاً من خلال تحليلنا لمفهوم القوة، اتضح أن هناك اختلاف في مقومات قوة الدولة بناءاً على مل تمتلكه من مصادر مادية وغير مادية، وتجنباً لوقوع تفاوت كبير في ميزان القوة لكل دولة، وبالتالي انفرادها كقطب مهين في النظام الدولي ظهر مفهوم توازن القوى كأحد أهم الوسائل التي تساعده على بلوغ اكبر قدر ممكن من الاستقرار، وفي خضم هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مفهوم توازن القوى بين المدلول العلمي والنمطي، بالإضافة إلى الوقوف على أهم المحطات التاريخية لظهوره, مع تبيان أشكال توازن القوى ووسائل تحقيقه وأثر التوازن الإقليمي في التوازن الدولي.

المطلب الأول: تعريف توازن القوى:

لا يزال مفهوم توازن القوى يكتنفه الكثير من الغموض لدى الكثير من علماء السياسة, لذلك سنحاول الوقوف عند مفهوم التوازن بشكل عام، ثم نتطرق إلى أبرز التعاريف الواردة في هذا المفهوم.

الفرع الأول: معنى التوازن بشكل عام:

يشير مفهوم التوازن إلى الحالة المستقرة, وتستخدم جميع العلوم هذا المصطلح, فنجده مثلا في علم النفس يشير إلى الحالة العادية للإنسان العادي، في حين يستخدم علم الاجتماع مصطلح التوازن الاجتماعي للدلالة على خلو المجتمع من التوترات، أما في علم الاقتصاد فيستخدم لوصف الأوضاع المقبولة على غرار التوازن بين العرض والطلب، ويستخدم علم السياسة هذا المصطلح للإشارة إلى الحالة

المستقرة القائمة على أسس عقلانية, فيقال النظام القائم على توازن السلطات، والذي مفاده عدم الخضوع لهيمنة سلطة واحدة.[1]

الفرع الثاني: توازن القوى بين المدلولين النمطي والعلمي:

يستخدم مصطلح توازن القوى عادة للإشارة إلى الوضع الراهن أو التوزيع القائم للقوة، كما أنه يشير إلى أن الدول سوف تمنع أي دولة من أن تحرز وحدها أي تفوق في القوى[2]، غير أن هناك من يعرفه على انه: "وضع لتوزيع القوة دون تحميل ذلك أي معنى توازني فكل توزيع للقوة يمكن وصفه بميزان القوى".[3]

و يرى **إسماعيل صبري مقلد** أن توازن القوى هو: "الأداة والميكانيزم الذي تستطيع الدول بواسطته أن تنظم صراعات القوة فيما بينها, بحيث تضمن استمرار النظام الدولي القائم على مبدأ التعددية وأن تحمي استقلالها وأن تحول دون إيقاع كيانها القومي من جانب قوى دولية متفوقة عليها".[4]

و توازن القوى يعبر عن حالة صراع تتكافأ فيه القوى سواء بين دولتين أو أكثر, ويتحقق التوازن من خلال ما يلي :

-وجود وحدات سياسية ذات سيادة.

---

[1] إ إبراهيم أبو خزام, **الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلم**، (لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع،ط1، 1999)، ص ص.47.46.

[2] جوزيف ناي الابن، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة احمد أمين الجمل ومجدي كامل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997)، ص. 88،87.

[3] عامر مصباح, **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006)، ص.243.

[4] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص.24.

-غياب سلطة مركزية عليا.

-استمرار الصراع والتنافس بين هده الوحدات.

-إدراك صناع القرار بمغزى توزيع القوى والفائدة التي تعود عليهم من ذلك.[1]

و لن يكتمل الحديث عن مفهوم توازن القوى دون التطرق إلى مختلف الدلالات التي يحملها هذا المعنى والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

المدلول العلمي لميزان القوة: وفي هذه الحالة فإن مفهوم توازن القوة يشير إلى واقع يتسم فيه توزيع القوة بين الدول بالتقارب في مستويات القوة, وهو توازن يتحقق بصورة تلقائية, حيث أنه ليس هدفاً تسعى الدول إلى تحقيقه، وإنما تسعى في الأصل إلى تحقيق هامش من التفوق, ومن ثم يتحقق الاتزان كنتيجة لمحاولة الدول الإخلال به.[2]

المدلول النمطي لميزان القوى : وهنا يتم التركيز على مفهوم توازن القوى كسياسة تسلكها الدول في النسق الدولي, أي أنه يرتبط في معنى ما يجب أن يكون عليه التوزيع العادل للقوة في المجال الدولي؛ وهي تتخذ عديداً من الصور على غرار سياسة ميزان القوة بهدف تحقيق توزيع عادل للقوة في النسق الدولي، سياسة ميزان القوة للحفاظ على الوضع الراهن لتوزيع القوة, سياسة ميزان القوة بهدف الوقوف في وجه زيادة قوة أية وحدة سياسية, سياسة ميزان القوة لحماية استقلال الدولة.[3]

المدلول الأيديولوجي لميزان القوى: وينصرف هذا المدلول إلى السياسات التبريرية والدعائية لدولة ما, ففي الوقت الذي يكون الميزان في صالحها فإنها تدعي وجود توازن لتبرير المحافظة عليه، وعندما يكون في غير صالحها تحاول تبرير سياستها بتعديله بالادعاء بوجود اختلال في توازن القوى ووجوب تعديله.[4]

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص. 159.

[2] ضياء عبد المحسن محمد، **الجغرافيا البوليتيكية**، (عمان: دار غيداء للنشر، ط1، 2016)، ص.175.

[3] بدوي, (مدخل...)، **مرجع سابق**، ص.255،256.

[4] عبد المحسن محمد، **مرجع سابق**، ص. 179.

و مما تجدر الإشارة إليه أن الأغراض التي يتوخاها الساسة عند تبني مفهوم توازن القوى مفادها:

- الحيلولة دون حدوث هيمنة كلية.
- الحفاظ على العناصر المؤسسة للنظام وعلى نظام توازن القوى نفسه.
- تأكيد الاستقرار والأمن المشترك وإطالة أمد السلام.[1]

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم توازن القوى:

على الرغم من عدم وجود دليل واضح لظهور سياسة توازن القوى حتى بداية عصر النهضة في أوروبا, إلا أن المفكر "**ديفيد هيوم**" يؤكد أن السياسة الدولية شهدت في تاريخ اليونان القديم فكرة توازن القوى, كما يقترح أيضا "مورتن كابلان" بأن دولة المدينة اليونانية مرّت عبر مرحلة توازن القوى رغم افتقار أرائهم للحجة اليقينية, ولم يختلف الحال كثيراً في خضم العصور الوسطى، فلم يكن هناك ما يلوح إلى بروز نظرية مقاربة لتوازن القوى ما عدى بعض المحاولات, حيث وصف "**كومين**" وهو دبلوماسي فرنسي أوروبا خلال القرن 15 بأنها نمط تتم فيه موازنة قوة الدول بقوة جاراتها أو خصومها، فقد وازنت انجلترا فرنسا واسبانيا والبرتغال وهكذا دواليك[2]، وفي المقابل شكلت بداية فترة عصر النهضة وبداية ظهور الدولة بصورتها المعاصرة المرحلة التي بشرت بميلاد نموذج لتوازن القوى، ولم يظهر هذا الفكر في أوروبا ككل، ولكن اقتصر على ايطاليا فقط التي كانت تعبر عن نظام دولي مصغر, وذلك من خلال المنافسة الحاصلة بين الدول الايطالية الخمسة (البندقية، ميلانو، فلورنسيا، نابولي، الدول البابوية)، حيث عملت هده الدول من أجل الحيلولة دون وقوع ايطاليا بأسرها تحت سيطرة أية قوة واحدة، الأمر الذي جعلها أمنة نسبيا نتيجة لفعل سياسة توازن القوى.[3]

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بلسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي ، (بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985)، ص.30.

[2] مايكل شهان, **توازن القوى التاريخ والنظرية**،ترجمة احمد مصطفى، (القاهرة: مركز المحروسة للفكر والنزاعات الصحفية والمعلومات, ط1, 2015)، ص ص.35، 36.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص. 40،41.

بعدها أخذت فكرة توازن القوى في التطور بشكل واضح، ويمكن القول أن "**معاهدة واستفاليا**" قد عززت من سياسة توازن القوى في أوروبا منذ القرن 17 حتى الحرب العالمية الأولى حيث تمكنت بريطانيا من الحفاظ على سياسة توازن القوى داخل أوروبا، وخصوصا بعد تراجع قوة كل من هولندا, السويد, والنمسا، وبعد هزيمة "**نابليون بونابرت**" في القرن ال15 تحالفت الدول الأوروبية الكبرى آنذاك (بريطانيا, النمسا, روسيا, بروسيا) لتعيد تنظيم أوروبا على قاعدة سياسة توازن القوى من جديد، وظلت هذه السياسة هي الميزة الأساسية للقرن ال19 على الرغم من نشوب بعض الحروب على غرار حرب القرم 1853، وفي النصف الثاني من القرن ال19 ومع تقدم الحركة الاستعمارية الأوروبية, تم إعادة توزيع القوى الأوروبية على قاعدة المستعمرات ومناطق النفوذ في إطار سياسة توازن القوى.[1]

و على الرغم من الجهود المبذولة في إطار كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة فيما بعد في التأكيد على أهمية الأمن الجماعي كمبدأ لصون الأمن والسلم الدوليين, إلا أن سياسة توازن القوى ظلت مفهوما سائداً في العلاقات الدولية، وهذا ما تجسد بشكل واضح تحت مسمى توازن الرعب النووي الذي كان قائماً على أساس التعادل في الكم والنوع في الأسلحة النووية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة، وقام بالأساس على فكرة الردع النووي التي تشير إلى القدرة على التأثير في الخصم بإرغامه على التراجع عن سلوك ما، أو إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه عن طريق التهديد بإلحاق الخسائر الجسيمة التي قد تفوق المزايا التي يتوخاها من وراء إقدامه على هذا السلوك، الدليل على استمرار سياسة توازن القوى وإن كانت بمدلولات مختلفة،[2] بيد أن نهاية الحرب الباردة والإعلان عن ميلاد نظام دولي جديد تنفرد به أمريكا بالهيمنة قد قلل من شأن أهمية توازن القوى وعدم فعاليته في تفسير ظواهر النظام الدولي وهو يتجه نحو الأحادية القطبية، الأمر الذي أدى بالدول أن تتسارع من أجل العمل والبحث في الطرق الكفيلة لإعادة توازن القوى للحيلولة دون استمرارها كقطب أحادي مهيمن على مسرح العلاقات الدولية.[3]

---

[1] عدنان السيد حسن، **مرجع سابق**، ص ص.109،110.

[2] فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع, 2015)، ص.103,

[3] عدنان السيد حسين، **مرجع سابق**، ص.110،111.

وتعتقد هذه الدراسة أن هذه الدول نجحت بشكل كبير في الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى نظام تعددي ببروز العديد من الأقطاب والقوى المنافسة لقوة أمريكا على شاكلة الاتحاد الأوروبي, والعودة القوية لروسيا وسعيها لإحياء أمجاد الاتحاد السوفيتي خصوصا في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في سوريا ومن ثم الحديث عن بداية حكاية جديدة لتوازن القوة العسكرية بين روسيا وأمريكا على شاكلة الحرب الباردة, بالإضافة إلى دول أخرى على غرار الصعود الرهيب للاقتصاد الصيني.

المطلب الثالث: أشكال توازن القوى وطرق التأثير.

الفرع الأول: أشكال توازن القوى:

على الرغم من أن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم توازن القوى هي توزيع القوة بين الأطراف الدولية، إلا أن هذا لا يمنع من وجود صور مختلفة لتوازن القوى، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- **التوازن المتعدد الأقطاب :** وهو ذلك التوازن الذي يتكون من مجموعة قوى متعددة تعمل على موازنة بعضها البعض، وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يتسم بها هذا النوع على غرار الكثرة النسبية لأطرافه, بالإضافة إلى الطبيعة التنافسية التي تقود إلى تحقيق السلم والاستقرار[1]، إلا أنه يتسم بعدم الاستقرار الذي لا يستمر طويلا، وهذا يعود لأسباب عديدة من بينها أن الدول لا تكتفي بما لديها من قدرات بل تسعى دائما لزيادة قوتها الأمر الذي يؤدي إلى إحداث فجوة بين هذه الدول خصوصا ما تعلق بالدول المتأخرة في سباق التسلح.[2]

ب- **التوازن البسيط (التوازن الثنائي):** وهو الأكثر وضوحا ويقوم على وجود دولتين أو كتلتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي في إمكانات القوة[3]، وغالبا ما يكون التوازن البسيط بين دولتين

---

[1] إبراهيم أبو خزام، **مرجع سابق**، ص.92- 94.

[2] يونس مؤيد يونس مصطفى، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط2، 2015)، ص.44.

[3] محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب, 1978)، ص.137.

إقليميا،في حين التوازن القائم على الكتل يكون دوليا, ويشكل هذا التوازن مرحلة الاقتراب من الحرب وهو يؤدي إليها ولا يخلق سوى فترة استقرار قصيرة.[1]

ج- التوازن المرن والتوازن الجامد:

التوازن المرن: هو الذي يقوم بين مجموعة من الدول تنتمي إلى فكر سياسي واقتصادي واحد أو متجانس, والتي يطلق عليها أحيانا توازن الأنظمة المتجانسة أو المعتدلة.

التوازن الجامد: وهو الذي يقوم على دول تنتمي إلى منظومة فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية متناقضة لذلك يطلق عليه توازن الأنظمة المتنافرة.[2]

الفرع الثاني: طرق التأثير في توازن القوى:

هناك العديد من الوسائل التي تتبعها الدول في سبيل تحقيقها لمبدأ التوازن, وتتراوح بين التقليدية والحديثة.

أولا: الطرق التقليدية للتأثير في توازن القوى: وهي كالأتي:

أ- **سياسة فرق تسد:** وتقتضي هذه السياسة زرع الشقاق بين أطراف متناحرة حتى لا تجابه طرف أخر يتضرر من وحدة صفوفها، وهذا ضماناً لعدم حدوث اختلال قوة في غير صالح هذه الدولة.

ب_ **سياسة التعويضات: و**المقصود بها هنا هي التعويضات الإقليمية والتي سادت في خضم القرن ال18، والتي تعني مراعاة العدل في توزع العوامل الطبيعية للقوة بين الدول المعنية في مواطن التوزيع ومن أمثلتها: معاهدة 1906 م بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا، التي قسمت بموجبها إثيوبيا إلى ثلاث مناطق[3].

[1] ضياء عبد المحسن محمد، **مرجع سابق**، ص. 170 ،171,

[2] دنيا محمد جبر ابتسام حاتم علوان، "الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى"، **مجلة السياسة الدولية**، ع.10، 2012، ص. 16.

[3] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظرية**، (بغداد: دار الرواد للطباعة والنشر، ط1، 2010)، ص.174-176.

ج – التسلح : يستعمل للحفاظ على توازن القوى القائم أو إعادة تغييره, غير أنه كان يمثل سببا رئيسياً وراء الاختلال المستمر في توازن القوى لأن السباق نحو التسلح أدى إلى تعميق الشعور بعدم الأمن والاستقرار وفقدان الثقة بين الدول، وهو ما يعبر عنه حاليا بالمأزق الأمني.[1]

د– التحالفات : يعد التحالف المظهر الأكثر أهمية من الناحية التاريخية لتوازن القوى، ولا يمكن العثور عليه في توازن دولتين منفصلتين، ولكن في العلاقات القائمة بين تحالف دولي وتحالف أخر، ويشترط وجود قدر مشترك من المصالح في كل تحالف.

هـ– المناطق العازلة : وتعني العمل على وضع دولة محايدة كمنطقة عازلة بين قوتين، وعادة ما تكون هذه الدولة ضعيفة لا تشكل خطراً على مصالح وأمن كل من الدولتين, وتتجسد وظيفتها في التقليل من الاحتكاك أو إمكانية التصادم المحتمل بين الدول.[2]

ز– التدخل: ويشير إلى تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من أجل الحفاظ على توازن القوى القائم أو تغييره بناءاً على ما يتوافق مع مصالح وأهداف المتدخلين. [3]

ثانيا: طرق جديدة للتأثير في توازن القوى: والتي تتلخص في أسلوبين هما:

أ– أسلوب الإقناع : يقوم هذا الأسلوب بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية قصد التأثير في الوضع الدولي, ومن بينها إتباع سياسة الحماية، والتي تعني فرض القطب الدولي الحماية على عدد من الدول المتوسطة والصغيرة من خلال إيهامها بأنها عرضة للاعتداء مما يجعلها تستجيب لفكرة الحماية دون إدراك للمزايا التي تمنحها للدولة القطب، وكما تلجا الدول إلى سياسة المكافئة والإغراء بمنح مزايا اقتصادية وسياسية وعسكرية[4]، بالإضافة إلى لجوئها إلى سياسة المؤتمرات وهي عبارة عن إجراء جماعي تقوم به القوى الرئيسة في النظام الدولي بهدف تسوية النزاعات وتوزيع القوة والاتفاق على قواعد السلوك التي تحفظ الاستقرار الدولي.[5]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص. 265.

[2] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، (بغداد: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص.281- 283.

[3] محمد عزيز شكري، **مرجع سابق**، ص.137.

[4] إبراهيم أبو خزام, **مرجع سابق**، ص.178–180.

[5] يونس مؤيد يونس مصطفى، **مرجع سابق**، ص.48.

ب – أسلوب الردع: ينطوي هذا الأسلوب على جانب هجومي, بالاعتماد على طرق عدائية ضد الطرف المطلوب ردعه, وتتعدد الأساليب المعتمدة هنا ولعلى أبرزها سياسة العقوبات خصوصا ما تعلق بالعقوبات الاقتصادية, وحتى تحظى هذه السياسة على مزيد من الشرعية فإنها تقوم بتحويلها إلى عقوبات دولية؛ كما يعد التهديد باستخدام القوة هو الأخر وسيلة شائعة تمارسها الدول الكبرى للحفاظ على توازن القوى أو تغييره، وتتراوح أشكاله بين الإنذار بالتدخل بالقوة أو التلويح بهو استعراض القوة لإرهاب الخصم, ويبلغ ذروته بالقيام بعمليات حربية فعلية.

و يشهد العالم اليوم وسائل ضغط جديدة تقوم على الدعاية والإعلان وعمل الأجهزة السرية.[1]

المطلب الرابع: التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي:

تطرقنا فيما سبق إلى توازن القوى الدولي، وعلى الرغم من أهميته وبعده العالمي إلا أنه يعتمد على توازنات أخرى تتسمم بطابعها المحلي يتأثر بها وتتأثر به، أو ما يعرف بالتوازن الإقليمي أو التوازن الفرعي الذي هو شكل من أشكال التوازن الذي يتكون داخل أطر جغرافية محددة تجمع عدداً من الدول تتسم العلاقات بينها بالصراع حول مزيد من القوة والنفوذ، وكمحصلة لهذا الصراع فإن بعض هذه الدول تتصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة, الأمر الذي يؤدي إلى قيام توازن قوى محلية يتولى عملية ضبط العلاقات بين الدول المشكلة له فيحدث التنافس بين أقطابه بالأساليب السلمية، والتي قد تنتهي بالحروب شأنه في ذلك توازن القوى الدولي.[2]

و تشير القاعدة العامة أن التوازن الإقليمي لا يمكن أن يعمل بمعزل عن التوازن الدولي، إلا أنه يستطيع أن يوسع من دائرة استغلاله إلى أكبر حد ممكن حتى يبدو وكأنه التوازن المسيطر، وفي الوقت ذاته يمكن أن يضيق به مجال العمل حتى يصبح مجرد انعكاس للتوازن الرئيسي[3]، ونتيجة لتراجع فرص الحرب المباشرة بين قوى التوازن الدولي، تلجأ هذه الأخيرة إلى الصراعات الإقليمية ذات النطاق المحدود فتتدخل الأطراف الدولية في مثل هذه الصراعات لتحقيق مزيد من المكاسب الإقليمية لترفع رصيدها في

[1] أبو خزام، **مرجع سابق**، ص. 182–189.

[2] فراس إلياس، "التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن 21"، **مجلة شؤون الأوسط**، م. 26، ع. 153، ربيع صيف 2016، ص.18.

[3] يونس مؤيد يونس، **مرجع سابق**، ص ص.52،53.

ميزان القوى العالمي فإذا تحققت المكاسب في مناطق الصراع فإن توازن القوى العالمي يميل إلى الطرف المنتصر.

وتعتقد هذه الدراسة أن هذا يتضح بشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في سوريا وهذا ما سنحاول إزالة اللبس عنه فيما تبقى ممن بحثنا.

و ترجع أسباب علاقة التأثير والتأثر بين التوازنين إلى المتغيرات الآتية :

– أهمية الإقليم في التوازنات الإقليمية وحتى العالمية، وترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يمتلكها الإقليم في النظام الدولي.

– ارتباط الأطراف المكونة للتوازن الإقليمي بالتوازن العالمي فالهند وباكستان مثلا يرتبطان بالقوى الكبرى وهذا ما يجعل من جنوب أسيا إقليما مهما في حفظ التوازن الدولي للقوى الكبرى.

– مدى درجة التجانس في السياسات الإقليمية فكلما زادت هذه الدرجة كلما زاد ميل النظام الإقليمي في التشكل ككتلة أكثر تماسكا لها القدرة على التأثير في السياسة الدولية والعكس صحيح.[1]

و يتضح مما سبق ذكره أن العلاقة الموجودة بين التوازن الدولي والتوازن الإقليمي هي علاقة جدلية إذ يتأثران بعضهما ببعض وأصبحت العلاقات الدولية مرتبطة بهذه الجدلية, وحتى يتسنى للتوازن الإقليمي التأثير بفعالية في التوازن الدولي لابد من وجود شروط تتعلق بالطرفين والتي يمكن إجمالها كالآتي:

– أهمية الطرف الإقليمي: حتى يتسنى للتوازن الإقليمي التأثير في التوازن الدولي لابد أن يتمتع بأهمية كبيرة تتجسد في مقومات قوته الاقتصادية والعسكرية والجغرافية, ففي كل توازن إقليمي يظهر عدداً من الأطراف، ولكنها ليست بنفس القدر من الأهمية.

–إدراك القطب الدولي لأهمية توازن القوى الإقليمية، فالأقطاب الدولية تشارك في الصراعات الإقليمية ولكنها لن تخوض في أي صراع إلا إذا وجدت الطرف الإقليمي المناسب الذي يتوجب دعمه والاستفادة من دوره.

[1] خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص. 50.

– وجود مصالح مشتركة بين الطرفين الإقليمي والدولي, فمن دونها يصبح التحالف هش ومرحليا, وكلما ارتفع مستوى هذه المصالح كان التحالف متماسكا وقويا.[1]

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لمفهوم توازن القوى:

حضي مفهوم توازن القوى, باهتمام أكاديمي كبير من قبل باحثي ومناظري العلاقات الدولية, واعتبروه ركيزة أساسية من أجل فهم وتحليل مختلف ظواهر العلاقات الدولية، وكما تمت الإشارة إليه سابقا فان مفهوم توازن القوى يرتبط بدلالات علمية وأخرى نمطية, فإنه كذلك يتم تصنيف النظريات

المفسرة له إلى نظريات موضوعية في إطار ما هو كائن، ونظريات نمطية في إطار ما يجب أن يكون.

المطلب الأول: نظريات التوازن التلقائي:

وهي تستند إلى مفهوم ميزان القوة بمدلوله العلمي، ونجد في مقدمة هذه النظريات: نظرية "هانز مورجانتو" ونظرية "**ريمون أرون**", علما أنهما ينتميان إلى الطرح الواقعي الكلاسيكي، بالإضافة إلى العديد من الاجتهادات الأخرى.

[1] إبراهيم أبو خزام، **مرجع سابق**. ص ص.260-262.

وقبل الخوض في تفاصيل هذه النظريات، يلتقي كل من "هانز مورجانتو" و"ريمون أرون" وغيرهما في تحليل واقع عالم السياسة الدولي من زاوية توازن القوى كواقع سياسي مفسر تفسيرا موضوعيا

في العديد من النقاط نذكر منها:

– يتفقون على أن عالم السياسة الدولي تحكمه علاقات القوى في ظل غياب سلطة عليا مركزية, حيث تتفاعل هذه القوى المتعددة مع بعضها البعض وفقًا لقانون الفعل وردّ الفعل الأمر الذي يجعلها تتزن بطريقة آلية, وكل وحدة سياسية تعتمد على ما تمتلك من مقومات قوتها لتحقيق مصالحها الوطنية على حساب الدول الأخرى في ظل نظام دولي يفتقد إلى حكومة عالمية.[1]

– يتفقون على أن ميزان القوى حالة غير مستقرة, فهي تختفي أو تتلاشى إما بسبب الحرب أو التغير السلمي, وتقوم مقامها موازين أخرى جديدة.[2]

– يجتمعون على أن ظاهرة الصراع والحرب هما أساس العلاقات الدولية، وأن كل دولة تسعى في إطار فوضوية النظام الدولي إلى تحقيق البقاء وتعظيم القوة، ويؤكدون على أن الدول فاعل أساسي ووحيد في العلاقات الدولية.[3]

الفرع الأول: نظرية "هانز مورجانتو":

بدأ "مورجانتو" تصوره لنظريته التي أوردها في كتابه: "**السياسة بين الأمم**" 1948 انطلاقا من مفهوم القوة وهي صلب عالم السياسة سواء تعلق الأمر بعالم السياسة الدولي أو الوطني، والقوة عنده هي الأساس الذي ترتكز عليه سياسات الدول في المجال الدولي، وحسبه فإنه تمت 3 نماذج من السلوك الدولي[4]، وهي :

---

[1] محمد طه بدوي، **النظرية السياسية النظرية العامة للمعرفة السياسية**، (القاهرة: المكتب المصري الحديث, 1986)، ص .246.

[2] جون بيليس، سيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1 ، 2004)، ص.247.

[3] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع, ط1, 2005)، ص. 25،26.

[4] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، (الإسكندرية: دار الجامعية، 2007)، ص.261،262.

1- **سياسة الحفاظ على الوضع القائم:** وهنا تميل الدول في سياستها الخارجية إلى الاحتفاظ بالقوة دون أية رغبة في إعادة توزيعها، وهي تحاول منع تغييرها.

2- السياسة التوسعية (الامبريالية): وهنا تهدف الدول إلى اكتساب المزيد من القوة عن طريق إحداث تبديل في علاقات القوة القائمة بما يتفق ومصلحتها الوطنية.[1]

3- سياسة إظهار المكانة: وتمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم أو السياسات الامبريالية، والهدف منها هو التأثير على الدول الأخرى من خلال القوة التي تمتلكها دولة ما بصورة فعلية أو القوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أنها تملكها, ويتم هذا وفقا لأداتين هما : الدبلوماسية والتلويح باستخدام القوة.[2]

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي أبداه "هانز مورجانتو" لهذه النماذج إلا أنه أكد أنها ذات طبيعة مؤقتة.

هذا وقد اعتمد "هانز مورجانتو" في نظريته هذه على العديد من المفاهيم، فبالإضافة إلى مفهوم القوة والذي رأى أنها نتاج لعوامل مادية وأخرى اجتماعية، اعتمد على مفاهيم أخرى كأدوات ذهنية لبناء نظريته على غرار مفهومي المصلحة والصراع، فالصراع عنده دافع غريزي يحرك البشر نحو تحقيق المزيد من القوة، واعتبر أن العلاقات الدولية هي علاقات قوة تخضع لقانون واحد وهو المصلحة الوطنية ممثلة في الحفاظ على بقاء الدولة.[3]

و اعتبر "هانز مورجانتو" عالم السياسة الدولي هو عالم تعدد القوى التي تتفاعل فيما بينها طبقاً لقانون الفعل وردّ الفعل الأمر الذي يحقق لها اتزانها ميكانيكيا، وهو يرى أن توازن القوى ظاهرة اجتماعية

---

[1] هانز مورجانتو، **السياسة بين الأمم، الصراع من اجل السلطان والسلام**، ترجمة خيري حماد، الجزء الأول، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ص.68 – 112.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.113- 127.

[3] عادل فتحي ثابت، **مرجع سابق**، ص. 262– 266.

عامة تجدها على جميع مستويات التفاعل الاجتماعي[1]، وفي هذا الصدد يعرف "هانز مورجانتو" توازن القوى بأنه: "منع أي عضو في النسق الدولي من السيطرة على باقي الأعضاء".[2]

و هو يرى أن هناك صورتان رئيسيتان لتوازن القوى، ويؤكد على وجود عاملين يتحكمان في عملية الاتزان الدولي، أولهما هو التنوع والتعدد في عدد الدول, وثانيهما هو العداء بينهما، وعليه فإن الصراع من أجل القوة على المسرح الدولي يأخذ شكلين مختلفين هما:

أ- **شكل المعارضة المباشرة:** في هذه الحالة قد تلجأ دولة ما إلى إتباع سياسة توسعية اتجاه دولة أخرى, هذه الأخيرة تقوم بالردّ إما بإتباع سياسة الوضع القائم أو إتباع سياسة توسعية خاصة بها, كما قد يأخذ شكلا أخر، ففي الوقت الذي تتبع فيه دولة ما ولتكن (أ) سياسة توسعية اتجاه دولة (ج), فإن الدولة (ب) هي الأخرى تتبع سياسة توسعية اتجاه الدولة (ج) وهنا يحدث التنافس بين الدولتين (أ) و(ب) على غرار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على بلاد جنوب شرق أسيا إبان الحرب الباردة، كما قد تلجأ الدولة (ب) للحفاظ على الوضع القائم,و في هذه الحالة فإن الصراع بين الدولتين (أ) و(ب) يأخذ صورة المعارضة، وفي ظل هذه الأوضاع يرى "مورجانتو" أن الاتزان يتم بصورة آلية بين الدولتين (أ) و(ب)، هذا الأخير عندما يتحقق يؤدي مهمتين تتمثل الأولى في إيجاد نوع من الاستقرار حتى ولو كان غير نهائي، والثانية في تحرير أية دولة من سيطرة دولة أخرى.[3]

ب- صورة التنافس: وهي تعكس حالة الصراع بين دولتين (أ) و(ب) على الدولة (ج)، وهنا تختلف أساليب الاتزان وطرقه عما هي في صورة المعارضة المباشرة، والتي حددها "مورجانتو" في 3 حالات هي :

الحالة الأولى: إذا تم التنافس بين (أ) و(ب) على الدولة (ج), وكان لصالح الدولة (أ) التي تتبع سياسة توسعية, هنا يكون استقلال الدولة (ج) معرض للخطر.

---

[1] تيم دان، ميايا كوركي، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة ديما لخضرا، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016)، ص.178.

[2] ثابت، **مرجع سابق**، ص.266.

[3] هانز مورجانتو, **مرجع سابق**، ص .245-247.

الحالة الثانية: إذا ما استطاعت الدولة (ب) أن تحسم الأمر لصالحها بإتباع سياسة الإبقاء على الوضع القائم, فإن حرية الدولة (ب) تصبح مضمونة.

الحالة الثالثة: إذا تخلت الدولة (أ) عن سياستها التوسعية اتجاه الدولة (ج) وتحولت إلى دولة (د), فإن حرية الدولة تصبح في مأمن.

و يرى "هانز مورجانتو" أن الدول الصغرى دائماً ما تدين باستقلالها إما لتوازن القوى، أو إلى وجود دول حامية لها تتمتع بتفوق نسبي في القوة، أو لأنها لا تستهوي الأطماع التوسعية, وهكذا فإن قدرتها على الحياد إبان الحروب يرجع إلى هذه العوامل, وتعد هذه العوامل مسؤولة أيضا على ما يسمى بالدول العازلة.[1]

هذا وتتم عملية التوازن حسب "مورجانتو" إما بالتقليل من قوة الدولة ذات الوزن الأكبر أو بزيادة وزن الدولة ذات الوزن الأضعف وفقا لمجموعة من الطرق على غرار إتباع سياسة فرق تسد، أو سياسة التعويضات أو التسلح أو الأحلاف،[2]و التي تم ذكرها بشيء من التفصيل في المبحث الثاني.

الفرع الثاني: نظرية "ريمون أرون":

اعتمد المفكر الفرنسي "ريمون ارون" في دراسته للواقع الدولي على أربعة أبعاد أساسية: البعد النظري, البعد السوسيولوجي, البعد التاريخي والبعد التطبيقي[3]، وقدم نظريته في كتابه "**الحرب والسلام**". والذي حاول من خلالها تفسير واقع عالم السياسة الدولي استناداً إلى التحليل العلمي التجريبي والنظرة السلوكية، وهو يرى عالم السياسة الدولي على أنه عالم تعدد القوى التي تفتقر إلى وجود سلطة عليا تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة على عكس ما هو موجود في البيئة الوطنية، وبناءاً على ذلك فإن لكل

[1] هانز مورغانتو، **مرجع سابق**، ص ص.248-251.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 253- 270.
[3] جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، **مرجع سابق**، ص, 89.

دولة في النسق الدولي حسبه مركز متميز تتمتع فيه باتخاذ القرار ولها الحق في اللجوء إلى العنف[1]، وهي تقيم سياستها الخارجية على ضوء مفهومي الدبلوماسية والإستراتيجية في علاقاتها مع الوحدات الأخرى, مع سعيها الدائم للحصول على القوة باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.[2]

و لقد ميز" أرون" أشكال الأنظمة الدولية من حيث طبيعتها ومن حيث توزيع القوى بين وحداتها:

أ- من حيث طبيعتها:

- أنظمة متجانسة وتضم مجموعة من الدول المتجانسة, التي تتشارك في قيمها ومبادئها السياسية الاقتصادية والاجتماعية, والتي تتفق وحداتها السياسية على هدف واحد هو تحقيق الاستقرار الدولي، غير أنه لم ينفي من خلوها من صراعات, إلا أنها لا تعرض بقاء النسق للخطر.

- أنظمة غير متجانسة، وتضم مجموعة دول تنتمي في نظمها الداخلية إلى إيديولوجيات متباينة ومتصادمة.[3]

ب- من حيث توزيع القوى بين وحداتها:

- نظام ثنائي القطبية: وجود دولتين لهما قوة كبيرة تلتف حولهما العديد من الدول.

- نظام متعدد الأقطاب: يضم عدة وحدات سياسية تتقارب إلى حدّ ما في قوتها.

وفي كل من النظامين الثنائي والمتعدد ثمة آلية لتحقيق التوازن والتي تتمثل في ميل دولة أو مجموعة من الدول للحيلولة دون تفوق دولة ما أو تحالف معين، وفي ظل نموذج ثنائي القطبية يرى "أرون" أن القاعدة الرئيسية للتوازن هي أن الدول التي تتزايد قوتها يجب أن تتوقع الانشقاق لبعض حلفائها وانضمامهم للتحالف الأخر بهدف تحقيق التوازن، في حين في ظل النظام التعددي فإن القانون العام للتوازن هي أن

[1] Raymong Aron , " what is a theory of international relations ?", **Journal al of internationalaffaires Editorial borrd**, vol21, N 02. 1957, p.

[2] عادل فتحي ثابت، **مرجع سابق**، ص.282،283.

[3] أحمد قحطان سليمان الحمداني، **النظرية السياسية المعاصرة**، (عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص ص.190،191.

تتجنب الأطراف الرئيسية أن تجد نفسها تحت رحمة منافس معين, ومنعه من الحصول على مزيد من القوة التي تجعله يتفوق على الآخرين.[1]

و على الرغم من أن "ريمون ارون" يرى بأن جوهر السياسة الدولية يتمثل في الصراع من أجل القوة, إلا أنه يرى أن هناك إمكانية لتحقيق السلام من خلال 3 نماذج هي:

1- من خلال التوازن بين القوى القطبية في توزيع القوة: ففي ظل النظام التعددي فإن أية قوة تحاول التفوق على ما عداها من القوى الدولية فإنها تقابل بردّ فعل تلقائي من طرف القوى الأخرى، وفي حالة الثنائية القطبية فإن آلية التوازن تعمل من خلال محاولة كلا القطبين للتفوق على الأخر والوقوف في وجه مساعي الطرف الآخر للتفوق.[2]

2- من خلال الهيمنة: عندما تتمكن إحدى القوى الدولية من التفوق ولا يتم معارضة هذا التفوق من قبل الوحدات السياسية الدولية الأخرى.

3- نموذج الإمبراطورية العالمية حيث تسعى الوحدة الدولية هنا إلى ابتلاع الوحدات الدولية الأخرى وإلغاء وجودها ككيانات سياسية ذات سيادة.[3]

المطلب الثاني: نماذج ونظريات التوازن النمطي:

وهي تستند إلى مفهوم ميزان القوة في مدلوله النمطي أي في معنى ما يجب أن يكون عليه التوزيع العادل للقوة في المجال الدولي, الذي يتحقق وفقا لاحتمالين اثنين هما: أن يحظى توزيع القوة بين الوحدات السياسية المكونة للنسق الدولي بالرضا بناءا على أنه توزيع عادل, أو تركيز القوة في وحدة عالمية واحدة. وعملية المفاضلة بين هاذين الاحتمالين تتم وفقاً لرؤية فلسفية, فلا مجال للعلم الموضوعي والتفسيري هنا, فكان على سبيل المثال يختار "نابليون" حل الإمبراطورية العالمية بحجة أنها تحقق السلم العام دون تقديمه مبررات موضوعية, وكان "**هتلر**" يقول أن ما تسميه بريطانيا ميزان القوة ليس إلا

[1] جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، **مرجع سابق**, ص.92.
[2] خالد الحراري، **مرجع سابق**، ص. 136.
[3] جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، **مرجع سابق**، ص.93.

للحيلولة دون تكامل القوة الأوربية، وهكذا يتم الانتقال من فكرة ميزان القوة بمدلوله العلمي إلى مدلوله النمطي.[1]

و سياسة ميزان القوة بهذا المعنى تتخذ عديداً من الصور تبعا لتباين تصور الدول لأهدافها كما يلي:

- سياسة ميزان القوة بهدف الحفاظ على الوضع الراهن لتوزيع القوى في نسق دولي معين باعتبار أن عدالة التوزيع هي مبدأ أخلاقي.
- سياسة ميزان القوة بهدف الحيلولة دون تفرد أية وحدة سياسة في القوة لأن في ذلك تهديد للتوزيع العادل للقوة.
- سياسة ميزان القوة بهدف حماية استقلال الدولة التي تنتهج هذه السياسة من قوى خارجية ترى بأنها مصدر تهديد لأمنها.
- سياسة حامل ميزان القوة: وهي وقوف قوة معينة في عزلة عن علاقات القوى المتصارعة طالما أن هناك حالة اتزان بينها، وفي حالة شعورها بأن ميزان القوة يختل تتدخل إلى جانب الطرف الأضعف ولمجرد إعادة التوازن إلى ما كان عليه تعود إلى عزلتها.[2]

و مما سبق ذكره يتضح إن ميزان القوة بمدلوله النمطي يستخدم من حيث كونه برامج عمل, ذلك أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها تنتهج سياسة ميزان القوة، هذا وانطلاقا من مفهوم ميزان القوة بمدلوله النمطي فإن بعض من المعنيين بالتنظير في مجال سياسة دولية قد قدموا نماذج نظرية ارتكازاً إليه، ويأتي في مقدمة هؤلاء "مورتن كابلان"

نموذج "مورتن كابلان": يعد "مورتن كابلان" من بين أبرز الذين اهتموا بالتحليل النسقي القائم على فكرة التوازن النمطي, واستند في بناء نموذجه النظري إلى أفكار "كارل دويتش" بشان نظرية الاتصال ونظرية المباريات، وقدم نموذجه في كتابه "النسق والعمليات في السياسة الدولية" الذي اهتم فيه بتحديد

[1] بدوي، (النظرية...)، **مرجع سابق**، ص. 252،251.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 253،252.

القواعد والنماذج السلوكية التي تفسر عملية تفاعل داخل الأنساق الدولية[1]، ويرى "كابلان" أن هناك مجمعة من المتغيرات المترابطة التي تتحكم في عملية التفاعل الحاصلة بين وحدات النسق الدولي, وأن عملية التحليل هذا التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات تؤدي إلى معرفة الكيفية التي يتم بها توازن القوى داخل النسق الدولي، وكذا معرفة التغيرات التي تطرأ على هذا التوازن الذي قد يؤدي إلى تحول النسق من وضعية إلى أخرى[2]. ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المتغيرات خمسة: أولها المتغيرات الرئيسية التي تصف السلوك الضروري للحفاظ على التوازن في النسق الدولي، وثانيها المتغيرات التحويلية وهي بمثابة مدخلات في النسق، والتي يمكن الكشف من خلالها عن التغيير الذي يطرأ على أدائه بما قد يؤدي إلى انتقاله من شكل إلى أخر، وثالثها المتغيرات التصنيفية والتي تبين الخصائص البنائية الهيكلية لأطراف النسق الدولي، أما رابعها فهي متغيرات القدرة والتي تتعلق بحجم الإمكانات التي تزخر بها كل دولة، وجاءت المتغيرات الإعلامية خامسها والتي تتمثل في مستويات الاتصال داخل النسق الدولي.[3]

هذا وقد قدم "كابلان" تصورا لإشكال الأنساق الدولية في ستة أشكال هي:

أولا: نسق ميزان القوة: والذي كان سائداً خلال القرن التاسع عشر في القارة الأوربية، حيث تحكمت فيه قوى قطبية متعددة، وكان أسلوب التحالف من أبرز أساليب تحقيق الاتزان في ظل غياب منظمة عالمية تتولى مهمة صناعة القرار الدولي, ويرى "كابلان" أن كل قوة قطبية داخلة في إطار هذا النسق بأنها لاعباً رئيسياً له القدرة على الاشتراك في علاقات القوى، ومن ثمة القدرة على المشاركة في تقرير صورة النسق الدولي[4], وتتلخص جملة القواعد التي من خلالها يتحقق الاتزان داخل النسق في :

1. كل طرف يسعى إلى زيادة قدراته على أن يفضل التفاوض على الحرب في إطار الصراع من اجل القوة.
2. اللجوء إلى الحرب متى رأت الدول في ذلك وسيلة لزيادة قدراتها.
3. على كل لاعب أن يوقف القتال إذا رأى أن ذلك سيؤدي إلى إخراج لاعب رئيسي من مسرح القوى.

---

[1] احمد قحطان، **مرجع سابق**، ص.194،195.

[2] خالد الحراري، **مرجع سابق**، ص. 126.

[3] جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، **مرجع سابق**، ص. 126.

[4] عادل فتحي ثابت، **مرجع سابق**، ص.193.

4. العمل على معارضة أي محاولة من قبل أي لاعب أو لاعبين للتسلط على ما عاداه من اللاعبين.
5. العمل على مقاومة اللاعبين الذين يحاولون إقامة تنظيمات سياسة عليا للسيطرة على النسق ككل.
6. العمل على إعادة اللاعبين المنهزمين إلى صف الكبار أو إدخال غير الرئيسين منهم إلى صف الرئيسيين.[1]

ثانيا : نسق القطبية الثنائية الرخو: يجسده النسق الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية, بحيث تتوزع فيه القوى على كتلتين كبيرتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، مع وجود أطراف دولية أخرى غير مرتبطة بأي من الكتلتين على غرار الهند إلى جانب وجود منظمات دولية على غرار الأمم المتحدة، ويكسب هذا النسق رخوياته ارتباطاً بطبيعة العضوية في التكتل، فإذا كان هناك إمكانية للتنقل بين التحالفات بالإضافة إلى أن توزيع القوة داخل كل كتلة يكون غير محكماً في تدريجها كقوى كبرى ثم متوسطة ثم صغرى، فإن النسق في هذه الحالة يكون نسق رخوا.[2]

و بخصوص القواعد الأساسية التي تحكم سلوك الأطراف في هذا النسق فحددها "كابلان" على النحو الآتي:

1. تسعى كل كتلة إلى تصفية الكتلة المنافسة بدءاً بالتفاوض ثم التقاتل في شكل حرب محدودة ثم اللجوء إلى الحرب الشاملة.
2. أطراف الكتلة غير المحكمة في تدرجها في القوة تفضل التفاوض بدلا من القتال لزيادة قوتها مع عدم استبعاد الحرب.
3. الحيلولة دون تمكن الكتلة المنافسة من تحقيق مركز مهيمن بالاستعداد للجوء إلى الحرب حتى لا يتحقق ذلك.
4. تعمل أطراف كل كتلة لإخضاع الأطراف العالمية لتحقيق مصالح ذاتية (الأمم المتحدة).

[1] عادل فتحي ثابت، **مرجع سابق**، ص ص.194،195.
[2] خالد الحراري، **مرجع سابق**، ص.144.

5. تعمل الأطراف العالمية على التقليل من حدة الاحتكاك بين الكتليتين والسعي لتوظيف الدول الغير منخرطة لمواجهة أي حالات الانحراف الخطيرة كحالات اللجوء إلى استخدام القوة.[1]

و بخصوص الأنساق الأربعة المتبقية فهي أنساق افتراضية لم تتحقق تاريخيا، وإن كان ممن الممكن أن تظهر لاحقا وهي كالأتي:

– **نسق القطبية الثنائية المحكم :** وهو يختلف عن نسق القطبية الثنائية الرخو في عدم وجود دور للاعبين الغير منتميين للكتلتين, فليس أمامهم سوى الانضمام إلى أحداهما, بالإضافة إلى غياب الطرف العالمي لعدم قدرته على تعبئة الدول غير المنحازة التي لم تعد موجودة، وعليه تتحكم القوتين القطبيتين في مصير علاقات القوى داخل هذا النسق حتى يتحقق التوازن بينهما.[2]

– **النسق العالمي :** يبرز نتيجة اتساع دور أحد الأطراف العالمية في ظل نسق الثنائية القطبية المرنة, ويتميز بدرجة عالية من الاندماج والتكامل بين وحداته في شتى المجالات، وهو يسعى إلى دمج النظم القيمية لمختلف الدول تمهيداً لظهور معايير قيمية متفق عليها، وبمقدار ما تشارك به الدول في تحقيق أهدافه تحصل على منح وتسهيلات بعيدا عن ما تمتلكه من إمكانات.[3]

– **النسق الدولي التصاعدي:** في هذا النسق يتصور "كابلان" أن الدول الوطنية ستفقد أدوارها وتصبح مجرد تقسيمات إقليمية فرعية لصالح جماعات المصالح والمجموعات الوظيفية، كم يتم التفاعل في إطار هذا النسق مع الأفراد، ويتحقق هذا النسق نتيجة لانتصار أحد الأطراف الذي يصبح في قمة الهرم, وهو أكثر الأنساق الدولية استقرار حسبه.[4]

– **نسق وحيدة الفيتو:** يحدد "كابلان" شرطا واحداً لهذا النسق, وهو أن يكون لكل طرف القدرة على تدمير أي طرف أخر[2]، وفي حالة قيام أي طرف بالهجوم فإنه يدرك أن النتيجة هي دمار الطرفين،

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.141.

[2] أحمد قحطان سليمان الحمداني، **مرجع سابق**، ص. 199،200.

[3] احمد نور النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع, ط1 , 2011)، ص.118،119.

[4] عادل فتحي ثابت، **مرجع سابق**، ص.301،302.

وهذا ما يشكل رادعاً للجميع ويحقق استقرار واتزان هذا النسق، وفي حالة نجاح أحد الأطراف في القضاء على طرف آخر يتناقص عدد الأطراف ويتحول إلى نسق تصاعدي.[1]

خلاصة الفصل الأول:

في خلاصة هذا الفصل يمكننا استنتاج العديد من النقاط نذكر أبرزها:

[1] جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، **مرجع سابق**، ص.301،302.

– خضع مفهوم القوة على مرّ التاريخ إلى تحولات عديدة, فهو مفهوم متغير غير ثابت, فبعدما ظلت القوة لفترات زمنية طويلة لصيقة بالقوة الصلبة، وأن قياس مدى حجم قوة وهيبة الدول كان يقاس بحجم ما تملكه من مقومات القوة المادية. أصبح للقوة أبعاد جديدة فأصبح الحديث عن القوة الناعمة والتي ارتبطت بمحاولات "جوزيف ناي" للخروج من المفهوم الضيق للقوة الذي يركز على القوة العسكرية, وهي بذلك تولي عناية إلى القدرة على الجذب والإقناع في معتقدات الآخرين دون اللجوء إلى استخدام القوة, ونظراً لعدم كفاية كل من القوتين على حد , ظهر الحديث عن مفهوم القوة الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة والناعمة وليست الدول جميعها لها القدرة على أن تجمع بين القوتين, وفي ظل الثورة التكنولوجية الكبيرة التي عرفتها البشرية أصبحت قوة الدول تقاس بما تملكه من تكنولوجيا ومدى قدرتها على التأثير في الآخرين، لذلك أصبح الحديث عن القوة الافتراضية.

– الدول تتفاوت في حجم ما تمتلكه من قوة بناءاً على ما تمتلكه من مصادر مادية وغير مادية, وتجنب لوقوع تفاوت كبير في ميزان القوة لصالح أية دولة، وبالتالي انفرادها كقطب مهيمن على مصرح العلاقات الدولية ظهر مفهوم توازن القوى.

– يشير مفهوم توازن القوى إلى وجود تكافؤ في معدلات القوة بين مختلف الوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي, ويحمل مدلولين, الأول مدلول علمي يشير إلى حالة الاتزان التلقائي, ومدلول نمطي باعتباره برنامج عمل تسعى الدول إلى تحقيقه.

– مفهوم توازن القوى ليس وليد المرحلة الحالية وإنّما يعود إلى بداية عصر النهضة وظهور الدولة بصورتها الحديثة، ويتخذ هذا المفهوم أشكالا مختلفة، كما توجد العديد من الطرق للتأثير فيه.

– يعتمد التوازن الدولي في استقراره على التوازن الإقليمي الذي لا يقل أهمية عنه.

–وجود تباين واختلاف في النظريات المفسرة لمفهوم توازن القوى باعتباره ركيزة أساسية لفهم وتحليل العلاقات الدولية بين النظريات التي تعتمد على مفهوم التوازن التلقائي, وأخرى تعتمد على مفهوم التوازن النمطي.

الفصل الثاني

الأزمة السورية: دراسة في الأسباب؛ الفواعل؛ والنتائج

تمهيد:

في ظل التحولات الجيوسياسية التي عرفتها المنطقة العربية مطلع العام 2010، و بداية ظهور بوادر التغيير في الأنظمة السياسية العربية، والتي ظهرت نتائجها مبكرا في تونس برحيل " **زين العابدين بن علي**"، ثم رحيل " "**حسني مبارك**" في مصر... كان الشعب السوري يراقب هده الأوضاع بشغف في أمل أن تصل رياح التغيير إلى سوريا، فكان له ما أراد مطلع العام 2011، ليشكل تاريخ 15-03-2011 بداية الانتفاضة الشعبية السورية من أجل التغيير السلمي، لكن سرعان ما تحولت إلى دائرة من العنف المسلح بين النظام و قوى المعارضة الأمر الذي زاد في تعقد الوضع في سوريا التي انجرت بفعل المصالح الضيقة إلى ساحة لأعمال العنف ، و ما زاد الأمر تعقيدا تدخل القوى الإقليمية و الدولية بحجة حماية المدنيين ومحاربة الإرهاب، لذلك سنحاول في خضم هدا الفصل الوقوف عند أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب هده الأزمة مرورا بمختلف المراحل التي مرت بها و كذلك مختلف جهود التسوية، وهذا في خضم المبحث الأول، في حين سنتطرق في المبحث الثاني إلى أبرز الفواعل المشاركة في هذه الأزمة، و محاولة الوقوف عند أهم الأدوار التي لعبتها هذه الفواعل في التصعيد من حدتها، كما سنتطرق في المبحث الثالث إلى مختلف التداعيات المحلية للازمة السورية.

المبحث الأول: أسباب ومراحل الأزمة السورية :

تعددت الأسباب والدوافع التي أدت إلى نشوب الأزمة* السورية واختلفت، كما مرت الأزمة السورية بمراحل مختلفة سواء تلك المتعلقة بالجانب الميداني، أو تلك المتعلقة بالمسار التفاوضي للأزمة.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية:

الفرع الأول: أسباب داخلية: وهي كالأتي:

أولا: شمولية النظام السياسي: تفرد حزب البعث العربي الاشتراكي بالسلطة، واحتكر ممارسة العمل السياسي، وهو الذي عانى قصورا كبيرا في أداء وظائفه من دون تقديم مرونة أكبر في التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية؛ والمهمش الأكبر هنا هو الشعب السوري خصوصا الفئة الشابة التي لم تمنح لها الفرصة اللازمة القيادة، والتي استبدلت بأعداد هائلة تغيب فيها صفة الكفاءة الأمر الذي أدى إلى ضعف الأداء المؤسساتي وتفشي ظاهرة الفساد وانعدام الحريات، وكذا انعدام الثقة بين النظام وشعبه[1]، مما أدى إلى سخط كبير وعدم رضا لهذا النظام.

ثانيا: تدهور الأوضاع الاقتصادية: تعد سوريا بلدا غنيا بموارده الطبيعية، و قد دأب النظام الحاكم على مصادرة الأراضي ادعاءا منه أنها لأغراض المنفعة العامة[2]، ووفقا لتقديرات عام 2010 فان 7 مليون نسمة أي 34,3% من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، وان معدل البطالة وصل بحلول عام 2008 إلى 16,5% ما يعادل 3,7 مليون نسمة، كما انخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28%، و بهذا تكون سوريا قد انقسمت إلى قلة من الناس تسيطر على مقدرات الدولة الاقتصادية وغالبية من الشعب تعاني الفقر و الحرمان[3]، لذلك شكل الوضع الاقتصادي المتردي الذي صاحبه تدني في المستوى المعيشي سببا قويا في نشوب الأزمة السورية.

---

* تعرف الأزمة على أنها ظاهرة دولية تعكس حالة توتر بين فريقين أو دولتين نتيجة خلاف في الرأي أو الموقف إزاء مسألة ما، وقد تتحول حالة التوتر هذه إلى حالة نزاع دولي محتمل أو فعلي، إما بصورة غير عادية أو فجائية.(تامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 357).

[1] شذى زكي حسن، "التغيير السياسي في سوريا بين مطالب الداخل وضغوط الخارج، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، م.52، ع.52، 2015، ص.178.

[2] معتز عبد القادر محمد الجبوري، "الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و السياسية**، ع. 10، ص.339 .

[3] تمارا كاظم الاسدي، محمد عسان الشويط، **عاصفة التغيير: الربيع العربي و التحولات السياسية في المنطقة العربية**، (برلين : المركز الديمقراطي العربي ، ط1 , 2018), ص.286.

ثالثا: القضية الكردية: و هي قضية تخص أكثر من 3 ملايين مواطن كردي عانوا و لا زالوا يعانون مختلف مظاهر الاضطهاد على غرار حرمانهم حقوقهم القومية الديمقراطية... فضلا عن إهمال المناطق الكردية وتهميشها واستنزاف مواردها، ونتيجة لهذا دفع الكرد ضريبة باهظة تجسدت في التخلف الاقتصادي والمدني، الأمر الذي أدى بهم إلى الهجرة، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تؤكد أن التذمر الكردي قد بلغ مداه[1]، لذلك تعد القضية الكردية من بين الأسباب المهمة التي ولدت الأزمة السورية.

الفرع الثاني: أسباب إقليمية:

بعدما صادرت الشرطة التونسية عربة الفواكه "**لمحمد البوعزيزي**" بحجة افتقاره إلى الترخيص اللازم عمد في 17-12-2010 إلى إشعال النار في نفسه تعبيراً عن حالة اليأس والغضب، لكنه لم يكن يعرف أنه سيشعل النار في ربوع العالم العربي بأسره[2]، فبدأت الاحتجاجات في تونس تكتسب مزيداً من الزخم، وأخذ المتظاهرون يطالبون بقوة برحيل الرئيس فكان لهم ما أرادوا، ولاحظ ذلك الكثيرون في مصر ممن عانوا مظالم النظام السياسي، فعمد المصريون إلى اختيار ال25 من جانفي للسير إلى ميدان التحرير، ومع تزايد حدة الاحتجاجات في مصر حتى انتهى أمر "مبارك"[3]؛ هذا وشهدت كل من اليمن والبحرين وليبيا وبلدان عربية أخرى احتجاجات واسعة، ولهذا لم تعد هناك دولة عربية محصنة ضد عدوى أي احتجاج[4]، ونتيجة للتطورات الإقليمية سالفة الذكر نجدها قد شكلت حافزا قويا لدى المواطنين السوريين لكسر هاجس الخوف لديهم، والذين استجابوا وبقوة لرياح التغيير في الوطن العربي في شكل احتجاجات سلمية كانت مدينة درعا مسرحا لها في بدايتها.

الفرع الثالث: أسباب دولية:

نتجت الخريطة السياسية الحالية للمشرق العربي نتيجة لعدة اتفاقيات لعل أبرزها ذلك الاتفاق الذي كان سرّياً، والتي لم تظهر نتائجه إلا بعد أربعة سنين بين الفرنسي "**جورج بيكو**" والبريطاني " **ماركس سايكس**"، والذي تم في خضمه إبرام اتفاقية "**سان ريمون**"، والتي بموجبها تم وضع سوريا الكبرى والعراق

[1] عبد الباسط سيدا، **" الكرد والثورة السورية"، مجلة سياسات عربية**، ع . 29، نوفمبر 2017، ص ص.74،75.
[2] دفيد دبليو بوش، **سورية سقوط مملكة الأسد**، ترجمة أنطوان باسيل، (بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط1،2014)، ص ص.67،68.
[3] **المرجع نفسه**، ص ص.70،71.
[4] **المرجع نفسه**، ص.72.

تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، الأمر الذي أنتج خللاً بنيوياً ومشكلات مستديمة جغرافياً وسياسياً واجتماعيًا وحتى إيديولوجيًا، والتي مازالت تداعياتها سارية إلى اليوم.[1]

ولعل الخوف الغربي من الانتهاء من مدة اتفاقية "سايكس بيكو" بحلول عام 2016 كانت مناسبة مواتية من أجل التفكير الجيد ووضع الخطط لرسم خارطة جديدة للمنطقة للمائة عام المقبلة والعمل على تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بضرب جميع العقبات التي تعرقل حلها، والتي احتلت سوريا صدارتها بسبب دعمها الدائم للقضية الفلسطينية، فكانت الفرصة المواتية قد أتت ليتم طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، لتكون سوريا مسرحاً إلى جانب دول أخرى لتجسيد هذه المشاريع.[2]

ومما لا شك فيه أن المواقف الدولية اتجاه هده الأزمة والأدوار التي لعبتها خصوصا ما تعلق الأمر بكل من روسيا وأمريكا قد جعلها أكثر تعقيداً، حيث أنها أضحت بمثابة حلبة صراع لهذه القوى الدولية التي تتنافس فيما بينها لتحقيق أهداف براغماتية، لذلك نعتقد بأن العوامل الدولية لا تقل شاناً وأهمية من العوامل الداخلية، على الأقل في المساهمة في تصاعد حدة الأزمة السورية.

المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة السورية:

شهدت الأزمة السورية منعرجات ومراحل فارقة لكل منها طبيعتها الخاصة التي تميزها عن غيرها، وهي كالأتي:

الفرع الأول: مرحلة الحراك الشعبي:

على الرغم من الارتياح الذي بدا واضحا من قبل الرئيس السوري "**بشار الأسد**" في مقابلة أجراها مع صحيفة "**وولستريت جورنال**" الأمريكية بأنه لا يمكن توقع حدوث تطورات مشابهة لما حدث في الدول العربية الأخرى[3]، إلا أن الرياح تجري بما لا تشتهيه السفن، ففي 17-2-2011 حدثت موقعة الحريقة، فبعدما اعتدى شرطي على أحد المواطنين تجمع عدد منهم، والذين هتفوا لأول مرة "الشعب السوري ما بيندل"[4]، هذا وشهدت مدينة درعا حالة غليان بعد أن قام تلاميذ المدارس بكتابة شعارات على جدرانها مطالبة بإسقاط النظام الأمر الذي أدى إلى اعتقالهم وتعذيبهم، ومنهم كانت الشرارة الأولى لبداية

[1] **"ملف خاص: تقسيم سوريا مئة عام من الخطط والمحاولات"**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 29 مارس2016، ص ص.3،4.

[2] نزار دنيا، "أسباب الأزمة السورية"، في:http://in.facebook.com/NezarDounia/poss/226488/44190065/، (15-3-2019).

[3] نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري**، (بيروت: بدون دار نشر، ط1، 2012)، ص.135.

[4] محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1، 2012)، ص.135.

الاحتجاجات، ففي ال15 من مارس 2011 تظاهر العشرات أمام الجامع الأموي في دمشق ولكن سرعان ما فرقتهم أجهزة الأمن، وفي اليوم الموالي خرجت مظاهرة أخرى في المكان نفسه لتتم تفرقتهم بالقوة واعتقال العشرات منهم، وفي 18 مارس تحت مسمى جمعة الكرامة انطلقت جماهير حاشدة في درعا تطالب بالإصلاح فرقتها عناصر الأمن بالقوة مما أدى إلى سقوط ضحايا، وفي اليوم الذي يليه تحول حشد تشييع الشهداء إلى تظاهرات.[1]

بعدها تطورت حركة الاحتجاجات اثر ذلك بشكل سريع وأخذت في 20 مارس شكل تظاهرات شغب[2]، وجاءت احتجاجات ال25 من مارس تحت مسمى جمعة العزة وفيها خرج الآلاف فكانت الحصيلة 20 قتيل، وفي اليوم الذي يليه ارتفع سقف المطالب إلى ضرورة إسقاط الرئيس.

واستمرت المظاهرات على حالها حتى 30 مارس، حين ألقى الرئيس أولى خطاباته والذي أكد على أن هناك مؤامرة تحاك ضد بلاده مما أثار استياء السوريين الذين خرجوا مجددا للتعبير عن رفضهم لهذا النظام، فاضطر الرئيس إلى إلغاء حالة الطوارئ.[3]

و من جمعة الكرامة إلى العزة وصولا إلى الصمود إلى الإصرار إلى الجمعة العظيمة في 22 افريل اشتدت الاحتجاجات لتغطي سوريا بأكملها واشتدّ معها ردّ فعل السلطات في قمع المتظاهرين، فبدأ الجيش السوري الدخول المباشر على خط الأزمة, مما أدى إلى مقتل نحو 62 شخص في يوم جمعة الغضب (29 افريل)، ومما يزيد عن 30 قتيل في جمعة التحدي (6 ماي)، ولم يختلف الحال كثيراً في جمعة الحرائر والتي قتل فيها 6 أشخاص، في حين قتل 23 شخص في جمعة أزادي (20 ماي)، وفي 24 ماي تم الإعلان على أن عدد القتلى تجاوز 1100 مند بداية الاحتجاجات[4]، الأمر الذي أدى إلى تغيير طبيعة ومسار الانتفاضة الشعبية إلى صراع مسلح.

الفرع الثاني: مرحلة النزاع المسلح بين النظام وقوى المعارضة:

إن بوادر التسليح في الأزمة السورية ظهرت في الأشهر الأولى للاحتجاجات، إلا أن ذلك لا يعني عسكرتها بقدر ما هو ردّ فعل من قبل المحتجين لمواجهة قوات الأمن التي استخدمت القوة بإفراط الأمر

---

[1] عمر اسكندر، **سورية أزمة شعب**، (القاهرة:مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1،2015)، ص ص.81،82.

[2] جمال باروت، **مرجع سابق**، ص ص.190.

[3] بهاء الحجار، "محطات في سوريا على مدار عامين"، في: https://www.skynewsarabic.com، (15-3-2019)

[4] شدوى محمد إبراهيم بسيوني، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011-2016"، المركز الديمقراطي العربي،2016/7/13، في: https://democratice.de/?p=33933، (15-3-2019)

الذي أدى إلى حالة صدام دائم بين النظام وشعبه[1]، وبرزت الظاهرة المسلحة مع مطلع جويلية 2011 في حادثة الهجوم على المراكز الأمنية قي مدينة جسر الشغور, والذي راح ضحيته 80 عنصراً من عناصر الشرطة، وتزامن هذا مع إعلان المقدم "**حسين هرموش**" عن تشكيل لواء الضباط الأحرار، الذي أخذ على عاتقه مهمة مواجهة الجيش النظامي، وفي 15 جويلية من جمعة أسرى الحرية وصل فيها عدد القتلى إلى 40 شخص، وفي 23 جويلية توجه المتظاهرون إلى العالم بجمعة "**صمتكم يقتلنا**" والتي سقط فيها 12 قتيل.[2]

و عرفت الأزمة السورية منعطفاً جديداً في أواخر جويلية وذلك بتأسيس الجيش السوري الحرّ الذي أعلن عنه ضباط منشقون عن الجيش العربي السوري، وهنا بدأت الأحداث في سوريا تأخذ منحى مسلحا حيث بدأ عدد المنشقين يتزايد مع تزايد حدة العنف ضد المدنيين[3]، وشكل قيام مجموعات من الجيش الحرّ بالدخول إلى مدينة حلب وانتزاع أجزاء كبيرة منها الحدث الأبرز في تطور مسار الأزمة نحو مزيد من التعقيد، وفي المقابل أذى هذا إلى قيام النظام بإدخال سلاحي الطيران والمدفعية في عملياته العسكرية[4]، إلا أنه ومع انحسار الطابع السلمي لم يعد ارتكاب الجرائم الخطيرة مقتصراً على النظام وحده، إذ غدت التشكيلات العسكرية لقوى المعارضة تمارس هي الأخرى العنف الممنهج ضد المدنيين والعسكريين السوريين.[5]

و في خضم الأحداث المتصاعدة اتجه النظام السوري نحو توظيف البعد الطائفي لتحويل مسار الثورة، وليكون بذلك قد مهد الطريق لدخول قوى أجنبية على غرار إيران وحزب الله لدعمه[6]، ومما تجدر الإشارة إليه أن التطور الأسوأ في مسار الأزمة السورية كان عام 2013 بالإعلان عن ميلاد تنظيم "**داعش**" الذي فرض نفوذه على الأراضي السورية ليشكل ظهوره تهديدا فعليا لمسيرة الثورة السورية، وفي

---

[1] إسراء غريب محمد، "اثر السياسة الخارجية الروسية على منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية"2011-2017"، المركز الديمقراطي العربي، 17-8-2017، في: **https://democratice.de/?p=47194**، (16-3-2019).

[2] محمد إبراهيم، **مرجع سابق**.

[3] محمد الخلوفي، "**قراءة في خريطة الصراع في سوريا بين لغة السلاح والحل السياسي**"، مركز بريق للأبحاث والدراسات، ص.9.

[4] ماجد كيالي، "الثورة السورية وإشكاليات التحول نحو العسكرة"، في: https://www.aljazeera.net/ampikvoowledgate/opinions ، (16-3-2019).

[5] أيوب نزار، "**النزاع المسلح في سوريا**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7-9-2015، ص.8.

[6] إياد جبر، مراحل تطور الثورة السورية"، **مجلة البيان**، العدد.342، **2015/11/11، في:** https://www.albayan.co.uk/mobile/mgzarticle2.dspx?id=4733، (17-3-2019).

ظل هذا الوضع استغل النظام الفرصة ليؤكد مرة أخرى أنه يواجه تنظيمات تكفيرية إرهابية، وأن على المجتمع الغربي الوقوف إلى جانبه، إلا أن إعلان فصائل المعارضة شنّها الحرب على هذا التنظيم في أواخر 2014 افقد النظام هده الورقة.[1]

الفرع الثالث: مرحلة التدخل الخارجي:

اتجهت الأزمة السورية نحو مزيد من التعقيد بدخول قوى إقليمية وأخرى دولية، فاحتدم الصراع بين النظام وحلفائه من جهة، وقوى المعارضة وحلفائها من جهة أخرى، ونجد أن التدخل الخارجي في الأزمة السورية استدعته بصفة صريحة أطراف الصراع، ذلك أن فشل النظام في الاستجابة المرنة للمطالب الشعبية دعته إلى استدعاء الخارج من أجل تبرير سياسات القمع التي انتهجها؛ المعارضة من جهتها وعلى الرغم أنها كانت تفتقر لأشكال التنظيم، إلا أن بعض الشخصيات والتيارات المعارضة دعت مبكراً إلى تدخل خارجي لوقف عنف النظام، لتأخذ الأزمة ومنذ شهرها الخامس طابعا إقليميا ودوليا، والذي برز أولاً من خلال الحرب بالوكالة حيث انخرطت فيها مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، ليتطور الوضع لاحقاً ليصل إلى مرحلة التدخل العسكري[2]، والذي كانت بدايته مع تشكيل التحالف الدولي بقيادة واشنطن سنة 2014 لمواجهة تنظيم "داعش"، ثم جاء التدخل العسكري الروسي مطلع عام 2015 الداعم لنظام "بشار الأسد" والذي سبقه تدخل إيران وحزب الله لصف النظام أيضا[3]، والذي تلاه التدخل العسكري التركي المباشر مطلع عام 2016 لتبدأ حملتها بعملية درع الفرات والتي استهدفت مناطق شمال سوريا للحيلولة دون تمكن وحدات حماية الشعب الكردية من إنشاء منطقة دعم ذاتي على طول الحدود الشمالية السورية مع تركيا[4]، كما شكل قصف التحالف الدولي بقيادة أمريكا العام 2018 لمعاقل تنظيم "داعش" محطة أخرى من محطات التدخل الأجنبي في سوريا.

المطلب الثالث: مسارات التسوية السلمية للازمة السورية:

من جنيف إل سوتشي مروراً بالأستانة، عرف المسار التفاوضي للأزمة السورية العديد من المحطات والمبادرات,ولنا وقفة مع أبرز هده المحطات.

[1] **"توافق المكرهين: إستراتيجيات تجنب الفشل في سوريا"**، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفيري 2014، ص.4.
[2] مروان قبلان، "الثورة والصراع على سورية:تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، **مجلة سياسات عربية**،ع 18، جانفي2016، ص ص.66،67.
[3] إياد حبر، **مرجع سابق**.
[4] Blanchard M.Chrislobher and Mary BelhD Niktim," **Armed conflict in Syria, overview and U.S. Resbons ",** congressional Research Service ,2 January2019, p.15.

– منذ اندلاع الشرارة الأولى للأزمة السورية، وحتى زيارة الأمين العام للجامعة العربية "**نبيل العربي**" في 15-07-2011 لم تطرح أي مبادرة سياسية للحل، ومع بداية تصاعد حدة الأزمة بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين، بدأت التحركات العربية لحلها مع زيارة أمين الجامعة إلى دمشق مرة أخرى في 10-09-2011 حاملاً معه ما عرف بالمبادرة العربية الأولى التي نصت على مجموعة من النقاط كان من أبرزها ضرورة الوقوف الفوري لأعمال العنف ضد المدنيين، والوقوف أمام أي مسعى للتدخل الخارجي, ونتيجة لعدم تجاوب النظام مع هده المبادرة قررت الجامعة تجميع عضوية سوريا ابتداءَ من 16-11-2011, إلا أنها لم تغلق باب الحل السياسي ليتم الإعلان عن المبادرة العربية الثانية في 12-01-2012، والتي نصت على ضرورة تفويض نظام"الأسد" صلاحياته إلى نائبه والذهاب إلى مجلس الأمن لإضفاء الصيغة الإلزامية عليها,إلا أنها ضربت عرض الحائط باستخدام فيتو روسي–صيني ضدها في 04-02-2012م.[1]

– **مؤتمر جنيف 1:** في 30-06-2012 حيث اتفقت مجموعة العمل حول سوريا والتي ضمت كل من أمريكا، الصين، روسيا، فرنسا، بريطانيا، وتركيا إلى جانب جامعة الدول العربية على مبادئ المرحلة الانتقالية، والتي نصت على إقامة حكومة انتقالية ذات صلاحيات كاملة عبر توافق مشترك دون أن تحدد مصير "الأسد".[2]

– **مؤتمر جنيف2** : دعت الأمم المتحدة طرفي النزاع في سوريا إلى جانب الدول المعنية بالأزمة إلى حضور مؤتمر جنيف 2 الذي عقدت جولته الأولى (20-31 جانفي 2014) والثانية (10-15 فيفري 2014)[3]، والتي انتهت إلى طريق مسدود، ففي الوقت الذي تمسك فيه وفد النظام بوضع قضية الإرهاب على رأس بنود جدول أعمال المفاوضات ذهب وفد المعارضة لضرورة إعطاء الأولوية لتشكيل هيئة حكم انتقالية.[4]

---

[1] عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص ص.446- 454.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، "المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، في: https://democraticac.de/?p=511521، (7-4-2019).

[3] **" مؤتمر السلام السوري جنيف2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2014، ص.1.

[4] محمد حمدان الطيب، "تسوية الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية قراءة في مؤتمر جنيف2و3"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، ع. 9، جانفي 2018، ص.447..

– قبيل نهاية العام 2015 اجتمعت مجموعة العمل الدولية بسوريا في فيينا برئاسة أمريكا وروسيا، والتي توجهت باتفاق فيينا الذي نص على تشكيل حكومة انتقالية تحدد جدولاً زمنياً لصياغة دستور جديد والعمل على إجراء انتخابات بأشراف أممي، وكان من نتائجه أيضا انعقاد مؤتمر أخر في الرياض والذي تم تبني فيه قرار مجلس الأمن الدولي رقم **2254** بالإجماع والمتعلق بوقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية للوضع في سوريا.[1]

– **مؤتمر جنيف3:** (3–2–2016) هذا المؤتمر هو الأخر لم يأتي بالجديد بسبب الخلافات بين النظام والمعارضة حول تنفيذ الفقرتين 12و13 من القرار الأممي 2254 بالإضافة إلى تشبث المعارضة بأن لا يكون "للأسد" أي مستقبل في سوريا الجديدة. [2]

– **و**بعد اتفاق وقف إطلاق النار وفق اتفاق روسي تركي بدأ مسار تفاوضي في العاصمة الكازخستنية "استانا" والتي عقدت جولته الأولى ابتدءاً من 23–1–2017، والتي أكدت على ضرورة الالتزام بسيادة واستقلال الأراضي السورية، وتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي (روسيا–إيران–تركيا) على إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار في سوريا[3]، هذا وقد شهد مسار أستانة مند بدايته حتى 2018/5/14 تسعة جولات دون أن تصل إلى حل يذكر.

– **مؤتمر جنيف 4:** (23–2، 3– 03– 2017) والذي حضره وفدا النظام والمعارضة، وتم الاتفاق على جدول أعمال يتكون من 4 سلاسل هي:

– إنشاء هيئة حكم شاملة، وضع دستور جديد، إجراء انتخابات بإشراف أممي، مكافحة الإرهاب.

– **مؤتمر جنيف 5:** (23–31– 03–2017) وتمت مناقشة ما جاء في بيان جنيف 4, وتبادل وفدا النظام والمعارضة الاتهامات بشان عدم تحقيق تقدم في المفاوضات.

– **مؤتمر جنيف 6:** (16–5–2017) والذي دعي فيه المبعوث الأممي "**دي مستورا**" إلى إنشاء آلية تشاوريه تتعلق باستعمال القضايا الدستورية والقانونية والإجرامية المتعلقة بالانتقال السياسي.[4]

---

[1] رامي سويد، "تعرف إلى مسار تصفية القضية السورية...من جنيف إلى سوتشي"، في: https://www.alaraby.co.uk/bolitics/20917/11/12، (9-4-2019).

[2] "من جنيف1الى8..ماذا تحقق ؟"، في: https://www.aljazera.net/encyclopedia/events، (8-4-2019).

[3] أمين العاصي، "أستانة.. قصة تسع جولات لتصفية الثورة السورية"، في: https://www/alaraby.co/uk، (8-4-2019)

[3] "مسار المفاوضات السورية، محطات وتواريخ"، في: https://www.aljumhurrya.net/ar/37536، (8-4-2019).

[4] أزاد حماكري، "جنيف وحل الأزمة السورية"، في: https://www.rudaw.net/arabil/mide/eeast/syria/2811207، (8-4-2019).

– هذا ولم تتمر مؤتمرات جنيف 7،8،9 بأية نتيجة من شأنها حل الأزمة السورية، ففي جنيف 7 اكتفى "دي ميستورا" بمطالبة المعارضة السورية بضرورة توحيد نفوذها كشرط لعقد جولات جديدة، في حين أنه في جنيف8 لم ينجح في برمجة أي لقاء بين وفد النظام والمعارضة، وحمل روسيا والنظام السوري المسؤولية[1]، في حين عقدت الجولة 9 بفينا (25-01-2018) وقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى جانب السعودية والأردن مقترحا بعنوان "ورقة غير رسمية"، تهدف إلى إحياء العملية السياسية استناداً للقرار 2254، غير أن النظام رفض هذا المقترح بحجة أن هذه الدول سعت منذ البداية الأزمة نحو تأجيجه.[2]

– **مؤتمر سوتشي:** عقد في مدينة سوتشي الروسية في (29,30-01-2018) بدعوة من الحكومة الروسية، في محاولة منها لتصفية مسار جنيف بوصفه مسار أمميا ومن ثم الانفراد بالقضية السورية، هذا وقد قاطعه وفود المعارضة السورية وكذا أمريكا، وفرنسا، وبريطانيا[3]، وخرج المؤتمر باتفاق يدعو إلى إنشاء لجنة للإصلاح الدستوري، كما دعا في بيانه الختامي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وضرورة بناء جيش وطني موحد، والتأكيد على سيادة سوريا واستقلالها، إلا أنه لم يتطرق إلى مصير الأسد[4].

كل هذه الجهود سالفة ذكر باءت بالفشل نظراً لغياب إرادة محلية،و إقليمية،و دولية لتوفير فرص جادة للوصول إلى صياغة توافقية لإنهاء الأزمة السورية.

[1] "من جنيف1 إلى 8..ماذا تحقق؟"، **مرجع** سابق.
[2] علي بشار بصرو شيخ، **"مسار تسوية سلمية للأزمة السورية وموازين القوى"**، المركز المصري للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، في: https://efsreg.org، (9-4-2019).
[3] **"حصاد القضية السورية2018"**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018، ص.20.
[4] "مؤتمر سوتشي بشأن سوريا... تفاصيل ونتائج"، في: https://www.aljazera.net، (9-4-2019).

المبحث الثاني: القوى الفاعلة في الأزمة السورية:

كثيرة هي الأطراف التي يمكن اعتبارها فواعل أساسية في الأزمة السورية، ولكل منها مصالحها الخاصة من وراء مشاركتها في إدارة الأزمة، والتي يمكن تقسيمها إلى فواعل داخلية، وإقليمية، ودولية، ولهذا سنحاول في خضم هذا المبحث الوقوف عند أبرزها سواءَ تلك التي اختارت الوقوف إلى جانب النظام، أو تلك التي أعلنت تأييدها للمعارضة.

المطلب الأول: الفواعل الداخلية (المحلية):

من أجل الفهم الجيد لمختلف الفواعل المحلية المشاركة في الأزمة السورية قسمناها إلى قوى سياسية وقوى عسكرية بشقيهما النظامية والمعارضة، وهي كالتالي:

الفرع الأول: القوى السياسية: تنقسم إلي:

أولا: النظام السوري: يعتبر النظام السوري أحد الدعائم الأساسية للدولة السورية، ومنذ اندلاع الشرارة الأولى للانتفاضة السورية تمسك النظام وبصلابة أن ما يجري هو مؤامرة ضد بلاده[1]، ومن أجل الاستيعاب الجيد لحركة الاحتجاجات بادر إلى اتخاذ جملة من القرارات كان أهمها: إنهاء حالة الطوارئ القائمة منذ 1963، والسماح بالتعددية الحزبية ومنح الإعلام مزيداً من الحريات، بالإضافة إلى إصدار قرار حل مشكلة الأكراد المطالبين بالجنسية.[2]

وعلى الرغم من مرور أكثر من 8 سنوات على اندلاع هذه الأزمة إلا أن النظام السوري لا يزال صامداً بالرغم من اشتداد مدة الصراع وتعدد قوى المعارضة المدعمة من قبل دول عدة.

ثانيا: قوى المعارضة السياسية: تتميز قوى المعارضة السياسية السورية بعدم وجود تنسيق تام فيما بينها، ومن أبرزها نذكر:

---

[1] رامي عبد الله عبد المحسن عبد القادر، **توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأقصى: 2014)، ص.80.

[2] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2012)، ص ص.111،112.

أ – **هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي:** وتعد من الجهود الأولى الساعية لتوحيد معارضة الداخل والخارج، والتي تأسست في يونيو 2011، والتي أكدت على رفضها للحل العسكري، بالإضافة إلى رفض التدخل الأجنبي، كما رفضت وبشدة الشحن الطائفي والمذهبي.[1]

ب– المجلس الوطني السوري: تم الإعلان عن تشكيله بتاريخ 2– 10– 2011، وجاء في بيانه التأسيسي أنه يشكل "العنوان الرئيسي للثورة السورية ويمثلها في الداخل والخارج"، وحدد أهدافه في العمل على إسقاط النظام بكل رموزه، وبناء دولة ديمقراطية في سوريا، هذا وشكل عدم انضمام هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطية إعلان عن انقسام فكري وسياسي واضح في المعارضة السورية.[2]

ج _ الائتلاف الوطني للقوى والمعارضة السورية: تم تشكيله في نوفمبر 2012 بالدوحة بناءاً على ضغوطات مارستها دول خارجية لضرورة تشكيل ائتلاف سوري معارض أكثر شمولاً من المجلس الوطني، وتتلخص أهدافه في إسقاط نظام الأسد، وتوحيد الجيش السوري الحرّ ودعمه، غير أنه فشل في حشد تأييد واسع له داخل سوريا.[3]

د_ المعارضة الكردية: دعت الأحزاب الكردية في البداية لعمل مؤتمر وطني يضم أحزاب المعارضة والمولاة، ومع تقدم وازدياد وتيرة العنف انقسمت الأحزاب الكردية، منها من انظم إلى هيئة التنسيق، ومنها من انظم إلى المجلس الوطني السوري.[4]

_ الفرع الثاني: القوى العسكرية: وتنقسم إلى قوى مؤيدة للنظام وأخرى معارضة له.

أولا: القوى العسكرية المؤيدة للنظام السوري: وهي كالأتي:

أ– **الجيش العربي السوري:** مند بداية الانتفاضة السورية لجأت الحكومة السورية الزج بالجيش لقمع المتظاهرين المطالبين بإسقاط النظام، ومنذ ذلك الحين برز دور الجيش العربي السوري باعتباره حامياً للنظام وحجر الأساس في بقائه إلى اليوم، غير أنه و خلال سبعة أشهر الأولي من الأزمة شهد

---

[1] أحمد عبد ربه وآخرون، **حال الأمة العربية 2012 2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي : مخاطر داهمة،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013)، ص ص.201،202.

[2] عمر كوش، " **أحزاب وتكوينات المعارضة السورية**"، مركز القدس للدراسات السياسية، ص ص. 5،6.

[3] ريز إرليخ، **داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع،** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2015)، ص.249.

[4] أحمد كامل البحيري، **"الثورة الممتدة: الخريطة السياسية للقوى الفاعلة على الساحة الدولية"، مجلة السياسة الدولية،** قي: https://www.siyassa.org.eg/news/2157/asxb، (18-3-2019).

الجيش السوري العديد من الانقسامات احتجاجاً على القمع الذي مارسه ضد المحتجين، والتي أفضت إلى ميلاد العديد من القوى العسكرية المعارضة كان من أبرزها الجيش السوري الحرّ.[1]

و لم يكن النظام السوري ليستطيع الاستمرار لوحده, لولا وجود العديد من الميليشيات العسكرية التي تدعمه من أبرزها نذكر:

ب_ ميليشيا الدفاع الوطني: تعد الأكثر تنظيما بين مختلف الميليشيات المحلية المؤيدة للنظام، وتشير صحيفة "**واشنطن بوست**" أنها لعبت دوراً هاماً في تحسين الوضع العسكري للقوات الحكومية في الوقت الذي توقع فيه العديد من المحللين سقوط النظام.

ج_ لواء درع الساحل: الذي أنشاه النظام السوري, وكان الهدف منه حماية القوى العلوية الواقعة في المناطق الساحلية.

د_ كتائب البعث: كان الهدف منها في البداية هو حماية المباني الحكومية والمنشئات الحيوية، ثم تعزز دورها للقتال ويقدر عددها حوالي 6 ألاف مقاتل.[2]

هـ_ ميليشيا صقور الصحراء: تأسست أواخر 2013 بقيادة "**محمد جابر**"، وبدأت مشاركتها مع قوات النظام في المعارك على الحدود العراقية والأردنية لحماية الآبار النفطية الواقعة عليها.

ح _ ميليشيا مكتبة الحماية السرياني: وتعتبر أن التصدي لتنظيم الدولة وجبهة النصرة أهم أهدافها وطالت الاتهامات ضدها أنها وراء نهب العديد من البلدات المسيحية والواقعة شمال شرق سوريا.[3]

ثانيا: القوى العسكرية المعارضة للنظام: وهي كالأتي:

أ- **الجيش السوري الحرّ:** الذي تشكل في يوليو 2011 من العناصر المنشقة في الجيش السوري في تركيا بقيادة العقيد "**رياض موسى اسعد**"، وتلقى الدعم من قوى المعارضة في الخارج كما حضي بالدعم الأمريكي والأوربي الأمر الذي منحه قوة نسبية مقارنة ببقية الفصائل العسكرية[4]، هذا وحقق انتصارات عدة على قوى النظام خصوصا فالجنوب السوري، وتمكن من السيطرة على مناطق كبيرة من مدينة درعا والرقة وإدلب.[5]

---

[1] "الجيش السوري حماة الديار"، في : https://www.aljazera.net، (19-3-2019).
[2] ميرفت عوف، "تعرف على أبرز عشر ميليشيات تقاتل إلى جانب النظام السوري"، في: https://www.sasopost.com، (19-3-2019).
[3] "الخريطة العسكرية للفصائل المسلحة في سوريا- قوات سوريا الديمقراطية3"، المؤسسة السورية للدراسات والأبحاث والرأي العام، 2016/8/4، في: https://www.syria-inside.net، (19-3-2019).
[4] أحمد عبد ربه وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص.105،106.
[5] محمد الخلوفي، **مرجع سابق**، ص.28.

ب_ **جبهة النصرة لأهل الشام:** تأسست في يناير 2012 بقيادة "**أبو الفتح محمد الجولاني**"، وهي ترى أن إسقاط نظام "الأسد" هو الخطوة الأولى نحو إقامة دولة إسلامية، ويعتبرها الكثير من المرقبين على أنها من الجماعات المسلحة لتنظيم "داعش".[1]

ج _ **تنظيم الدول الإسلامية(داعش):** ظهر في افريل 2013 على يد "**أبو بكر البغدادي**"، ويتفرد هذا التنظيم بالنزعة التفكيرية والإقصاء الواضح إلى الآخرين، بالإضافة إلى إتباعه سياسة الأرض المحروقة ويتوزع في شمال ووسط سوريا.[2]

د_ الجبهة الإسلامية السورية: وهي عبارة عن ائتلاف يضم عدد كبير من الكتائب الإسلامية أهمها أحرار الشام، لواء الحق...هذا وأعلنت في بيانها التأسيسي أنها تهدف إلى إسقاط النظام وبناء دولة إسلامية تكون السيادة فيها لشرع الله وحده رافضة بذلك أي فكرة من شانها تقسيم سوريا.[3]

والخريطة التالية توضح أبرز الفواعل المحلية:

الخريطة رقم 01: توزع الفصائل المحلية المسلحة في سوريا عام 2015.

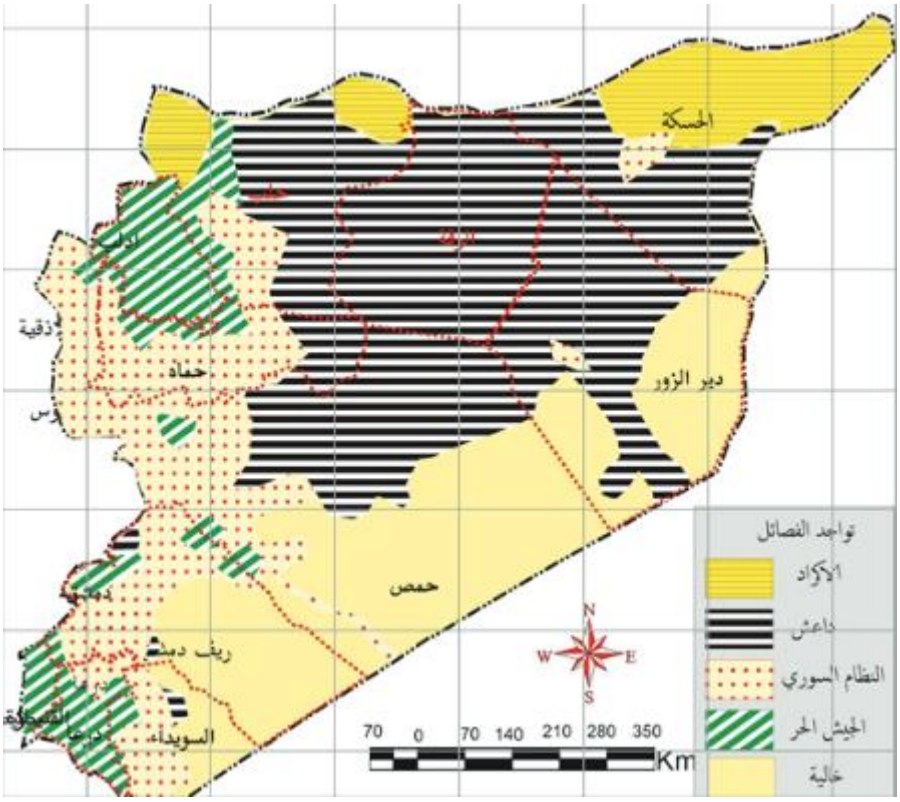

[1] مروان قبلان، **"المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية"، مجلة سياسات عربية،** ع. 2، ماي 2013، ص ص.13،14.

[2] رائد أرحيم محمد، **"تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الأزمة السورية 2011-2015"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية،** م.8، ع.1، حزيران 2017، ص ص.431،432.

[3] مجاهد ديرانية، **"خرائط متحركة: القوى العسكرية في الشؤون السورية"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/12/23، ص ص. 13،14.

المصدر: ماجد صدام سالم، "الأبعاد الجيوبولتيكية للتنافس الروسي الأمريكي على سوريا 2011-2016، **مجلة العميد**، م.6، ع.23، ايلول 2017.

المطلب الثاني: الفواعل الإقليمية:

نتيجة للتقارب الجغرافي والتداخل المذهبي وكذلك حجم المصالح والتنافس على مناطق النفوذ في سوريا، جعل منها بؤرة استقطاب إقليمي بامتياز، حيث برزت العديد من القوى الإقليمية، والتي انقسمت بين مؤيد للنظام ومعارض له.

الفرع الأول: حلفاء النظام على المستوى الإقليمي: وتتمثل في:

أولا: إيران: تحظي سوريا باهتمام كبير من قبل إيران، فهيا حليف موثوق به ضد الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة، كما تعد جسرا أمناً لوصول إيران إلى حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية.[1]

و أعلنت إيران رفضها فكرة الثورة ضد النظام السوري، وشجعت على استمراره، هذا وشهد التدخل الإيراني في سوريا العديد من المراحل، كانت بدايتها مع تقديم الدعم التقني والمشورة، ثم الدعم الإعلامي من خلال الترويج أن ما يحدث في سوريا هو مؤامرة، تلاها الدعم العسكري العلني والتي امتدت من مطلع العام 2013-2017 حيث ساهمت في ترجيح كفة النظام السوري، في حين شكل مطلع العام 2017 مرحلة الانحسار، والتي تلتها محاولة التجديد والحفاظ على الدور.[2]

ثانيا: العراق: يكتسي الموقف العراقي اتجاه الأزمة السورية زخما كبيراً لأسباب عديدة، أبرزها التركيبة المعقدة للعراق والتي تجعله من أكثر الدول عرضة للتداعيات المباشرة لهذه الأزمة، هذا وقد أطلق "**نوري المالكي**" لهجة أكثر وضوحا حث فيها المتظاهرين على عدم تخريب الدولة، وأعلن دعمه لنظام الأسد؛ وبهذا يكون قد عبر عن مدى تحول موقف العراق في الشرق الأوسط نحو محور تقوده إيران.[3]

---

[1] يوسف زياد حامد، "الأزمة السورية 2011-2018 دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها"، **مجلة اتجاهات سياسية**، ع.6، ديسمبر 2018، ص.76,

[2] نور الدين حشود، "جيوبوليتيكا الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليمين في مسرح الصراع السوري"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.16، جانفي 2016، ص.69.

[3] Michal S Schmidt. Yasir Ghazl,"Iraqi leader Backs Syria is Assad , with a Nudge From Iran", in: https://www.hytimes.com/2011/8/13world/mdlest/13iraq/html, (21-3-2019).

و لعلى هذا التغيير في موقف حكومة "المالكي" له أسباب قوية إذ يخشى العراق من انهيار النظام السوري الذي قد يؤدي إلى تأسيس نظام سنّي في سوريا ما يؤثر مباشرة على توازن القوى داخل العراق لصالح القوى السنّية المعادلة، كما قد يحدث اختلالا في توازن القوى الإقليمية لصالح تركيا.[1]

ثالثا: حزب الله اللبناني: يعد حزب الله من أكثر الفواعل من غير الدولة نفوذاً في المنطقة، ولأن بقاء نظام "بشار الأسد" في سوريا يشكل محور دعم له، فإن هذا الأخير لم يتردد في الإعلان عن دعمه له، ولم يتأخر في انخراطه عسكرياً في الأراضي السورية، فبدأ حملته العسكرية تحت عنوان حماية القوى اللبنانية الحدودية مع سوريا، ثم حماية المقامات المقدسة لدى الشيعة، لينتهي به الأمر بالإعلان الواضح في معركة القيصر (25-05-2013) عن انحيازه الكامل للنظام السوري.[2]

الفرع الثاني: خصوم النظام على المستوى الإقليمي: وهي كالأتي:

أولا: تركيا: سارعت تركيا مند البداية إلى دعم الثورة السورية حتى لا تقع في نفس الخطأ الذي ارتكبته بليبيا حين أعلنت في بادئ الأمر مساندتها للنظام الراحل "معمر القدافي"[3]، وتتعدد دوافع هذا الموقف لعل أبرزها هي الرغبة في الحصول على موقع القوة الإقليمية الرائدة، هذا وقد تبنت تركيا اتجاه الأزمة العديد من المراحل، والتي يمكن إيجازها كالأتي:

م1: مرحلة النصح: حيث بادرت تركيا منذ اندلاع الاحتجاجات الأولى ضد النظام السوري إلى محاولة إقناع "الأسد" بتنفيذ إصلاحات من شانها أن تفضي إلى حكم ديمقراطي.

م2: مرحلة الضغط والتهديد لتنفيذ الإصلاحات، وجاء هذا التغيير في موقفها نتيجة افتراضها بأن الرئيس "الأسد" غير متعاون مع الجهود التركية والدولية لإنهاء العنف داخل سوريا.

م3: الدعوة إلى إسقاط النظام والإعلان عن دعم قوى المعارضة[4].

م4: القبول بالحل السياسي والتخلي عن فكرة إسقاط الأسد، ويعبر هذا التغيير عن تراجع إمكانات الدور التركي في ظل التدخل الروسي في سوريا.

---

[1] محمد الحاج بكري، **" المتغيرات الإقليمية ومآلات الثورة السورية"**، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، ص.3.

[2] شفيق شقير، **" حزب الله في الحرب السورية: المكاسب والخسائر والتحولات"**، مركز الجزيرة للدراسات، 28-4-2016، ص.4.

[3] مروان قبلان، **"المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية:دراسة في معدلات القوة والصراع على سورية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، ص.23.

[4] محمد عارف خلف، **"الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريب للعلوم السياسية**، م..2، ع.4، كانون الأول 2014، ص ص.10- 20.

م5: الانتقال من المبادرة إلى الدفاع والتي تخللها إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية مما أدى بهذه الأخيرة إلى فرض حالة حظر طيران على سوريا ومنع الطائرات التركية من التحليق فوقها.

م6: مرحلة التدخل العسكري: حيث شنت عملية عسكرية أطلق عليها "**درع الفرات**" والتي تلتها عملية "**غصن الزيتون**"، وينحصر أهدافها في إبعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية ومنع وحدات الشعب الكردية من ملء الفراغ الذي يخلقه انحسار التنظيم.[1]

ثانيا: السعودية: جاء في خطاب الملك "**بن عبد العزيز**" في أغسطس 2011 رفضه التام لقمع النظام السوري، لكن استمر في الوقت نفسه في التعويل على القيادة السورية لوضع إصلاحات شاملة، إلا أنه في وقت لحق أبدى رغبته في تقديم الدعم للجيش السوري الحرّ وفصائله، غير أنه وعلى الرغم من هذا الدعم, إلا أن هناك الكثير من يجادل بأن هذا الدور كان سلبياً من منطلق أن منبع العداء للنظام السوري يكمن في قرب هذا الأخير من إيران، وليس تعاطفا مع الشعب السوري، وبالتالي تخوفها من بروز إيران كقوة إقليمية تغير ميزان القوة لصالحها في المنطقة.[2]

ثالثا: قطر: بدأ التحرك القطري من خلال جامعة الدول العربية بإصدار بيان 16-10-2011 يقضي إلى الوقف الفوري للعنف وتشكيل لجنة وزارية برئاسة قطر عمدت من خلالها إلى فرض مزيد من الضغط على النظام، بالإضافة إلى هذا دعمت قطر تشكيل المجلس الوطني السوري، وبدخول سوريا مرحلة النزاع المسلح بدأت قطر تزج بنفسها للتأثير في مسار الأزمة من خلال تقديم الدعم المالي.[3]

و ما يمكن قوله حول الدور القطري والمتمثل في ضخ أموال كثيرة لإنشاء تنظيمات مسلحة بسوريا لا يعبر فعلاً عن طموحات دولة صغيرة تريد أن تجد لنفسها مكاناً إقليمياً ودولياً بقدر ما هو دور يخدم دوائر صراع دولية كبرى.

رابعا: إسرائيل: اتسم الموقف الإسرائيلي من مسالة إسقاط النظام السوري بتعقيد أكبر، ففي العام الأول من اندلاع الاحتجاجات اتبعت سياسة الغموض، والجلي ذكره أنه ثمة عوامل ساهمت في ضبابية هذا الموقف، فهي ترى أن سقوطه سيضع حدّاً للمحور الإيراني السوري المناهض لسياستها، كما يؤدي إلي فك التحالف بين سوريا وحزب الله، ولكن في المقابل وعلى الرغم من أنها عدّت النظام السوري عدواً،

[1] **"دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.5.
[2] أخي شلايم وآخرون، **الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والفوضى في الوطن العربي**، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016)، ص.253.
[3] "السياسية القطرية في الثورة السورية"، مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي، في: https://mena/manitor/org/201816/، (2010-3-24).

إلا أنه حسبها عدواً مريحاً نسبياً، ويرجع هذا إلى أسباب عدة أبرزها احترام النظام السوري منذ 1970 م وحتى اليوم اتفاق وقف إطلاق النار على جبهة الجولان[1]، وبعد مرور أكثر من عام على الانتفاضة بدأ الموقف الإسرائيلي يتغير نحو ضرورة إسقاط النظام السوري، ولم تقف إسرائيل عندا هذا الموقف الرافض بل أرادت أن تجد لنفسها موطئ قدم بسوريا، وأن تلعب أدوارا إقليمية لا تقل أهمية عن بقية الأدوار، وهي تسعى مند البداية إلى أطالت أمدّ الأزمة، بالإضافة إلى محاولة الحصول على الشرعية الدولية لضم هضبة الجولان السورية.[2]

المطلب الثالث: الفواعل الدولية:

بعد تصاعد حدّة الأزمة السورية بين النظام السوري وقوى المعارضة، أصبحت الجغرافيا السورية بمثابة حلبة صراع وتنافس كبيرين بين مختلف القوى الدولية، والتي رأت في هذه الأزمة فرصة مواتية لتحقيق مزيد من المكاسب، غير أنّها هي الأخرى انقسمت بين مؤيد للنظام ومعارض له.

الفرع الأول: حلفاء النظام على المستوى الدولي:

أولا: روسيا: منذ اندلاع الاحتجاجات في سوريا أبدت روسيا أهمية خاصة اتجاه ما يحدث في سوريا، حيث وجهت انتقادات إلى النظام السوري بسبب استخدامه للقوة في قمع المتظاهرين، إلا أنّها ومنذ البداية عبرت عن دعمها للنظام السوري[3]، و أصرّت على التشكيك في القوى الثورية في سوريا، وهو ما جعلها لاحقاً تدافع عن مشروعية لجوء النظام السوري إلى استخدام القوة ضدها؛ ومع مطلع العام 2012 بادرت بطرح القضية السورية للمفاوضات مع الولايات المتحدة، والتي سبقها استخدامها لحق النقض في مجلس الأمن ضد قرارين يتضمنان الدعوة إلى تنحي "الأسد"، وفي 2013 عندما كان الرئيس الأمريكي في قمة استعداده لتوجيه ضربة عسكرية ضد النظام بحجة استخدامه أسلحة كيميائية تدخلت روسيا مرة أخرى لتنقض الموقف باقتراحها مبادرة تسوية مضمونها انضمام سوريا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية الأمر الذي أدى بالرئيس الأمريكي إلى تأجيلها[4]، هذا وشاركت روسيا في صياغة بيان جنيف1 (30-01-2014) وسعت لفرض تفسيرها الخاص من خلال الإصرار على اعتبار "الأسد" جزء من المرحلة الانتقالية[5]، كما شاركت في مختلف المؤتمرات التي عقدت لمعالجة القضية السورية.

---

[1] "**الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجدا ته**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص.2،3.

[2] محمد الحاج بكري، **مرجع سابق**، ص ص.8، 9.

[3] نورهان الشيخ، (الدور...)، **مرجع سابق**.

[4] إبراهيم حردان مطر، "الدور الروسي في الأزمة السورية- الدوافع والمحددات"، **مجلة الجامعة العراقية**، ع.37، 2017، ص ص .557،558.

[5] "**حدود التدخل الروسي في سورية وأفاقة**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، ص.2.

وفي منتصف عام 2015 وتحت عنوان "محاربة "داعش" دعت موسكو إلى إنشاء تحالف دولي، وفي الوقت الذي فشلت فيه في إقناع السعودية بالمبادرة بدأت روسيا تدخلها المباشر إلى جانب النظام، حيث شرعت المقاتلات الروسية أولى غارتها الجوية في سوريا في 30-12-2015 بناءاً على تفويض للرئيس "فلاديمير بوتين" من قبل مجلس الاتحاد الروسي، واستناداً إلى طلب من الرئيس السوري[1].

وفي خضم عرضنا لإبراز المواقف والمحاولات التي عبرت فيها روسيا عن مواقف الدعم لنظام "الأسد" كان لازما علينا أن نطرح العديد من الأسئلة على غرار تلك المتعلقة حول الأسباب والدوافع التي جعلت روسيا تقف إلى جانب النظام السوري، وكذلك حول طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وإلى متى يمكن أن تستمر في دعمها للنظام؟، وكيف ينعكس ذلك مع علاقاتها مع الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية؟، بالإضافة إلى أسئلة أخرى، وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل 03.

ثانيا: الصين: اتضح الموقف الصيني الداعم لنظام "بشار الأسد" بعد استخدامها لحق الفيتو للاعتراض على مشروع القرار العربي الأوربي الداعم لفكرة تنحي الرئيس "بشار الأسد" من السلطة، والتي استخدمته لاحقاً في أكثر من مرّة، وترجع مبررات الموقف الصيني إلى أسباب عديدة, فبحلول العام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 2,48 مليار دولار، حيث احتلت الصين المرتبة الأولى في الشركاء التجاريين لسوريا[2], كما أن هذا الموقف يعد ردّ فعل مباشر على الإعلان الأمريكي عن تحول في الإستراتيجية الأمريكية نحو منطقة المحيط الهادئ الأسيوية، الأمر الذي أدى بالصين إلى أن تردّ عليها في مناطق أخرى لتشكل الأزمة السورية فرصة لها للردّ.[3]

الفرع الثاني: خصوم النظام السوري على المستوى الدولي:

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية: في الفترة الممتدة من 15 مارس إلى منتصف شهر ماي 2011 راهنت الولايات المتحدة الأمريكية على قيام النظام السوري بإجراء إصلاحات وضرورة وقف أعمال العنف، غير أنها سرعان ما انتقلت إلى ممارسة ضغوط على النظام بفرض جملة من العقوبات الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي "**اوباما**" خلال مقابلة تلفزيونية أجراها مع شبكة "**سي بي اس**" بتاريخ (12-07-2011) أكد فيها على أنا "الأسد" فقد شرعيته في ظل عجزه عن تحقيق تحول

---

[1] علي بدرخان، **"الديناميكيات الخارجية المؤثرة في الأزمة السورية بعيد المنال"**، مركز رووداو للدراسات، شباط 2016، ص.9.

[2] **"**الدور الصيني في الملف السوري**"**، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، في: https://rawabetcenter.com/archives/25046/amp، (26-3-2019).

[3] وليد عبد الحي، **"محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية"**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/4/13، ص.7.

ديمقراطي، إلا انه لم يدعه إلى التنحي عن الحكم، ولم يقدم "أوباما" عن هذا الموقف إلا في (18-08-2011) عندما تبين فشل مساعي وزير الخارجية التركي في إقناع الرئيس السوري عن وقف أعمال العنف[1]، الأمر الذي شجع عناصر الجيش السوري على الانشقاق.

ومع مطلع العام 2012 حذر "اوباما" بشن حملة عسكرية ضد "الأسد" في حالة استخدامه للأسلحة الكيماوية[2]، وفي الفترة الرئاسية الثانية للرئيس "اوباما" حرص وزير الخارجية "**جون كيري**" إلى الدفع نحو المحادثات بين "الأسد" وقوى المعارضة، وبثبوت وارتكاب "الأسد" مجزرة في الغوطة بدمشق باستخدام الكيماوي (21-08-2013)، اجتمع الرئيس الأمريكي مع مستشاريه لمناقشة توجيه ضربة عسكرية ضده، إلا أن التسويف استمر بحجة عدم اكتمال الأدلة.

و في (11-09-2013) أعلن متحدث باسم المعارضة السورية أنهم تلقوا أخيراً دعماً عسكرياً من أمريكا[3]، وبحلول العام 2014 دعا الرئيس الأمريكي إلى توسيع التحالف ضد "داعش"، والتي كانت أولى ضرباته الجوية في (24-12-2014).

وبعد التدخل الروسي المباشر في الأراضي السورية، انتقل "أوباما" إلى إستراتيجية الاستنزاف بحيث يقوم الأمريكيون بإمداد الجماعات المسلحة بالسلاح من أجل إطالة أمد الحرب حتى ينهك الجميع في حرب الكل ضد الكل.[4]

و خلال حملة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" أكد على أن الهدف سيكون محاربة "داعش" وليس إسقاط الأسد، ليفاجئ الجميع في(17-04-2019) بشن ضربات عسكرية ضد قاعدة الشعيرات ردّ على استخدام الأسد للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في خان شيخون[5]، غير أنه وبعد تغريده في تويتر أعلن عن قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا في (20-12-2018).

و في خضم ما تم عرضه بخصوص الموقف الأمريكي من الأزمة السورية كان لازما علينا أن نطرح عديد الأسئلة على غرار تلك المتعلقة حول الأسباب الحقيقية وراء الحذر الأمريكي من استخدام

---

[1] **"تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص.1،2.

[2] دانية الخطيب، **"**حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية**"**، أراء حول الخليج، ع.135، في: **https://araa.ae/index.php?option.vom**، (25-3-2019).

[3] **"**أمريكا والنظام السوري..عصا بشار وجزرة أوباما**"**، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، في : **https://rewabetcenter.com/archives/11524/amp**، (25-3-2019).

[4] ليلي نقولا، **"دور الإستراتيجية الأمريكية في استمرار الحرب في سوريا"**، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ص ص.27- 31.

[5] **"**التغير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا مابين أوباما وترامب**"**، المركز المصري للدراسات والأبحاث، في: https://www/zfregypt.or، (25-3-2019)

القوة العسكرية في فترة الرئيس "أوباما"، بالإضافة إلى كيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع التدخل الروسي المباشر على الأراضي السورية؟، كذلك حول الأسباب التي أدت إلى التغيير النوعي في موقف "ترامب" اتجاه النظام السوري وانعكاسات الضربة العسكرية الأمريكية على ميزان القوة العسكرية الروسية الأمريكية على الأرض السورية، بالإضافة إلى أسئلة أخرى نحاول الإجابة عنها في الفصل 3.

ثانيا: فرنسا: كانت فرنسا أول بلد غربي يعترف بالائتلاف الوطني السوري المعارض[1]، والتي دعمت بعض مطالبه على غرار دعوته للاتحاد الأوربي لدفع حظر مبيعات السلاح نحو سوريا حتى يتسنى للمعارضة الحصول عليها للتصدي لقوات النظام السوري.

و بحلول العام 2013 وبعد الهجوم الكيماوي من قبل نظام "الأسد" شهد الموقف الفرنسي نقلة نوعية، واتضح هذا من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي والذي جاء فيه أنه كان مقتنعا بضرورة توجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري، إلا أن هده الضربة لم تتم[2]، وخلافا لموقف الرئيس الفرنسي المنتهي ولايته "**فرانس وهولاند**" والذي أصر على رحيل "الأسد" أكد "**ماكرون**" أن رحيله ليس شرطاً للبدء بالمفاوضات،[3] هذا وشاركت فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في شن هجوم عسكري استهدف مواقع سورية في دمشق وحمص في 14-04-2018 ردّا على الهجوم الكيميائي الذي اتهم "بشار الأسد" بتنفيذه.

و الشكل التالي يوضح بإيجاز أهم الفواعل المشاركة في الأزمة السورية.

[1] معتز عبد القادر محمد النجم، "التفاعلات الدولية في الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، في: https://democraticac,de/?p14082، (25-3-2019).

[2] حسان التليتلي، "الموقف الفرنسي من الأزمة السورية: من منطق التدخل العسكري إلى منطق الحل السياسي"، في:http://www.ml.doualiya.com، **(23-3-**2019)

[3] سماء سليمان، "دلالات الموقف الفرنسي من الغزو التركي لعفرين السورية"، **مجلة السياسة الدولية**، في: **https://www.siyas.org.eg/news/15540**، (26-3-2019).

الشكل رقم:01 فواعل الأزمة السورية.

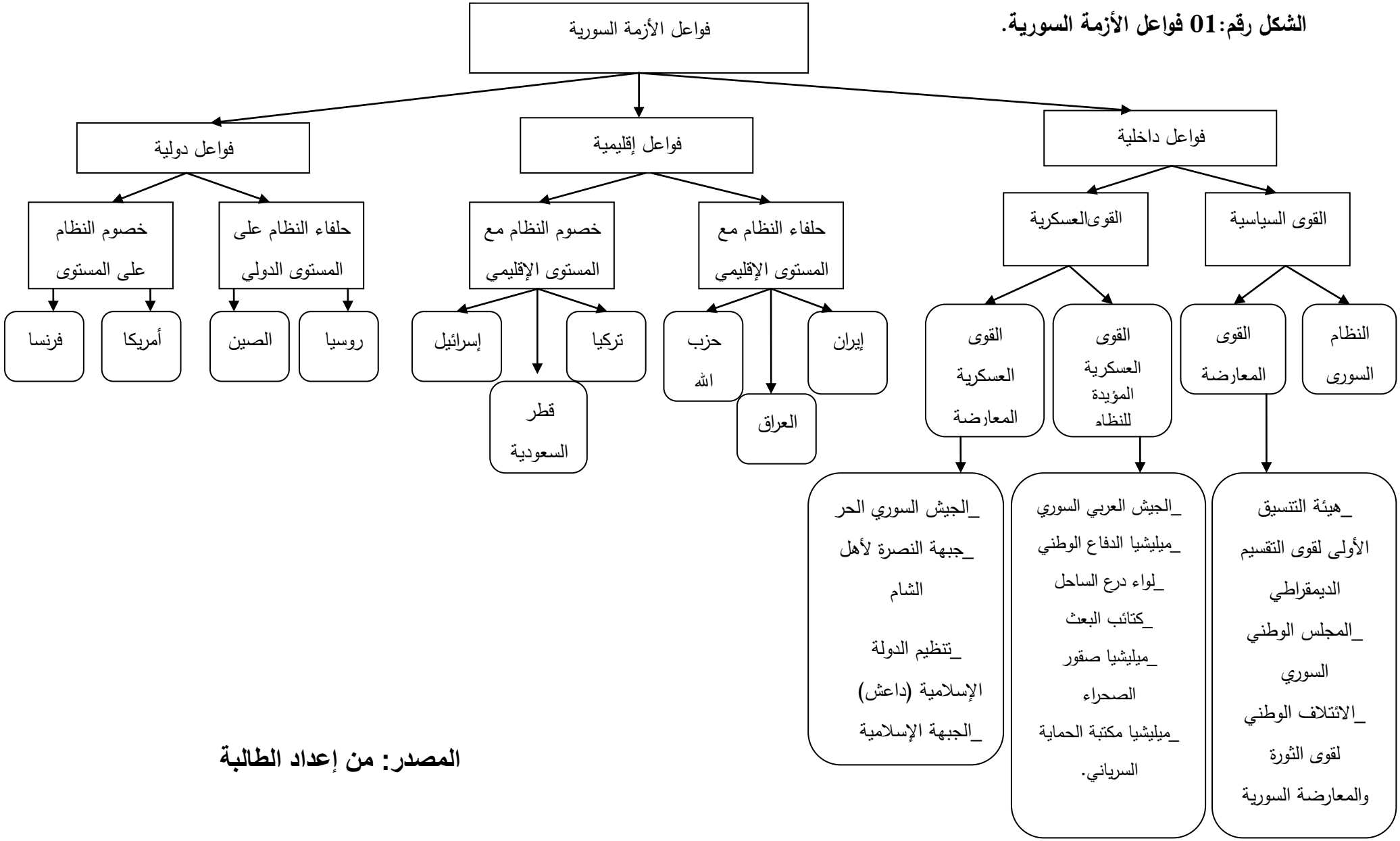

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثالث: التداعيات المحلية للازمة السورية:

الأزمة السورية تدخل عامها الثامن دون حل يبزغ في الأفق، تاركة وراءها أثاراَ سلبية أقل ما يقال عنها أنّها كارثية، فكان المتضرر الأكبر من هذه الأزمة هو الشعب السوري الذي راح ضحية لعبة التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة، وفي خضم هذا المبحث سنحاول الوقوف عند مختلف النتائج التي خلفتها الأزمة السورية، والتي نلخصها كالأتي:

المطلب الأول: التداعيات السياسية والأمنية: من أبرز تداعيات الأزمة السورية على ملامح الحياة السياسية والأمنية في سوريا نذكر:

_ انقسام بنيوي وتفريغ بعض المدن من سكانها، وتدمير المجتمع المدني من خلال التطهير المتبادل من قبل التيارات المتطرفة لكلا الطرفين الأمر الذي قد يؤدي مستقبلا إلى تقسيم المجتمع السوري إلى العديد من الجماعات ذات هويات مختلفة التي تقوم على تعددية سياسية وفكرية في إطار المجتمع ككل الأمر الذي يؤدي إلى خلق ولاءات فوق وطنية، وهذا ما يهدد وحدة وتماسك الدولة السورية من خلال مطالبتهم بضرورة الانفصال وتشكيل كيانات سياسية مستقلة.

_ فشل المعارضة السورية في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية[1]، فهي لم تفلح في تقديم مشروع سياسي جدي للسوريين يكون عند مستوى أمال وتطلعات الشعبي السوري، ولا نجحت أيضا في بناء جيش قوي ومتماسك.

_ انحسار سلطة الدولة وغياب دور الحكومة المركزية، فعلى سبيل المثال شهدت منظومة الحكومة المحلية التابعة للنظام مجموعة من التحولات منذ العام 2011 حيث تم كسر هيمنة النظام على وحدات الإدارة المحلية البالغ عددها 1337 وحدة إدارية بداية 2011، وتشير التقديرات إلى سيطرة النظام على 56% فقط، في حين توزعت النسبة المتبقية ما بين 24% تخضع لسيطرة المعارضة، و19% تابعة للإدارة الذاتية الديمقراطية، و1% يسيطر عليها من قبل "داعش".[2]

_ انعدام الأمن والاستقرار في كافة الأراضي السورية؛ بالإضافة إلى هذا وبعد مرور ما يزيد سبعة سنوات من اندلاع الأزمة السورية لا يمكن اعتبار البنية الأمنية في مناطق سيطرة النظام متماسكة وتخضع لقوى أمنية مركزية مضبوطة نتيجة تدفق الميليشيات الأجنبية الحليفة للنظام، وكذا تكوين

---

[1] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص.53،54.

[2] عمار قحف، منى صلاح، أيمن الدسوقي، **حول اللامركزية واللامركزية في سوريا بين النظرية والتطبيق**، (بدون بلد نشر: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2018)، ص.175.

مجموعات عسكرية محلية يشرف عليها رجال النظام، وهو الحال نفسه لدى قوى المعارضة, الأمر الذي يزيد من تعقيد الوضع الأمني في سوريا.[1]

_ خلفت الأزمة السورية أيضا أثاراً واضحة على أولويات واحتمالات الدولة والدبلوماسية السورية، وغيبت دورها على المستوى العربي والإقليمي خصوصاً فيما تعلق بملف الصراع العربي الإسرائيلي.[2]

_ ارتفاع عدد الحوادث الأمنية كالاغتيالات والتفجيرات، ووفقا لإحصائيات 2015 فقد سجلت محافظة درعا اكبر عدد من الاغتيالات مقارنة ببقية المحافظات ب 105 حالة اغتيال، كما ارتفع عدد الحوادث الأمنية الجنائية كالسرقات والسلب والجرائم المخلّة بالآداب العامة، بالإضافة إلى انتشار واسع لمافيات السلاح، وتجار المخدرات وعصابات التهريب، وكذا انتشار غير مضبوط للسلاح بين المدنيين واستخدامه لإغراض تتعدى الدفاع عن النفس إلى ممارسة أعمال غير قانونية تشمل الانتقام والسرقة[3]

_ حدوث حالات اقتتال داخلية بين قوى المعارضة المسلحة بسبب خلافات عقائدية كان من أبرزها اقتتال حركة أحرار الشام الإسلامية وجيش الشمال وأحرار سورية مع الجبهة الشامية في ريف حلب الشمالي.

_ شيوع حالة فوضى في تطبيق الأحكام القانونية نتيجة تعدد المراجع القضائية، إضافة إلى إفلات عدد من عناصر الفصائل من العقاب.[4]

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية :

انعكس الوضع الأمني المتردي في سوريا سلباً على الأوضاع الاقتصادية التي وصلت إلى مستويات قياسية من التدهور، هذا وتحول الاقتصاد السوري خلال الأزمة إلى ما يعرف باقتصاد الحرب، والتي أصبحت فيه الأولوية إلى تأمين المواد الأساسية على غرار الغذاء والأدوية وسط تراجع رهيب في العديد من القطاعات الإنتاجية، وفي المقابل باتت الأعمال غير القانونية من السرقة وأعمال العنف والسيطرة على مصادر الثروة أبرز سمات هذا الاقتصاد، ومن أجل الفهم الجيد لمختلف تأثيرات الأزمة

[1] عمار قحف، **مرجع سابق**، ص.98.
[2] جواد الحمر وآخرون، **"الأزمة السورية إستراتيجية الخروج"**، مركز دراسات شرق أوسط، ع.17، مارس 2019، ص.8.
[3] ساشا العلو وآخرون، **التغيير الأمني في سورية**، (يدون بلد نشر: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2017)، ص.103،104.
[4] **المرجع نفسه**، ص.105.

على الاقتصاد السوري كان لازما علينا أن نقف عند مجموعة من المؤشرات هي: التضخم، وسعر صرف الليرة السورية، الموازنة العامة للدولة والعجز، التجارة الخارجية.[1]

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أولا أن سوريا حققت في الفترة الممتدة من 2005 حتى عام 2010 معدلات نمو جيدة وصلت إلى +5%، غير أنه وبسبب الأزمة التي مرّت بها سوريا منذ عام 2011 تعرض الاقتصاد السوري للتدمير على صعيد البني التحتية، كما تعرض قطاع الزراعة إلى انتكاسة وتقلص في المساحات الزراعية ما نتج عنه تدهور في الإنتاج الزراعي، وتعرضت معظم حقول النفط إلى النهب من قبل الجماعات المسلحة، كما تأثر الاقتصاد السوري وبشدّة نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي تعرض لها، الأمر الذي أدى بتراجع بمعدل الناتج المحلي بمعدل -11,5% من 2011 الى2016.[2]

و بالعودة للحديث عن مختلف المؤشرات التي من خلالها يتضح حجم أثرّ الأزمة السورية على الاقتصاد السوري فإنه يمكن إيجازه كالتالي:

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي: شهدت معدلات النتاج المحلي السوري ما بين أعوام 2011-2015 تراجعاً كبيراً، والتي يمكن توضيحها من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 02: معدل الناتج المحلي الإجمالي لسوريا خلال الفترة (2010-2015)

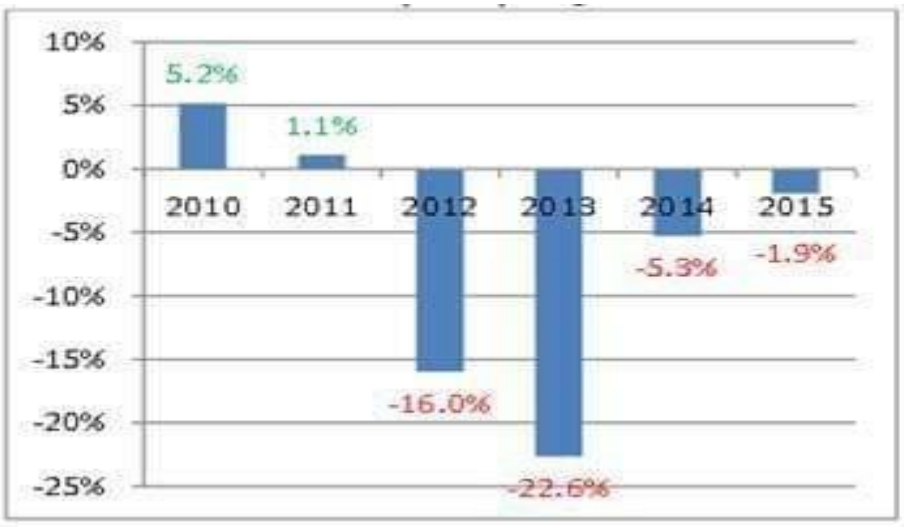

المصدر: مركز دمشق للأبحاث والدراسات.

[1] **"تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري"**، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016، ص.8.

[2] أحمد سرور ومنى حجاري، "**إشكالية الاقتصاد السوري في ظل الأزمة ... وتكاليف الأعمار**"، البنك العربي السوري، ص ص.9،10، 2016 .

هذا وقد بلغت الخسائر في إجمالي النتاج المحلي بين عام 2011 و2016 نحو أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 2010، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي النتاج المحلي في سوريا تراجع بنسبة 61% بين عامي 2011 و2015 ليصل إلى حدود 63% عام 2016 لتصل الخسائر التراكمية في إجمالي النتاج المحلي إلى 226 مليار دولار، وتبعا لذلك انخفض إجمالي الناتج المحلي للنفط بنسبة 93%، وسجل الاقتصاد غير النفطي تراجع بنسبة 52% بسبب تدمير البنية التحتية[1]، هذا وقد سجل الإنتاج الزراعي خسائر كبيرة نتيجة الأضرار التي لحقت شبكات الرّي ونقص اليد العاملة ومستلزمات الزراعة، مما أدى إلى تكبد خسائر فادحة في المحاصيل الزراعية تزيد عن 7 مليار دولار، كما تراجعت الصادرات الزراعية إذ انخفضت من 2,3 مليون طن إلى 358 ألف طن عام 2015[2]، كما تكبد القطاع الصناعي النصيب الأكبر من الخسائر حيث بلغ إجمالي هده الخسائر 20000 مليار ليرة سورية ما يعادل 6 أضعاف إنتاجية القطاع العام2010.[3]

الفرع الثاني: التضخم وسعر صرف الليرة السورية:

سجل سعر صرف الليرة السورية انخفاضات متتالية مقابل العملات الأجنبية، فأخذت الليرة منذ اندلاع الأزمة تستنزف من قيمتها لتسجل أعلى انخفاض لها عام 2016 حيث ارتفع سعر الصرف إلى 643 ليرة أمام الدولار بعدما كان لا يتعدى 47 ليرة لدولار الواحد، وفي عام 2017 تراجع السعر ما بين 410 و550 ليرة.[4]

أما فيما يتعلق بالتضخم فقد ارتفع معدل التضخم من 6.4% عام 2011 إلى ما يقارب 81,71% في عام 2013، غير أنه سجل انخفاضاً وصل إلى 22,73% العام 2014، ليرتفع مجدداُ عام 2015 ليصل إلى 36%، ومن بين مسبباته تدهور الإنتاج المحلي، وتراجع سعر صرف الليرة السورية.[5]

[1] البنك الدولي، **"خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا"**، 2017/7/10، ص.6.
[2] "حساب التكاليف: الزراعة في سورية بعد 6 سنوات من الأزمة"، في:
https://geroon.net/geroon.net/archives/81434، (20-4-2019).
[3] "تأثيرات الأزمة السورية في الاقتصاد السوري"، **مرجع سابق**، ص ص.15- 21.
[4] مناف تومان، "**أداء الليرة السورية في سبع سنوات**"، مركز جسور للدراسات, ص7
[5] **"ملامح اقتصاد الحرب في سوريا"**، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، قسم الدراسات الاقتصادية، 2016/5/4، ص.9.

الفرع الثالث: الموازنة العامة للدولة والعجز: شهدت سوريا خلال الأزمة تراجع كبير في الإيرادات العامة للدولة سواء النفطية أو غير النفطية مع تراجع في الإنفاق العام، حيث تراجعت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الموازنة العام من 90% خلال الفترة 2005– 2010 م إلى 57% خلال عام 2016 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة بأرقام قياسية، ونتيجة لهذا العجز اضطرت الدولة السورية إلى سدّه من خلال التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من أجل سدّ كافة الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة، ما نجم عنه بلوغ حجم الدين العام الداخلي بحلول العام 2015 إلى حوالي 3400 مليار ليرة سورية[1]، والشكل التالي يوضح مقدار العجز في الميزانية العامة للدولة السورية.

الشكل رقم 03: الموازنة العامة للدولة السورية خلال الفترة (2010–2015)

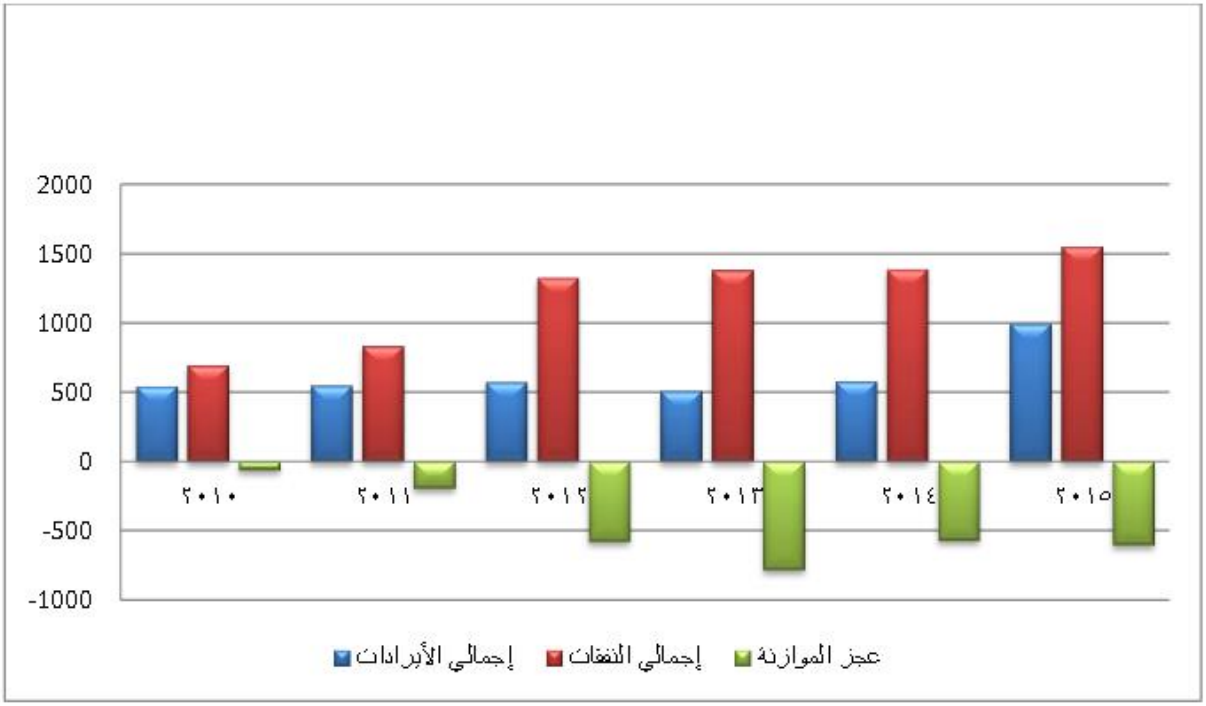

المصدر: البنك العربي – سوريا

الفرع الرابع: التجارة الخارجية: تكبد القطاع التجاري في سوريا خلال الخمس سنوات الأولى للأزمة ما يقارب 750 مليار ليرة سورية، مما انعكس على حركتي الصادرات والواردات، هذا وقد انخفضت ربحية الاقتصاد السوري من التجارة الخارجية، التي انخفضت من 0% عام 2010 إلى

[1] أحمد سرور، منى حجازي، **مرجع سابق**، ص ص.11-13.

3,82% العام 2015 ما يدل على وجود خسائر معتبرة في القطاع في ظل انخفاض القيمة المضافة التي تحققها الصادرات مقارنة بالقيمة المضافة للمستوردات.[1]

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية والإنسانية:

نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي عرفت تدهورا كبيرا في سوريا منذ اندلاع الأزمة، والتي ألقت بضلالها على الأوضاع الاجتماعية للشعب السوري، فكان من أبرز إفرازاتها تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، وتفاقم معدلات الفقر، وارتفاع حدة البطالة، كما أنه ونتيجة لاتساع رقعة الصراع في سوريا بين النظام والقوى المعارضة واستعمال الطرفان لأسلحة متطورة كانت النتيجة مأساوية في حق الشعب السوري بتزايد ارتفاع عدد القتلى، ومن أجل إدراك حقيقة هذا الوضع الكارثي نقف عند مجموعة من المؤشرات، والتي هي: الخسائر البشرية، التشتت القسري، التعليم والصحة، الفقر والأمن الغذائي.

الفرع الأول: الخسائر البشرية:

قدر المرصد السوري لحقوق الإنسان، وهو مجموعة رصد مقرها المملكة المتحدة أن عدد القتلى منذ بداية الأزمة السورية وحتى مارس 2018 قد وصل إلى 511 ألف قتيل ما يعادل أكثر من نصف مليون[2]، هذا وقد أشار مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان "**رامي عبد الرحمان**" أنه منذ اندلاع الأزمة السورية بلغ عدد القتلى 353935 شخصا على الأقل، بينهم 106390 مدنيا راح ضحية هذا العدد 19811 طفل، وأكثر من 12500 امرأة، وأضاف أن نحو 85% من القتلى المدنيين قتل على يد قوات النظام وحلفاءه؛ هذا وأحصى المرصد مقتل 122 ألف من عناصر قوات النظام السوري وحلفاءه، وفي المقابل قتل ما يزيد عن 62 ألف من مقاتلي الفصائل المعارضة والإسلامية وكذا قوات سورية الديمقراطية، بالإضافة إلى مقتل 63360 من مقاتلي جبهة فتحة الشام.[3]

الفرع الثاني: التشتت ألقسري:

اضطر ملايين السوريين بفعل انعدام الأمن وكذا الوضع الاقتصادي المتدهور خصوصا في أماكن النزاع إلى مغادرة منازلهم نحو أماكن جديدة سواء في الداخل السوري أو خارجه، ولقد ترك هذا

---

[1] علي محمود سلطان , المجموعة الإحصائية لسنوات الحرب حتى 2017"، في: https://alwatan-sy/archives/150903، (13-4-2019).

[2] هيومن رايتس وانتش، "**سوريا أحداث عام2018**"، 29 حزيران 2018، ص.4.

[3] "7 سنوات على الحرب بسوريا "، في: http://www.aran48.co، (13-4-2019).

التشتت القسري الذي تعرض له الشعب السوري عواقب اجتماعية، وأخرى اقتصادية طالت النازحين واللاجئين السوريين، كما خلفت أعباء اقتصادية كبيرة على كاهل الدول المضيفة لهم.[1]

وتعدد قضية النزوح الداخلي إحدى القضايا الإنسانية التي تعكس تبعات النزاع الدائر في سوريا مند عام 2011، ومع توالي سنوات النزاع ازداد عدد الأفراد النازحين ليصل إلى ما يقارب 6,784 مليون نازح في نهاية عام 2017, لتصبح سوريا وفقا للعديد من التقارير الدولية البلد ذات العدد الأكبر من النازحين داخليا في العام[2]، ويعيش هؤلاء النازحون ظرف صعبة فبالإضافة إلى افتقارهم للمأوى وكدا ظروفهم الاقتصادية الصعبة اضطرت نسبة كبيرة منهم مرغمة للعيش في مخيمات تفتقد لأدنى مقومات الحياة الكريمة وافتقارها إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة.[3]

و في المقابل ومند بداية الأزمة تدفق السوريون إلى دول الجوار دون انقطاع، فتزايدت أعداد اللاجئين واتسعت اتجاهات حركتهم مع تزايد حدة الصراع واتساع نطاقه الجغرافي، ليرتفع عددهم من نحو 20 ألف لاجئ عام 2011 إلى ما يقارب ثمان مائة ألف بحلول العام 2012، ليصعد العدد بشكل كبير عام 2013 لقرابة 2,5 مليون لاجئ، ليستمر العدد في الارتفاع نحن 3,3 ماليون لاجئ عام 2014 إلى 4,9 مليون لاجئ عام 2015، هذا وقد ارتفعت نسبة اللاجئين السوريين من إجمالي اللاجئين عالميا من 0,2% عام 2011 إلى نحو 31,3% عام 2015[4]، وتتوزع النسبة الغالبة من اللاجئين السوريين في دول الجوار الإقليمي، وهي: تركيا، ولبنان، والأردن، و العراق، بالإضافة إلى مصر، وبحسب المفوضية السامية للاجئين أنه وحتى منتصف يوليو 2015 تتحمل تركيا العبء الأكبر إذ تستضيف 1,8 مليون لاجئ ما يقارب 45 % فضلا عن وجود 24 ألف موزع في مختلف دول شمال إفريقيا, كما هناك 170 ألف سوري طلبوا اللجوء إلى أوروبا.[5]

---

[1] زكي محشي وآخرون، "**سوريا الاغتراب والعنف**"، المركز السوري للبحوث السياسية، آذار 2015، ص.38.

[2] محمد العبد الله, "**واقع سبل العيش في مخيمات النزوح : دراسة الحالة في مناطق الشمال السوري**"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2018/11/7، ص .43,

[3] محمد العبد الله، "**النازحون في سوريا وتحدي شقاء العيش**'، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 19 /2018/11، ص ص.1،2.

[4] ماهر حمدي محمد عيش، " تحركات للاجئين السوريين العابرين للحدود "دراسة في الجغرافيا السياسية"، **مجلة بحوث**، ع.106، السنة.27، يوليو 2016، ص.20.

[5] محمود محمد أبو القاسم، "ديمغرافيا متحركة أزمة اللاجئين السوريين في دول الجوار"، **مجلة أراء ع**.98، في: **https://araa:sa/index.phphhview&ia**، (15-4-2019).

الفرع الثالث: التعليم والصحة:

أثرت الأزمة السورية بشكل كبير على قطاع التعليم والصحة كما يلي:

تشير تقارير صادرة عن اليونيسيف عام 2016 أن هناك 2,1 مليون طفل سوري خارج المدرسة، ومدرسة واحدة من بين كل أربعة مدارس إما تضررت أو دمرت[1]، أو يتم استخدامها كمأوى للنازحين داخلياً، أو لإغراض عسكرية، فعلى سبيل المثال تعاني المنشأت التعليمية في حلب من أعلى حالات التلف حيث تم تدمير 49 منشاة تعليمية[32]، هذا وقد قدرت وزارة التربية السورية مجموع الأضرار التي لحقت قطاع التربية وحده بحدود 150 مليار ليرة سورية, في حين قدر مجموع الأضرار التي لحقت قطاع التعليم العالي نحو 9 مليار ليرة، ناهيك عن خسائر كبيرة في الكوادر التعليمية.[4]

و بخصوص القطاع الصحي فإنه هو الأخر تكبد خسائر فادحة، حيث وصل حجم الخسائر في البني التحتية إلى 7 مليار ليرة سورية في العامين الأولين فقط[5]، وفي المقابل وبعد مرور 6 سنوات من اندلاع الأزمة ووفقا لمنظمة الصحة العالمية فإن ما يقارب ثلثي المستشفيات والعيادات السورية أصبحت عديمة الفائدة, وفقا لأخر الإحصائيات فإن حجم الخسائر المادية التي تكبدها القطاع الصحي وصلت إلى 12 مليار ليرة سورية، مع تسجيل خسائر في الكوادر الطبية وصلت إلى حدود 70%.[6]

الفرع الرابع: الفقر والأمن الغذائي:

عكست الظروف المأساوية التي مرت بها سوريا مؤشرات سلبية على المستوى المعيشي,فأصبح الفقر، والحرمان، وكذا البطالة أبرز سمات المجتمع السوري، وفي هذا الصدد كشفت دراسة أعدتها

---

[1] محمد فرج، "إحصائيات حديثة عن التعليم في سوريا... جيل مهدد بالتجهيل"، في: https://www.anapress.net/ar/articles، (15-4-2019).

[2] ربيع نصر وآخرون، "**الأزمة السورية:الجذور والآثار الاقتصادية**"، المركز السوري للبحوث السياسية كانون الثاني 2013 ص. 55،56 .

[3]-the world bank,**" the toll of war: the economic and social consequences of the conflict in Syria"**, 2017. P.41

[4] محمد شوقي "قطاع التعليم في سوريا على شفى الهاوية"، في: https://7al.net/f9BIO، (15-4-2019).

[5] ربيع نصر وآخرون، **"الأزمة السورية:الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"**، المركز السوري لبحوث السياسات، كانون الثاني، 2013، ص ص.55، 56.

[6] راغب شحادة، "بالأرقام والإحصاءات.. خسائر سوريا بجميع القطاعات نتيجة الحرب خلال 6 سنوات" في: https://www.akhbaraan.net/news/arab-world/2017/5102، (15-4-2019).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد السوريين الدين يعيشون تحت خط الفقر تضاعف 3 مرات مما كان عليه إبان اندلاع الأزمة، وخلص إلى نحو 83,40 منهم يعيشون تحت خط الفقر مقارنة ب 28% عام 2010، وأن حوالي 13,5 مليون سوري باتوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية[1]، ووفقا لتقرير أعدته **منظمة اليونيسيف** فإن 4 مليون شخص في سوريا معرضون لخطر عدم الأمان الغدائي، وأن ما يقارب 35% من السكان يعتمدون على مياه غير صالحة للشرب لتلبية احتياجاتهم المائية[2]، هذا ووفقا لتقرير الاحتياجات الإنسانية لعام 2018 أن 10,5 مليون شخص في سوريا إما أنهم لا يملكون فرص عمل أو يملكون فرص عمل محدودة، وبعدما كان مجمل ما يتقاضاه المواطن السوري 200 دولار في الشهر سنة 2010 أصبح لا يتجاوز 70 دولار أمريكي العام 2017 مما انعكس على القدرة الشرائية التي انخفضت بنسبة 82%، وفي المقابل سجلت البطالة معدلات قياسية حيث بلغت سنة 2017 ال70% في حين لا تتجاوز 8,5% سنة 2010[3]، كل هذه الأرقام وأخرى تعبر فعلا عن التدني الرهيب للمستوى المعيشي للمواطن السوري.

[1] "الأمم المتحدة: مستويات الفقر في سوريا تضاعف 3 مرات منذ اندلاع الحرب"، في:http://www.bbc.com/articleeast/2016/04/16043، (24-3-2019).

[2]Unicef , "**Unicef's Response to the Syria"** , January 2018,p.5.

[3] مستوى المعيشة في سوريا"، مركز جسور للدراسات، في: https://jusoor.co/details/421 ، (23-4-2019).

خلاصة الفصل الثاني:

_ تعددت الأسباب والدوافع التي أدت إلى نشوب الأزمة السورية بين الأسباب الداخلية ذات الطبيعة السياسية على غرار طبيعة النظام السياسي والأداء المؤسساتي، وكذا الاقتصادية والاجتماعية وأخرى ذات بعد هوياتي وثقافي، وبين الأسباب ذات البعد الإقليمي, المتعلقة بما شهدته المنطقة العربية من تحولات هامة ألقت بظلالها على عملية التغيير في سوريا، إلى جانب أسباب دولية تتعلق بسعي الدول الكبرى لبسط نفوذها في المنطقة.

_ شهدت الأزمة السورية منعرجات ومراحل فارقة لكل منها طبيعة خاصة تميزها عن غيرها، فقد بدأت في شكل احتجاجات سلمية عفوية سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح دموي بين النظام وقوى المعارضة، وازدادت حدّة الأزمة السورية عندما بدأت تخرج عن طابعها المحلي لتأخذ منعطفات أكثر تعقيداً بتدخل قوى إقليمية وأخرى دولية تدعي جميعها محاربة الإرهاب وحماية المدنيين.

– عرف المسار التفاوضي للازمة السورية العديد من المبادرات للتخفيف من حدتها، غير أنها باءت بالفشل في الكثير من المرات في ظل غياب إرادة حقيقية لإنهائها.

تعددت الفواعل والأطراف الفاعلة في الأزمة السورية بين الفواعل المحلية بشقيها السياسي والعسكري سواء تلك التي أعلنت تأييدها للنظام السوري أو الرافضة له حيث كان لهما الأثر الواضح في الدفع بالأزمة السورية نحو مزيد من التعقيد، وإدخالها مرحلة العسكرة في ظل تغليب المصالح الّذاتية الضيقة على حساب المصلحة العامة لسوريا، وبين الفواعل الإقليمية التي استغلت الفرصة للتأكيد على لعب دور المهيمن إقليمياً والحيلولة دون تفرد أية قوة في المنطقة، والتي انقسمت هي الأخرى بين مؤيد للنظام ومعارض له، بالإضافة إلى الفواعل الدولية والتي جاءت في مقدمتها كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان حولا جغرافيا سوريا إلى حلبة صراع يديرانها وفقا لمصالحهما وأهدافهما التوسعية في المنطقة.

_ خلفت الأزمة السورية العديد من الآثار الوخيمة التي مست مختلف جوانب الحياة في سوريا بين التداعيات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية،و الإنسانية، والتي كان المواطن السوري أكبر ضحية فيها.

الفصل الثالث

أثر توازن القوة العسكرية الروسية- الأمريكية على الأزمة السورية

تمهيد:

اكتسبت الأزمة السورية مع مرور الوقت مزيدا من التعقيد بسبب تزايد حدة تشابك المصالح الإقليمية والدولية على الجغرافيا السورية،هذه الأخيرة بما تحتويه من ثروات طبيعية وحضارية وبشرية أهلتها أن تكون قوة إقليمية ومحورا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط؛ لذلك شكلت الأزمة السورية منذ بدايتها إلى اليوم محل استقطاب للقوى الكبرى وعلى رأسها روسيا و أمريكا اللتان لم تفوتا فرصة التواجد وبقوة في سوريا من أجل الحفاظ على توازن القوى في المنطقة والحيلولة دون تفرد إحداها بالملف السوري ومن تمت المنطقة ككل، ولكل منهما مصالح براغماتية في سوريا بعيداً عن تلك الأهداف المعلنة المتعلقة بمحاربة الإرهاب وحماية المدنيين؛ هذا ونتطرق في خضم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، أوردنا في الأول الأهمية الجيوسياسية لسوريا بالنسبة لكليهما، مبرزين طبيعة العلاقة التي تجمع البلدين بسوريا وما تفرزه هذه العلاقة من مظاهر تعاون وخلاف، هذا وجاء في المبحث الثاني مختلف الأدوار التي لعبها كلا البلدين في سوريا ومحاولة الوقوف حول أهم الدوافع وراء الموقفين الروسي والأمريكي من هذه الأزمة مع تبيان إستراتيجية كل بلد، ومحاولة الوقوف حول أسباب وأهداف وكذا دلالات التدخل العسكري المباشر على الأراضي السورية لكلا الطرفين، في حين جاء المبحث الثالث حول معدلات القوة العسكرية للبلدين في سوريا، وانعكاس ذلك على ميزان القوة بين البلدين ومن تم على مسار الأزمة السورية.

المبحث الأول: روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا: حقائق الجغرافيا والتاريخ:

ظلت سوريا لعقود من الزمن محل اهتمام كبير من قبل روسيا وأمريكا، وإن كانت بدرجات مختلفة؛ هذا وقد شهدت العلاقات الروسية الأمريكية بسوريا العديد من المحطات منذ نيل سوريا استقلالها إلى اليوم.

المطلب الأول: الأهمية الجيوبولتيكية لسوريا بالنسبة لروسيا وأمريكا:

"سوريا صغيرة بحجمها ولكن عظمى بتأثيرها"، عبارة لطالما كررها الرئيس السوري "بشار الأسد"وقبله "حافظ الأسد"، مستندين في ذلك إلى موقع سوريا الجغرافي والأهمية التي يحظى بها[1]، لذلك سنحاول الوقوف أولا على الموقع الجغرافي لسوريا وأبرز خصائصه، ومن تم تبيان الأهمية الجيوبولتيكية لسوريا بالنسبة للبلدين.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي:

تقع الجمهورية العربية السورية في الجزء الغربي لقارة أسيا، شرق البحر الأبيض، تحدها تركيا شمالا، والعراق شرقا،ومن الجنوب الأردن، ومن الجنوب الغربي فلسطين، في حين يحدها غربا كل من لبنان والبحر الأبيض المتوسط[2]؛ هذا وتبلغ المساحة الإجمالية لسوريا 185180كلم، وتبلغ حدود الدولة الكلية2253كلم، ويمتد الشريط الساحلي السوري ب193كلم.

المناخ: حار ورطب صيفا، وممطر وبارد شتاءاً.[3]

وتتسم جغرافية سوريا بالتنوع فيها غابات في الشمال الغربي وسهول ضيقة في الغرب وسهول منبسطة في الشمال والشمال الشرقي وسهول متفرقة في الداخل وجبال يتراوح ارتفاعها بين 1200 و2814م أهمها سلسلة جبال الساحلية وجبال الشيخ، ويعد نهر الفرات من أهم المنابع المائية في سوريا حيث يقدر طوله بأكثر من 600كلم بالإضافة إلى نهر العاصي والبردي.[4]

---

[1] سقراط العلو، "سورية ضحية الجغرافية مدخل جيوسياسي لفهم تعقيدات الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، في: https://democratic/?p=32818، (23-4-2019).

[2] عبد الرحمان حميدة، **جغرافية الوطن العربي**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1997)، ص.276.

[3] **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، كمال موريس شربل، (بيروت: دار الجبل، ط1، 1998)، ص.293.

[4] فاطمة جود الله، **سوريا نبع الحضارات:تاريخ وجغرافية أهم الآثار في سورية**، (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، ط1، 1999)، ص ص.56،57.

والخريطة التالية توضح الموقع الجغرافي لسوريا:

الخريطة رقم 02 : الموقع الجغرافي لسوريا.

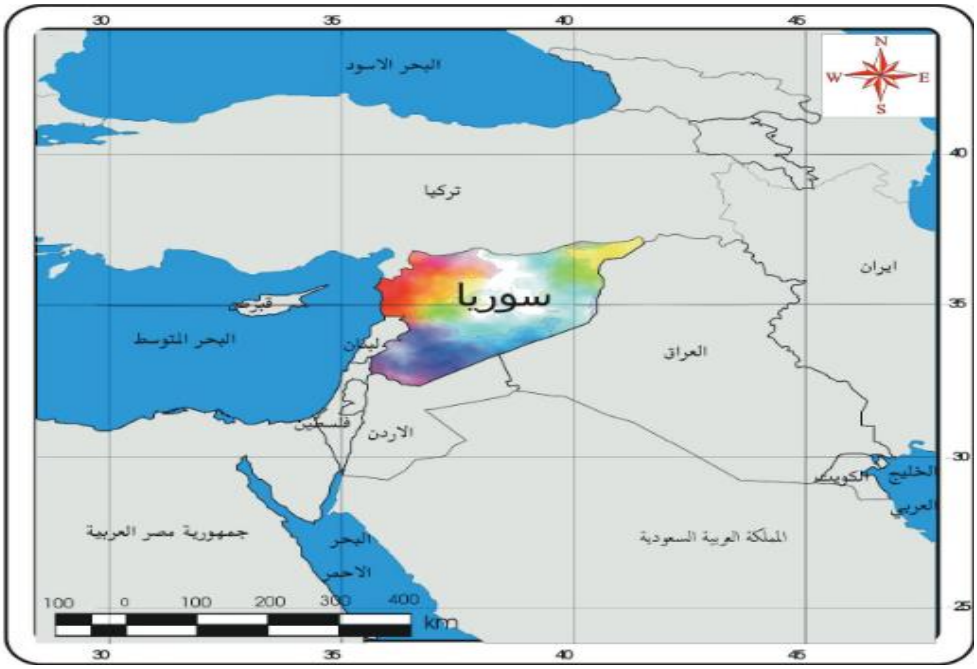

المصدر: ماجد صدام سالم، "الأبعاد الجيوبوليتكية للتنافس الروسي الأمريكي على سوريا"، **مجلة العميد**، م.6، ع.23. أيلول 2017.

الفرع الثاني: الأهمية الجيوبولتيكية لسوريا:

تعد سوريا من أهم المراكز الجيوسياسية والاقتصادية بالنسبة لإطراف المعادلة الدولية الرئيسية، فموقعها على ضفة البحر المتوسط يجعلها بوابة ساحلية للقارة الأسيوية، وهي في قلب المنطقة الفاصلة بين قارات العالم الثلاث: أسيا، وأوربا، وأفريقيا، وهي بمثابة بوابة بحرية للدول الأوربية إلى أسيا ومنطقة الخليج الغنية بالنفط[1]، وهي بذلك تقع على تقاطع خطوط التبادل التجاري بين القارات الثلاث، بالإضافة إلى غناها بالثروات الطبيعية، ويعد البترول والغاز الطبيعي من أهمها،تليها الفوسفات والملح الصخري والإسفلت[2]... كما تتمتع أيضا بتنوع تضاريسها الأمر الذي ساعد على التنوع الكبير في الإنتاج الزراعي والحيواني؛وفي المقابل تعود حضارة سوريا لعشرات ألاف السنين إلى ما قبل التاريخ، وتعد دمشق من

[1] ياسمين تعيق، **سوريا بين الاحتواء والخنق الاستراتيجي امتداد للأمن القومي الروسي**، (فلسطين: باحث للدراسات الفلسطينية، ط1، 2014)، ص.2.

[2] "الأهمية الإستراتيجية لسوريا في قلب العالم"، في: http://syrianfants.com/2018/01/16، (24،4،2019).

أقدم العواصم التي وطأتها أقدام البشرية، وتعافيت على سوريا العديد من الحضارات، التي أغنت البشرية بعطاءات في شتى المجالات أهمها أقدم أبجدية في التاريخ.[1]

كل هذه الأهمية الجيوبولتيكية لسوريا لابد أن تكون لها موطئ قدم في نظريات الجيوبولتيكا، فسوريا تقع في منطقة الهلال الداخلي في نظرية "**قلب الأرض**" "**لهارفارد ماكيندر**" الذي عدّ العالم القديم(أسيا وأوربا وأفريقيا) قارة واحدة ذات ثلاثة أُقسام يتوسطها البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى عدّها جزءاً من الجسر الذي يربط القلب الشمالي"المنطقة الممتدة من بين الفولغا وشرق سيبيريا"، والقلب الجنوبي"جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية"[2]؛ وحسب نظرية "**الإطار الأرضي**" أو "**الريميلاند**" "**لنيكولاس سبيكمان**"، والتي ترى بأن الريميلاند هو منطقة التصادم بين القوى البرية والتي تمثلها منطقة قلب الأرض عند "ماكيندر"، وبين القوى البحرية التي يمثلها الهلال الخارجي عنده أيضا، وسوريا تمثل أيضا المنطقة الوسطى الواقعة في الريميلاند الممتدة من هولندا حتى جزيرة كامتشاتكا، وحسبه فإنه من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم، مما يعطي لسورية أهمية كبيرة في الجيو استراتيجيا العالمية[3]؛ وبالنسبة لنظرية **القوة الجوية** "**لسفر سكي**"، فإن سوريا تقع ضمن منطقة "**المصير**"، والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم؛ وبخصوص الساحل السوري المطل على البحر المتوسط فإنه يظهر مزايا إستراتيجية في ربط المحيط الأطلسي في نظرية "**القوة البحرية**" "**لألفرد ماهان**"، وعليه فقد شكل الموقع الجغرافي لسوريا أحد المحاور بالغة الأهمية لعملية التوازن الاستراتيجي بين القوى الكبرى المنافسة على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط.[4]

الفرع الثالث:الأهمية الجيوسياسية لسوريا بالنسبة لروسيا والولايات المتحدة الأمريكية:

بحسب المنظور الاستراتيجي الروسي يشكل الموقع الجيوسياسي لسوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح الروسية، فموقعها على البحر المتوسط يجعلها ذات أهمية كبرى لمصالح روسيا ومكانتها في المنطقة، ويتيح منفذاً لأسطولها البحري في البحر الأسود إلى المياه

3 أحمد خضور، "سوريا في قلب العالم!أهمية جيوسياسية واقتصادية في المعادلة الدولية"، **مركز كاتيخون** في: **http://katehon.com/ar/article/swry-fy-qlb-ilm_hmy_jyw**، (24-4-2019).

[2] ظاهر عبد الزهرة الربيعي، ثناء إبراهيم فاضل، "الموقع الجيو اقتصادي لسوريا وأثره على سياسة روسيا الاتحادية"، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، م.46، **ع**،6، 2018، ص، 296.

[3] إبراهيم أحمد سعيد، **الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية**، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016)، ص.21.

[4] الربيعي فاضل، **مرجع سابق**، ص.297.

الدافئة في المتوسط[1]، لذلك فهي تسعى للحفاظ على نفوذها في سوريا مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك، فبانهيار الاتحاد السوفيتي خسرت روسيا العديد من المناطق الإستراتيجية، لذلك تعمل روسيا اليوم من أجل الحفاظ على المناطق الجيو إستراتيجية وتعزيز علاقاتها مع الحلفاء، كما تعمل من أجل الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط عبر دعمها المباشر لسوريا، لأن ترى في ذلك الدعم استمراراً لنفوذها وامتداداً لأمنها القومي.[2]

وفي المقابل ترى أمريكا التي تتزعم المحور الأطلسي أنها بحاجة ماسة إلى الموقع السوري لمحاصرة المحور الأوراسي بقيادة روسيا والحيلولة دون وصوله إلى منطقة الشرق الأوسط، كما أن تموضع سوريا بالقرب من دولة فلسطين بجعل منها هدفا أساسيا للحركة الصهيونية العالمية يجب السيطرة عليه حتى يتسنى لها تنفيذ مخططاتها التوسعية في المنطقة[3]، كما تسعى إلى السيطرة على الجغرافيا السورية من أجل مدَ خطوط الطاقة من الخليج عبر سوريا إلى أوربا لكسر حاجة أوربا للغاز الروسي وإضعافها، كما تعتبر أمريكا سوريا بمثابة قلب الشرق الأوسط لابد من السيطرة عليه لإقامة نظام عالمي يبقيها في الريادة.[4]

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات الروسية والأمريكية بسوريا:

إنه لمن أجل الفهم الجيد لمختلف التحركات الروسية والأمريكية اتجاه الأزمة السورية أن نقف عند أبرز المحطات التاريخية التي جمعت البلدين بسوريا، وانعكاسها على مواقف وقرارات البلدين اتجاه الأزمة السورية.

الفرع الأول: تاريخ العلاقات الروسية السورية:

تعود العلاقات الروسية السورية إلى العام 1944م، فكان الاتحاد السوفيتي أول من اعترف باستقلال سوريا عام 1946م، وشكل عام 1956م نقطة التحول في السياسة بين البلدين، حيت بدأ السوفيت في توسيع الاتصالات بسوريا ومساعدتها اقتصاديا، وفي العام الذي قبله(1955) رفعت درجة

---

[1] وحيد أنعام غلام، تركيا وروسيا: "التنافس الجيوبولتيكي والتعاون الاقتصادي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، م.59،ع.59، 2017، ص.51.

[2] ياسمين تعيق، **مرجع سابق**، ص.3.

[3] أحمد خَضور، **مرجع سابق**.

[4] حيد صلال، "التنافس الروسي– الأمريكي في سوريا"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع. 3، يونيو 2017، ص.225.

التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى درجة سفارة[1]، غير أن مسيرة العلاقات الودية بين البلدين بدأت بالتراجع عندما تم الإعلان عن قيام الوحدة السورية _ المصرية عام 1958م، فوقف الاتحاد السوفيتي موقف المعارض من هذه الوحدة، واستمر الحال على حاله حتى انفصالها 1961م لتتطور العلاقات السوفيتية السورية من جديد بوصول حزب البعث الاشتراكي إلى السلطة عام 1961م لتغدو العلاقات بينهما أكثر عمق[2]؛ هذا وكان الاتحاد السوفيتي من أبرز الداعمين للعرب عموما وسوريا خصوصا بعد الاحتلال الإسرائيلي لبعض المناطق العربية بما فيها الجولان السوري، ففي حرب اكتوبر 1973 م حمّل الاتحاد إسرائيل مسؤولية الحرب، وأقدم على التعويض الفوري للخسائر العسكرية للدول المتضررة بما فيها سوريا بسلاح أكثر تطوراً.[3]

وعلى الرغم من تراجع الدور السوفيتي عالميا بعد انهيار المعسكر الشرقي، إلا أن دعم النظام الحاكم في سوريا كان أحد الملفات الرئيسية التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي، لذلك رسخت روسيا بقيادة "بوتين" روابطها السياسية مع حلفائها التقليدين لاسيما سوريا[4]، ليشكل عامي 2005 و2006 مرحلة جديدة في مسار العلاقات بين البلدين بعد زيارة الرئيس السوري "بشار الأسد" لروسيا العام2005، الذي أنهى زيارته بالتوقيع على البيان المشترك حول تعميق الصداقة والتعاون بين البلدين وكذا اتفاقية تسوية مشكلة الديون، ليتبعها بزيارتين الأولى 2006، والثانية في 2008، وفي المقابل قام "**سيرغي لافروف**" وزير خارجية روسيا ب 4 زيارات إلى سوريا مابين أعوام (2004 و2009)، هذا وشكلت زيارة الرئيس الروسي "ديمتري ميدفيدف" إلى سوريا العام 2010 سابقة في تاريخ العلاقات الروسية السورية لتعزز مجدداً المسار التعاوني بين البلدين[5]، لتصبح سوريا بالنسبة لروسيا ركيزة إستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها.

---

[1] هيثم المالح، **روسيا والثورة السورية من دعم القاتل إلى شريك في القتل**، (عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص.9.

[2] أكرم محسن كساب، **الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الروسية_ السورية 2010 -2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013 - 2014)، ص ص.14،15.

[3] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2016)، ص ص. 126،127.

[4] محسن كساب، **مرجع سابق**، ص ص. 16،17.

[5] خلدون خيبرك، "العلاقات السورية الروسية: سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا"، في:
http://www.dampress.net/mobile/?page=show-detfide=21133، (27-4-2019).

الفرع الثاني: تاريخ العلاقات الأمريكية السورية:

لم تشهد وتيرة نمو العلاقات الأمريكية السورية نمطاُ واحداً، فمنذ تاريخ استقلال سوريا خضعت هذه العلاقات إلى شذ وجدب، وكانت أمريكا قد اعترفت باستقلال سوريا، ومن هنا بدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما، غير أن هذه العلاقات شهدت توثرا كبيراًعلى خلفية الإعلان عن قيام الوحدة السورية المصرية التي اعتبرتها تهديدا لمصالحها بالمنطقة، والتي استأنفت من جديد بعد انهيارها[1]، غير أنها سرعان ما طفا عليها التوتر من جديد سنة 1967م بسبب الحرب العربية الإسرائيلية، فاعتبرت أمريكا سوريا أنذاك دولة عدائية[2]، وبعد حرب أكتوبر وما تبعها من مفاوضات قام بها وزير الخارجية الأمريكي حينها "**كيسنجر**" بين دمشق وإسرائيل، والتي جعلت سوريا تدرك حقيقة التغلغل الكبير لأمريكا في المنطقة مقابل تراجع الدور السوفيتي، الأمر الذي أدى إلى إدخال العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة.[3]

هذا وقد شهدت العلاقات بينهما تغيراً واضحاً عام 1990م، في واحدة من أبرز محطات التقارب بينهما بعد انضمام سوريا إلى التحالف الذي قادته أمريكا ضد العراق بعد غزوها للكويت فيما عرف بحرب الخليج الاولى1991م[4]، غير أن هذا التقارب لم يدم طويلا ليعود الاضطراب من جديد بعد هجمات 11 /2001/9، والتي طالت أمريكا، والتي لم تتوان في اعتبار سوريا من الدول التي تنتمي إلى محور الشر، كما قامت بفرض عقوبات عليها مطلع العام 2004م، هذا وازدادت العلاقات توترا بينهما على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني "**رفيق الحريري**"عام 2005، فكانت سوريا المتهم الأكبر من قبل أمريكا[5]، وهكذا اتسمت العلاقات الأمريكية – السورية بالتوتر دائما.

---

[1] فهد عباس السبعاوي، **العلاقات السورية الأمريكية 1949-1958م**، (عمان: دارغيداء للنشر والتوزيع، ط1،2012)، ص.246.

[2] أحمد السيد أحمد إبراهيم، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي دراسة حالة "اليمن-سوريا"، المركز الديمقراطي العربي، في: http://democratic.de/?p=34751، (29-4-2019).

[3] رضوان جوت زيادة،"العلاقات السورية الأمريكية: تاريخ الدبلوماسية المعاصر"، في:
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=31311، (29-4-2019).

[4] نسيم الخوري، "في العلاقات الأمريكية السورية "، في :
http://www.alkhaleej.ae/mob/detailed، (29-4-2019).

[5] أية أحمد، "محطات تاريخية فاصلة في تاريخ العلاقات السورية الأمريكية"، في:
http://www.anapress.net/ar/articles، (29-4-2019).

المطلب الثالث: مظاهر التعاون /الخلاف بين كل من روسيا وأمريكا اتجاه سوريا:

بناءاً عل ما تم ذكره سابقا فإن العلاقات الروسية السورية لطالما اتسمت بالودية الأمر الذي انعكس إيجابا على مجالات الشراكة والتعاون بين البلدين، في حين طغى على العلاقات الأمريكية السورية التوتر والشحن الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من القضايا الخلافية بين البلدين.

الفرع الأول: مجالات وأبعاد الشراكة الروسية–السورية:

بالإضافة إلى البعد السياسي والذي تم ذكره سابقا، يشكل البعدين الاقتصادي والعسكري أبرز مجالات التعاون بين البلدين .

أولا: البعد الاقتصادي: منذ ال60 وحتى ال70 من القرن الماضي بلغ عدد المشاريع المنفذة في سوريا بمساعدة من الإتحاد السوفييتي أكثر من 60 مشروع ،واستمر حجم التبادل التجاري في الارتفاع حيث بلغت قيمة الصادرات السورية من الأسواق الروسية إلى روسيا عام 2010 ما يعادل 33 مليون دولار، وما قيمته 1،1 مليار من المستوردات السورية من الأسواق الروسية، وفي إطار زيادة الرئيس السوري "بشار الأسد" إلى روسيا العام 2005 تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي تعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين على غرار اتفاق التعاون في مجال النفط والغاز بين البلدين [1]، بالإضافة إلى توصل الطرفان إلى حل بخصوص الديون الروسية على سوريا والبالغة 4،13 مليار دولار والتي تم شطب منها قيمة 73 بالمائة من قيمة الدين، وتحويل 5،1 مليار دولار إلى استثمارات في مشاريع مشتركة [2]، هذا وتشكل التجارة الروسية – السورية ما نسبته 20 بالمائة من إجمالي التجارة العربية الروسية.[3]

ثانيا: البعد العسكري: يعود جذور التعاون العسكري بين البلدين إلى 1982، حيث أبدى الإتحاد السوفييتي تقديم الدعم اللامحدود لسورية في مواجهتها مع إسرائيل وأمريكا من خلال استخدام القوة العسكرية ضد كل من يهاجم سوريا، وفي زيارة قام بها الرئيس الروسي "ميدفيدف" إلى سوريا العام 2010 أبدى استعداد بلاده لبناء محطة طاقة نووية في سوريا بكلفة مليار دولار والتزامها بإبقاء العقود التي كانت

[1] مابسة محمد مدني، "التدخل الروسي في الأزمة السورية"، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، ع. 4، يناير 2014، ص ص.207– 209.

[2] عمار ياسر حمو، **مرجع سابق**، ص.15.

[3] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص.6.

قد أبرمتها العام 2009 في مجال التسليح بقيمة 4 مليار دولار [1]، هذا وقد بلغ نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7 بالمائة عام 2010 بقيمة 700 مليون دولار [2]، فضلا عن إبرام صفقات عسكرية بقيمة 4 مليار دولار حتى عام 2013، واحتلت سوريا المرتبة الثانية من ناحية التبادل العسكري مع روسيا عام 2011، إذ بلغت نسبة الاستيراد 15 بالمائة من الصادرات العسكرية الروسية. [3]

الفرع الثاني: قضايا خلافية بين أمريكا وسوريا:

– **الملف السوري الإيراني:** ترى أمريكا أن العلاقات القوية بين النظامين السوري والإيراني تشكل دعما لا يستهان به لإيران في نهجها المعادي لإسرائيل، وعلى سوريا أن تتوقف عن دعمها لهذه العلاقة، وهي تسعى جاهدة لإبعادها عن المحور الإيراني، وإيقاف أي شكل من أشكال التعاون بين البلدين.[4]

– **ملف علاقة سوريا بحزب الله:** وفي هذا الصدد ترى أمريكا إلى جانب إسرائيل أن سوريا تشكل الداعم المادي والمعنوي لحزب الله اللبناني، وتعد الطريق الرابط بينه وبين إيران، والمطلوب منها التوقف تماما عن دعمه، لما يشكله من اضطرابات للمنطقة ولمصالح أمريكا فيها.[5]

– **ملف دعم المقاومة العراقية:** وفيه ترى كل من أمريكا وإسرائيل أن سوريا تعد أهم عناصر الدعم للمقاومة العراقية، من خلال تزويدها بالسلاح وفتح حدودها لألف الوافدين من العرب والمسلمين إلى العراق للقتال في الأراضي العراقية، لذلك طالبت أمريكا سوريا بضرورة غلق حدودها أمام هؤلاء الوافدين ووقف تقديم الدعم لهم.

---

[1] زايد رافع سلطان، غانم بان الصانع، "الموقف الروسي من الأزمة السورية"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، م.1، ع.19، السنة 5، ص.246.

[2] عبد الحي، **مرجع سابق**، ص.6.

[3] سلطان الصانع، **مرجع سابق**، ص.246

[4] عارف جابو، "العلاقات السورية الأمريكية... دبلوماسية المصالح ومعادلة الثوابت"، في: http://m.dw.com.ar/d.5286710، (14-5-2019).

[5] عيسى عبد الله."الحرب القادمة مع حزب الله "، في:
http://www.alawtanvoice.com/arabic/news/2019/02/1231146.htm، (14-5-2019).

- **ملف دعم المقاومة الفلسطينية:** فسوريا طالما احتضنت وفود من جماعات المقاومة الفلسطينية وأعلنت تأييدها للقضية الفلسطينية، لذلك تطالب أمريكا ومعها إسرائيل بضرورة طرد سوريا لقادة المقاومة الفلسطينية من أراضيها، ووقف كل أشكال الدعم لها بحجة أنها جماعات إرهابية.[1]

- **ملف أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب:** وتتهم فيه أمريكا وإسرائيل في كل مرة سوريا بامتلاك أسلحة دمار شامل ودعمها الدائم للإرهاب، الأمر الذي أدى بأمريكا إلى فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على سوريا.[2]

هذه الملفات الخلافية بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ملفات أخرى شكلت الأرضية التي بنت عليها أمريكا موقفها من الأزمة السورية.

[1] نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، **مرجع سابق**.

[2] بول لاباريك، "الحروب الوقائية سوريا المستهدفة"، في:
http://www.vol/airent.org/article90005.htm، (14-5-2019).

المبحث الثاني: الأدوار الروسية– الأمريكية في إدارة الأزمة السورية:

احتلت الأزمة السورية منذ اندلاعها العام 2011 مكانة محورية في مسار السياستين الخارجية لكل من روسيا وأمريكا، لذلك سنحاول في خضم هذا المبحث الوقوف عند محددات وأبعاد الموقفين الروسي و الأمريكي من الأزمة السورية، كذلك سنتناول بالتفصيل التدخل العسكري الروسي و الأمريكي على الأراضي السورية، و الذي نتبعه بالإستراتيجية التي اتبعها البلدان في إدارة هذه الأزمة.

المطلب الأول: محددات الموقفين الروسي – الأمريكي من الأزمة السورية:

تباينت المواقف الروسية– الأمريكية من الأزمة السورية واختلفت بين مؤيد للنظام السوري و معارض له، و التي اختلفت معها أيضا الدوافع و الأسباب التي أدت إلى انتهاج هذه المواقف.

الفرع الأول: دوافع ومحددات الموقف الروسي من الأزمة السورية:

كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن روسيا لم تتوانى في إعلان دعمها و تأييدها للنظام السوري، لذلك يدعو هذا الموقف إلى التساؤل عن الأسباب التي جعلت من السياسة الروسية تعلن تأييدها للنظام السوري قولا وفعلا ويمكن إجمالها في:

الدوافع الإستراتيجية: والتي تتلخص هنا في محاولة استعادة روسيا لدورها المؤثر في النظام الدولي، والذي فقدته إبان انهيار الاتحاد السوفيتي، و تصحيح الخلل في توازن القوى مع أمريكا في محاولة منها لإنهاء التفرد الأمريكي بإدارة الشؤون الدولية و الإقليمية نحو نظام متعدد الأقطاب[1]، لذلك شكل الموقف الروسي الداعم للنظام السوري رسالة واضحة أولا لحلفائها بأنها حليف موثوق به في أوقات الأزمات، وثانيا لمختلف القوى الكبرى خصوصا أمريكا على استحالة التوصل إلى حل لهذه الأزمة دون وجودها.

الدوافع الجيوسياسية والأمنية: تشكل سوريا المجال الحيوي للمصالح الروسية في المنطقة في ظل تعقد الوضعية الجغرافية الروسية التي تفتقد إلى منافذ بحرية، لذلك تشكل سوريا جزء مهم في التوجه التصحيحي للواقع الجغرافي الروسي[2]، وفي المقابل فإن عدم الاستقرار و انتشار الإرهاب والجماعات

1 عهد جبر قطريب، "دوافع الموقف الروسي في الأزمة السورية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، م.40، ع. 2، 2018، ص ص.197، 198.

2 إبراهيم حردان مطر، **مرجع سابق**، ص.561.

المتطرفة في سوريا سرعان ما يتوسع إلى مناطق قريبة من الحدود الروسية في القوقاز و أسيا الوسطى مما يشكل خطراً على الأمن الروسي.[1]

البعد التاريخي: حيث أنه منذ وصول حافظ الأسد للسلطة مطلع السبعينات تولدت العلاقة بين البلدين، وأصبحت سوريا ركيزة السياسة الروسية في المنطقة، وعليه فإن روسيا ترى فقدان سوريا يعني فقدان حليفها الدائم، وبالتالي خسارة منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يسمح للنفوذ الأمريكي في التغلغل أكثر في المنطقة.[2]

الدوافع الاقتصادية: تعد المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا من أهم العوامل التي تفسر الدعم الروسي للنظام السوري، فسوريا تشكل إحدى أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، إذ يصل حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين% 20 من حجم التعاون الاقتصادي الروسي مع الدول العربية، وتصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار، وبحلول العام 2010 شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7%، والتي بلغت 700 مليار دولار[3]، بالإضافة إلى هذا تشكل القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس القاعدة الوحيدة لها على شواطئ البحر المتوسط التي تكفل لها الانفتاح على العالم و إقامة علاقات اقتصادية وتجارية متنامية.[4]

طبيعة النظامين السياسيين لكل من روسيا و سوريا: حيث يوجد نوع من التشابه بين النظامين، واللذان يقتربان من الحكم الشمولي الأمر الذي دفع بروسيا إلى الدفاع عن النظام السياسي السوري.

الدوافع المتعلقة بالداخل الروسي: إن خبرة روسيا تجعلها متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وأكثر حذراً من المدّ الثوري داخلها، خصوصا أنها شهدت العديد من موجات عدم الاستقرار، الأمر الذي أدى بالرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أن يبدي تشدداً في الموقف من تدخل الغرب في سوريا.[5]

---

1 .Irina znyagelskaya, "**Russia, the new protagonist in the Middle East**", in: Butin is Russia: Really Back?, editor: Aldo Ferrari,(Italy: Giancarlo Aragona, 2016), p.87.

2. نورهان الشيخ، "الدور الروسي في الأزمة السورية"، **مجلة أراء حولالخليج**،ع98، في: http://araa.sa/index.php?view:articlefid=3451، (7-5-2019).

3. وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص.6.

4. الشيخ، (الدور.....)، **مرجع سابق**.

5 نورهان الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العرب**، في **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة البيانات، ط1، 2014)، ص.306.

بالإضافة إلى ما تم ذكره، فإن الكثير من المراقبين و المحللين للوضع السوري، يرون أن سبب دعم روسيا لنظام "بشار الأسد" هو شعورهم بالخيانة لما حدث في ليبيا عام2011، حيث خشي الروس من تمرير قرار دولي ضد سوريا من شأنه أن يؤدي إلى خسارة اقرب حليف لها في المنطقة.[1]

الفرع الثاني: محددات الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

كما تمت الإشارة إليه سابقا فان الموقف الأمريكي من الأزمة السورية يشوبه التوتر والغموض، فمن الدعوة إلى ضرورة الحل الدبلوماسي إلى تنحي "بشار الأسد" و الإعلان عن تأييد المعارضة إلى الحل العسكري، إلى ضرورة التعجيل بالانسحاب الأمريكي من سوريا، وتتلخص جملة محددات الموقف الأمريكي من الأزمة السورية في:

أولا: **عدم رغبة أمريكا في التورط في حروب أخرى في المنطقة بعد الفشل الذي حققته في العراق وأفغانستان وليبيا:** لم يأت التدخل الخارجي في التاريخ الأمريكي بالنتائج المرجوة، ففي العراق كلف التدخل العسكري فيه نفقات باهظة سياسيا، واجتماعيا، و اقتصاديا عاناها كل العراق وأمريكا، وفي التدخل في أفغانستان أدى تركيز الوجود العسكري الأمريكي في المدن إلى وقوع الريف تحت سيطرة طالبان وتنظيمات إرهابية ، وبخصوص ليبيا لم يختلف الحال كثيرا حيث زاد نفوذ المتشددين بعد سقوط الراحل"معمر القذافي" ودخول ليبيا في حالة فوضى عارمة[2]؛ وفي خضم هذه الإخفاقات المتتالية للتدخل العسكري الأمريكي خارج حدودها كان الموقف الأمريكي من الأزمة السورية أكثر تريثا خوفا من تورطها مرة أخرى في أزمات تجهل عواقبها.

ثانيا: تزايد نفوذ الدول الكبرى في سوريا والمنطقة وتأتي في مقدمتها روسيا والصين على حساب تراجع الدور الأمريكي في المنطقة: وفي هذا الصدد واجهت أمريكا تحديات كبيرة من جانب روسيا التي تستخدم قوتها من أجل الحفاظ على نظام "الأسد"، وكذلك الموقف الصيني الذي لا يختلف كثيرا عن الموقف الروسي[3]، لذلك لم تكن أمريكا الدولة الوحيدة التي تتحكم في مسار الأزمة السورية الأمر الذي انعكس على موقفها اتجاه هذه الأزمة.

ثالثا: الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل: لطالما شكل أمن إسرائيل ضرورة قصوى لدى توجهات صناع القرار الأمريكيين، وفي ظل الأزمة السورية لم يختلف الحال أيضا، فنجد أن التحركات الأمريكية تجاه

---

[1] إبراهيم حردان مطر، **مرجع سابق**، ص.563.

2 أحمد سيد أحمد إبراهيم، **مرجع سابق**.

[3] رائد أرحيم محمد، **مرجع سابق**، ص.436.

الأزمة السورية كانت دائما لصالح إسرائيل وبالاتفاق معها، فهي تعمل على منع وقوع ترسانة الأسلحة الكيماوية في أيدي عناصر متطرفة، أو في يد حزب الله أو إيران على الأراضي السورية، والتي من شأنها تهديد الوجود الإسرائيلي في المنطقة، والعمل على إضعاف هذه القوى التي لطالما شكلت مصدر تهديد للوجود الإسرائيلي والأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى الحيلولة دون تمكن العناصر القتالية من تأسيس معاقل خاصة بهم في الشمال من مرتفعات الجولان السورية،لضمان استمرار سيطرة إسرائيل عليها.[1]

المطلب الثاني: الإستراتيجيتين الروسية والأمريكية في إدارة الأزمة السورية:

حظيت الأزمة السورية باهتمام كبير من قبل صناع القرار الروس والأمريكان، الذين شرعوا في صياغة الاستراتيجيات الواحدة تلو الأخرى لإنجاح أهدافهم القومية في المنطقة عموما وسوريا خصوصا، معتمدين في ذلك على وسائل وأساليب عدة.

الفرع الأول: الإستراتيجية الروسية في الأزمة السورية: دراسة في الوسائل والأدوار:

من أجل التنفيذ الجيد للإستراتيجية الروسية في سوريا والمتمثلة في الحفاظ على نظام "بشار الأسد" و تعزيز نفوذها في سوريا، والعمل على احتكار النفوذ الأمريكي في المنطقة، انتهجت العديد من الوسائل، والتي يمكن تلخيصها كالأتي:

أولا: الوسائل الدبلوماسية: وفي هذا الصدد انتهجت العديد من المبادرات نذكر أبرزها:

أ-الحل السياسي لقضية الأسلحة الكيمائية السورية: في ذروة استعداد الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" بتوجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري لاستخدامه أسلحة كيمائية ضد المدنيين في ريف دمشق في 11-8-2013 تقدمت روسيا بمبادرة تسوية سياسية مضمونها انضمام سوريا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيمائية: الأمر الذي أدى بالرئيس الأمريكي إلى تأجيلها، وفسح الطريق أمام الحلول السياسية [2] ، وهكذا تم حل قضية الأسلحة الكيمائية في سوريا بمبادرة روسية.

ب- سلاح الفيتو الروسي في أروقة الأمم المتحدة: تجلى الدعم السياسي الروسي للنظام السوري من خلال استخدامها لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار يدين النظام السوري، وحتى تاريخ 10-4-2018 استخدمت روسيا12فيتو، هذا وجاء الفيتو الأول بتاريخ 5-10-2011 ضد مشروع قرار أوربي يدين القمع في سوريا، وجاء الفيتو الثاني في فبراير 2012 ضد مشروع

[1] أحمد سيد أحمد إبراهيم، **مرجع سابق**.

[2] كاظم هشام نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص و تحديات**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016)، ص ص. 109، 110.

عربي أوربي يدعم خطة للجامعة العربية التي طالبت بتغيير النظام، في حين جاء الفيتو الثالث في يوليو2012 ضد مشروع غربي يهدد بفرض عقوبات على سوريا[1]، وفي 22ماي 2014عطلت روسيا مشروع قرار يتعلق بإحالة طرفي النزاع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية[2]، هذا واستخدمت روسيا الفيتو الخامس في أكتوبر 2016 ضد مشروع فرنسي يدعو إلى وقف عمليات القصف في حلب، فين حين استخدمت الفيتو السادس في ديسمبر من نفس العام ضد مشروع طالب جميع الأطراف المتقاتلة في حلب بهدنة مدتها 7أيام[3]، وجاء الفيتو السابع في 28-2-2017 ضد قرار فرض عقوبات جديدة على سوريا بتهمة استخدام السلاح الكيميائي، في حين كان الفيتو الثامن قي 12أفريل من نفس العام، هذا وجاء الفيتو ال09،10،11،12 لمنع تجديد مهمة التفتيش في هوية الجماعات التي تقف وراء الهجمات الكيميائية وإنشاء آلية مستقلة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.[4]

هذا وإلى جانب الجهود السياسية سالفة الذكر حرصت روسيا على المساهمة في الحل السياسي للأزمة السورية على الصعيد الدولي من خلال اتفاقيات جنيف التي كانت طرفا فاعلا فيها، كما أشرفت على محادثات الاستانا، بالإضافة إلى احتضانها للقاء سوتشي كما تمت الإشارة إليه سابقا.

ثانيا: الوسائل الاقتصادية: وفي هذا الصدد أكدت روسيا على أن فرض العقوبات على سوريا لابد أن يتم من قبل مجلس الأمن، وفي حالات الضرورة القصوى، لا من قبل دول معينة، وهي التي رفضت مشروع القرار الأممي لفرض عقوبات اقتصادية على سوريا في 24-8-2011 وهددت باستخدام الفيتو ضده، هذا واستمرت روسيا في علاقاتها الاقتصادية مع سوريا في محاولة لدعمها في مواجهة هذه العقوبات، كما تعهدت بتقديم كمية من العملة الصعبة، والاستمرار قي تصدير النفط إلى سوريا، كما قامت بطبع أوراق نقدية سورية في سوريا لسدّ النفقات الحكومية[5]، هذا وقد منحت الحكومة الروسية سوريا العديد من

---

[1] محمد خالد ياسين، "الفيتو الروسي الصيني يعرقل رحلة الملف السوري إلى المحكمة الدولية"، في: http://googl/eweblight.com/alarab.co.um، (9-5-2019).

[2] هيثم المالح، **مرجع سابق**، ص.62.

[3] "الفيتو الروسي ومعاناة السوريين..أبرز المحطات"، في: ، http://www.alhura.com، (9-5-2019).

[4] أحمد عليان،"الفيتو الحادي عشر ...روسيا تفشل مشروع قرار ياباني بتمديد عما لجنة التحقيق"، في: http://ayyamsyria.net/archives/210105، (9-5-2019).

[5] نورهان الشيخ،" أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية"، **مجلة البيان**، التقرير الاستراتيجي العاشر، ص.288.

القروض، ففي فبراير 2012 منحتها 5,3مليار دولار، كما منحتها فرضان سنة 2017 بقيمة 600 و 250 مليون يورو من أجل إصلاح البنية التحتية.[1]

ثالثا: الوسائل العسكرية: استمر التعاون العسكري بين البلدين حتى مع اندلاع الأزمة، فمن أجل مواجهة التهديد الأمريكي بضرب سوريا اتجهت عدد من السفن الحربية الروسية إلى ميناء طرطوس الأمر الذي جعل توجيه ضربة ضد سوريا هو مواجهة لروسيا، هذا وواصلت مؤسسة "**روس أيورونا كسبورت**" الروسية توريد السلاح إلى سوريا[2]، بالإضافة إلى إرسال خبراء ومستشارين روس إلى الأراضي السورية لتقديم الخبرات، ووصل الدعم العسكري أوجه بعدما وصل إلى درجة الوجود المباشر على الأراضي السورية الذي لولاه لما استطاع النظام الاستمرار إلى اليوم.

الفرع الثاني: الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية بين إدارتي "أوباما"، و"ترامب":

أولا: إستراتيجية" باراك أوباما":

بعدما بدأت بوادر عسكرة الانتفاضة السورية تظهر، لم يبدي الرئيس الأمريكي رغبته في التدخل المباشر للجيش الأمريكي، وهو الراغب في الخروج من الشرق الأوسط على الرغم من إعلان رغبته في تغيير النظام السوري، لدى طبق إستراتيجية القيادة من الخلف، والتي كانت مصحوبة بإعلان إستراتيجية إسقاط النظام السوري التي وفرت لها الظروف المناسبة على غرار فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على سوريا[3]، وبعدما تبين استخدام الكيماوي من قبل النظام السوري أبدى "أوباما" تحمسه لشن ضربة عسكرية على سوريا لولا أنه تراجع في اللحظة الأخيرة بعد المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي[4]، وبعد أن تمكن تنظيم "داعش" من السيطرة على مساحات كبيرة من سوريا وارتكابه انتهاكات ضد المدنيين، أعلن "أوباما"عن ضرورة تدخل القوات الأمريكية لمقاتلة "داعش" بتوجيه ضربات عسكرية

---

[1] جلال طلال سلمي، "موسكو واستعمارها الناعم للاقتصاد السوري"، في: https://giroon.net/archives/147474 ، (9-5-2019).

[2] رائد أرحيم محمد، **مرجع سابق**، ص.428.

[3]"Statement by president Obama on the situation in Syria".the white house, in: http://obanawihitehouse.archives.gov/thepress-office/2011/8/18

[4] سميرة ناصري وآخرون، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2017)، ص ص.250،249.

خاطفة وسريعة في محاولة منه لتجنب تورط بلاده في حرب عسكرية تستنزف مقدراتها العسكرية والاقتصادية.[1]

وبعد التدخل الروسي المباشر في سوريا أواخر عام 2015 انتقل "أوباما" إلى إستراتيجية الاستنزاف من خلال إمداد جماعات المعارضة بالسلاح وتأمين مصادر تمويلها، ليس من أجل إسقاط "الأسد" وإنما بغية استمرار القتال إلى أجال غير محددة، حيت تنهك جميع الأطراف الداخلة في الصراع في حرب الكل ضد الكل،والمستفيد الأكبر هم الأمريكيون والإسرائيليون.[2]

ثانيا:إستراتيجية "دونالد ترامب" في سوريا:

أعلن وزير الخارجية الأمريكي "**ريكس تيلرسون**" في ظل رئاسة "ترامب" عن إستراتيجية أمريكية جديدة للتعاطي مع الأزمة السورية، محددة بأدوات وأهداف واضحة بدلا من الاقتصار على التكتيك والتخطيط، وتتمثل أهدافها في تدمير ما تبقى من عناصر تنظيم "داعش"، والعمل على عدم عودته من جديد بالإضافة إلى ضرورة مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في سوريا، والعمل على منع قوات النظام السوري وحلفائه من السيطرة على كامل الأراضي السورية، إضافة إلى العمل على انتقال سوريا إلى مرحلة جديدة بدون "الأسد"، ومساعدة اللاجئين على العودة إلى ديارهم.[3]

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف رسمت لنفسها مسارين: الأول دبلوماسي من خلال مفاوضات "جنيف" في مواجهة الجهود الروسية، والثاني عسكري لوجستي.[4]

المطلب الثالث:التدخل العسكري الروسي والأمريكي في سوريا:الدوافع، الأهداف؛ الدلالات:

الفرع الأول: التدخل العسكري الروسي:

بدأت القوات الروسية بالدخول إلى الأرض السورية بعدما تلقت طلب رسمي من قبل الحكومة السورية في سبتمبر 2015، هذا ويثير هذا التدخل أسئلة عدة من قبيل ما الذي دفعها للانخراط في هذه الأزمة؟، ولماذا تدخلت فيها رغم علمها بأنها قد توصلها إلى مواجهة غير محسومة النتائج مع أمريكا وحلفائها؟، وما هي أبرز دلالات هذا التدخل؟.

---

[1] عبد الرحمان محمد عسكر، "**التغيير في الإستراتيجية الأميركية تجاه سوريا مابين أوباما و ترامب**"، المركز المصري للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، في: **https://efsregybt.org**، (9-5-2019).

[2] ليلى نيقولا، **مرجع سابق**، ص.27.

[3] **طارق دياب**، "**إستراتيجية ترامب في سوريا ماذا بعد ؟**"، المعهد المصري للدراسات، ص ص.1،2.

[4] طارق دياب، **مرجع سابق، ص.3.**

أولا: دوافع و أهداف التدخل العسكري الروسي في سوريا:

– نتيجة للنجاحات العسكرية الواسعة التي حققتها المعارضة السورية، جاء التدخل الروسي لمنع سقوط نظام"الأسد"، الذي كان سيشكل خسارة كبيرة لروسيا بعد كل الدعم الذي قدمته له، والعمل على إنهاء حالة تفكك الدولة السورية جغرافيا، وإبقائها موحدة.[1]

– الرغبة الروسية في العودة بقوة إلى الساحة الدولية، وتعزيز دورها ومكانتها على المستويين الإقليمي والدولي[2]، وتأتي هذه الرغبة في محاولة منها لموازنة الضغوط الأمريكية لها في جوارها الجغرافي، وإلى إيجاد موطئ قدم لها في الصراعات الدائرة بالقرب منها والتي تشكل أولوية لأمنها القومي.[3]

– رغبة روسيا في اختبار قدراتها العسكرية، مما يوفر لها فرصة لعرض تقنياتها ومعداتها العسكرية وإظهار قدراتها للمجتمع الدولي وتطوير قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى حرصها الدائم لتوطيد وجودها العسكري على سواحل البحر المتوسط عبر القاعدة البحرية في طرطوس.[4]

– خشية روسيا من قدرة كل من تركيا، وقطر، والسعودية من إقناع أمريكا بإنهاء حالة التردد بشأن التدخل المباشر على الأراضي السورية، خصوصا بعد الاتفاق الأمريكي التركي الذي سمح بموجبه للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة "إنجيرليك الجوية" لقصف تنظيم "داعش".[5]

– انخراط العديد من الفصائل الجهادية المنحدرة من شمال القوقاز التي تضم 7كيانات خاضعة للسيادة الروسية على غرار الشيشان في سوريا، الأمر الذي شكل لها تهديدا مباشرا لأمنها القومي[6]، لذلك رأت أن محاربة الإرهاب يكون من منبعه خوفاً من عدوى انتشاره إليها.

---

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2016)، ص.332.

[2] مي غيت، "**التدخل الروسي في سوريا الأبعاد والسيناريوهات**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 25-11- 2015، ص.1.

[3] قلعجية، **مرجع سابق**، ص.333.

[4] عهد جبر قطريب، **مرجع سابق**، ص.203.

[5] قلعجية، **مرجع سابق**، ص ص.334،335.

[6] أمينة عادل حلمي محمد، "دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي وقوى المتصارعة في سوريا"، المركز الديمقراطي العربي، في: https://democraticac.de/?p=34609، (10-5-2019).

ثانيا: دلالات التدخل العسكري الروسي في سوريا:

ساهم التدخل الروسي في تعزيز مواقع النظام السوري ومنع سقوطه ورفع الروح المعنوية المنهارة لقواته، وفي عرقلة مساعي المعارضة السورية للسيطرة على مزيد من الأراضي،[1] وبالنسبة لروسيا فإنها بتدخلها هذا تكون قد استطاعت استعادة مكانتها كقوى كبرى مؤثرة في التفاعلات الدولية في محاولة منها لكسر الهيمنة الغربية على المنطقة، ومؤشر تمهيدي لدخول فاعلين جدد مربع صناعة القرار الدولي، كما شكل لها فرصة لاستعراض قوتها ومعسكرا تجريبيا لأسلحتها ومعداتها.[2]

الفرع الثاني: التدخل الأمريكي في سوريا:

في ال7-4-2017 أطلقت سفينتان أمريكيتان 59 صاروخاً على مطار شعيرات العسكري وسط سوريا، رداً على استخدام نظام "الأسد" للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في خان شيخون، ليشكل هذا الهجوم تغييراً واضحاً في مسار السلوك الأمريكي اتجاه الأزمة، هذا ويثير هذا التغير اللافت العديد من الأسئلة على غرار: هل تعد هذه الانعطافة مجرد تكتيك مؤقت لغاية محددة؟، أم أنها قد تصل إلى حد العمل الجاد الذي يفضي قي النهاية إلى تغيير في الواقع السوري؟[3] ، وما هي أبرز الدوافع التي أدت إلى التغيير في هذا النهج؟.

أولا: دوافع وأهداف التدخل الأمريكي في سوريا:

– الدوافع الداخلية المتعلقة بالبيت الأبيض، والتي تعد من أهم الأسباب، إذ أن "دونالد ترامب" يكون بهذا التدخل قد قلل عن نفسه حجم الضغوط الداخلية عليه على إثر الفضائح المرتبطة بتواصل إدارته مع الروس خلال حملته الانتخابية وبعدها، وكذا بسبب العديد من الإخفاقات الداخلية.

– ضمان عودة أمريكا كلاعب أساسي في عملية التسوية السلمية للأزمة السورية، خصوصا بعد المحاولة الروسية لصناعة مرجعية تفاوضية جديدة عبر مسارات الأستانة بعيداً عن جنيف.

---

[1] "**حدود التدخل العسكري الروسي في سورية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسة، 2015، ص.4.

[2] العربي بجبجة، **شذرات من الصراع الجيو استراتيجي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017)، ص.17.

[3] "**حدود التحول الأمريكي و إمكانية البناء عليه**"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد و التحليل، ص ص.3،4.

– الرغبة الأمريكية في أن تثبت لحلفائها أنها مازالت تملك قدرة الفعل المباشر في المنطقة، الأمر الذي يسمح لها بإعادة تشكيل الأحلاف من جديد، في محاولة منها لاسترجاع الثقة التي فقدتها في فترات سابقة.

– يعد هذا التدخل رسالة واضحة إلى حلفاء النظام السوري، وفي مقدمتهم الروس والإيرانيين بأن أمريكا قوة لا يمكن الاستغناء عنها في أية أزمة، وأنها مستعدة لاستخدام القوة ضد أية دولة تعارض وجودها في المنطقة وتهدد أمن إسرائيل.[1]

وبخصوص الأهداف المعلنة لهذا التدخل فقد حددت في 3 أهداف رئيسية هي:

- ضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية .
- هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية"داعش".
- ضمان وجود نقطة مراقبة لما تقوم به إيران.[2]

وفي حقيقة الأمر فإن هذه الأهداف مجتمعة تصب في خانة أمن إسرائيل.

ثانيا: دلالات وأبعاد الوجود العسكري الأمريكي في سوريا:

يطرح الوجود العسكري الأمريكي في سوريا العديد من الدلالات كون أن ضرباته في إطار التحالف الدولي محدودة ومحددة الهدف، والتي تستهدف البنية التحتية التي يستخدمها نظام الأسد في تطوير قدراته على إنتاج السلاح الكيماوي، وهذا رغبة منها في عدم توريط نفسها على نطاق واسع بما قد يدفع حليفي النظام السوري الروس والإيرانيين إلى اتخاذ خطوات غير محسومة تجاه تواجدها العسكري في سوريا، كما أنها إشارة واضحة إلى التوجس من التمدد الروسي في سوريا، غير أن هذه الضربات أنهت الاحتكار الروسي للملف السوري، من خلال الضغط عليها التوقف على نهجها في توظيف الخيار العسكري، والعودة لمسارات التفاوض السياسية.[3]

---

[1] "حدود التحول الأمريكي وإمكانية البناء عليه"، **مرجع سابق**، ص ص.7،6.

[2] "القوات الأمريكية بسوريا...هذه أهدافها ومواقعها"، في: http://www.aljazeera.net، (13-5-2019).

[3] صافيناز محمد أحمد، "الضربة العسكرية الثلاثية على سوريا..ماذا بعد؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،ع.57722 في: http://acpssahram.org/news/16594.axsp، (13-5-2019).

المبحث الثالث: معدلات القوة العسكرية الروسية الأمريكية في سوريا وانعكاسها على مسار الأزمة:

تلك الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في سوريا مطلع العام 2011، والتي كانت كلها أمل في مستقبل زاهر لسوريا الجديدة، قد ذهبت أدراج الرياح، فسوريا اليوم أضحت ساحة صراع وتنافس كبيرين بين روسيا وأمريكا اللتان لم تفوتا فرصة التواجد وبقوة على الأراضي السورية، في محاولة منهما للحيلولة دون تفرد إحداها بالملف السوري ومن تم قلب موازين القوة لصالحها، ليس في سوريا فحسب، وإنما في عموم المنطقة ككل.

المطلب الأول:على مستوي تقديم الدعم العسكري وسياسة تشكيل الأحلاف:

الفرع الأول: روسيا الداعم الأبرز لنظام بشار الأسد:

لم تتوان روسيا منذ البداية في إعلان دعمها للنظام السوري كما تمت الإشارة إليه سابقا، ويأتي الدعم العسكري في مقدمة صور هذا الدعم، هذا وقد قدر عدد الجنود الروس على الأراضي السورية ما يزيد عن 3ألأف جندي، بينهم خبراء وطيارون ولجستيون إضافة إلى بحارة بميناء طرطوس وفوج من قوات النخبة البرية،وبلغ حجم الأسطول الجوي لها في سوريا نحو 100 طائرة[1]، وهي قاذفات من نوع سوخري 24و34، وطائرات متعددة المهام من نوع سوخوي-30، ومروحيات عسكرية، بالإضافة إلى قاذفات إستراتيجية من نوع توبوليف22، وتوبولبف160، وصواريخ عابرة يصل مداها إلى 4500 كلم؛ ولحماية قواعدها العسكرية نصبت بطاريات مضادة للطائرات من نوع اس-300، واس-400، وكذا من نوع بانستير وتور أم-1[2]، وعن التكلفة الرسمية المعلنة للحملة العسكرية الروسية في سوريا أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في 17-3-2016 أنها بلغت 478 مليون دولار[3]، كل هذه الأرقام وأخرى تؤكد الرغبة الروسية الشديدة في استمرار نظام الأسد.

---

[1] حنين ياسين، "كم أنفق الدب الروسي لمنع سقوط بشار الأسد؟"، في:
https://alkhaleejonline.net، (22-5-2019).

[2] "الوجود العسكري الروسي في سوريا"، **جريدة الشرق الأوسط**، ع.،14380، في:
https://aawsat.com/home/article/1235051، (22-5-2019).

[3] ياسمين، **مرجع سابق**.

وفي سياق الحديث عن سياسة تشكيل الأحلاف في سوريا، انتهجت هذه الأخيرة إلى جانب إيران نهجا مشتركا منذ البداية، حينما أبديا دعما سياسيا وعسكريا لنظام "بشار الأسد" للإبقاء عليه، وكذا الحفاظ على شكل الجيش والأجهزة الأمنية[1]، كما أن التنسيق قائم بينهما في الأمور العسكرية واللوجستية، والسياسة، ولقد شكلت زيارة الجنرال" **قاسم سليماني**" قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إلى روسيا في (24-7-2015) منعطفا حاسما نحو تعزيز التحالف بينهما، والتي كانت سببا رئيسيا نحو التدخل الروسي المباشر في سوريا بموافقة إيرانية[2]، وعلى الرغم من الدور الذي لعبه هذا التحالف في استمرار النظام السوري إلا أن التدخل العسكري الروسي في سوريا أفرز العديد من نقاط الاختلاف بينهما، على غرار التخوف الروسي من الكتائب التي شكلتها إيران في سوريا، ما جعلها تقترح ضمها إلى القوات المسلحة النظامية الأمر الذي أثار سخطا إيرانيا، بالإضافة إلى التنسيق الروسي مع إسرائيل، وهو ما يصطدم بشكل مباشر مع إيران التي لطالما أعلنت عدائها الدائم لإسرائيل[3]، الأمر الذي يجعل من هذا التحالف تحالفا هشاً.

الفرع الثاني: الدعم العسكري الأمريكي لقوى المعارضة السورية، وسياسة تشكيل الأحلاف:

على الرغم من تمسك إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" بعدم تقديم أي دعم عسكري لقوات المعارضة السورية طيلة السنتين الأوليتين من اندلاع الأزمة، إلا أنه قرر تغيير موقفه والتوجه نحو تقديم الدعم لمن تصنفهم إدارته بالقوى المعتدلة[4]، وتمثلت صور الدعم هذه في أجهزة رؤية، وسترات ضد الرصاص... مبقية بذلك على معارضتها لتزويدها بأسلحة نوعيه، والاكتفاء بإشرافها على تزويدهم بالسلاح الخفيف القادم من قطر، والسعودية عبر تركيا[5]، وبحلول العام 2015 أرسلت أمريكا إلى سوريا أول دفعة من قواتها الخاصة بواقع 50 جندياً، ليرتفع العدد إلى ما يقارب 500 جندي في نهاية العام

---

[1] فراس علاوي، عائشة صبري، "التحالف الروسي الإيراني في سوريا نقاط القوة والخلاف"، في: https://alsharqnews.net/4313، (22-5-2019).

[2] عقيل سعيد محفوض، "**ب انتظار الجنرال سليماني؟ روسيا إزاء الأزمة السورية: الدوافع و الإكراهات** "، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 1 آذار 2016، ص.10.

[3] محمد محسن أبو نور، "انعكاسات التدخل الروسي على دور إيران في سوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، م.51، ع.204، أبريل 2016، ص.175.

[4] " **في أسباب تغير الموقف الأمريكي من تسليح المعارضة السورية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 20-يونيو 2013، ص.1.

[5] "تسليح المعارضة السورية بين الوعود الأمريكية والواقع"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، في: http://eawabetcenter.com/archives/89519، (24-5-2019).

2016، ليصل إلى حدود 904 في مارس 2017، هذا وركزت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية حتى مع الزيادات في أعداد جنودها الوافدين إلى سوريا على تقديم الدعم اللوجستي لقوات المعارضة المسلحة بما فيها القوات الكردية بإمدادات عسكرية ومعلومات استخبارتية وقصف مدفعي من طائرات التحالف الدولي.[1]

وفي نهاية العام 2017 أصدرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقريراً حول حجم المساعدات الأمريكية للدول العربية، والتي حصلت سوريا حسبه على ما يقارب4,916 مليون دولار خصص منها 94 مليون دولار في المجال الأمني، غير أنه وبتاريخ 2017/7/22 أعلنت أمريكا عن إنهاء برنامج وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية المعني بتسليح المعارضة السورية الذي أطلقته الوكالة عام 2012، والذي تبع لاحقا بقرار الانسحاب الأمريكي من سوريا.[2]

وفي خضم الحديث عن سياسة تشكيل الأحلاف الدولية في سوريا بقيادة أمريكا، فإنها عمدت إلى إنشاء تحالف دولي لمواجهة تنظيم "داعش" الذي تمكن من السيطرة على مساحات واسعة من سوريا والعراق، وحتى لا تظهر الحملة الأمريكية على الإرهاب وكأنها حملة على الإسلام ، أظهرت رغبتها في ضم دول عربية إلى هذا التحالف، الذي وصل عدده إلى 65 دولة، ليعلن عن أولى ضرباته الجوية في سوريا بتاريخ 2014/9/23 [3]، ليستمر هذا التحالف حتى مع مجيء الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" الذي شن حملة هجومية أكثر صرامة على تنظيم "داعش".

المطلب الثاني، على مستوي القواعد العسكرية ومناطق الانتشار:

مع استمرار تعقد الوضع الميداني والعسكري في سوريا، ومع تضارب مصالح الدول المتواجدة على الأراضي السورية، عمدت كل من روسيا وأمريكا إلى جانب دول أخرى إلى إنشاء قواعد عسكرية، تقدم من خلالها مجموعة من الخدمات إلى القوى المتحالفة معها، وتحاول من خلالها أيضا أن ترسم لنفسها مناطق نفوذ لها.

---

[1] رائد الحامد، "**التواجد العسكري الأمريكي في سوريا غاياته وآفاقه المستقبلية**"، معهد العالم للدراسات، 3-11-2017، ص.3.

[2] حسام صالح، "في مستجدات الدعم الأمريكي والتمويل في الملف السوري فوضى و مستقبل غامض"، في: **https://7al.net/2019/4/22**، (24-5-2019).

[3] حمزة المصطفى، "الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة سورية"، **مجلة سياسات عربية**، ع.16، أيلول 2015، ص.20.

الفرع الأول: القواعد العسكرية الروسية في سوريا، ومناطق الانتشار:

تعددت القواعد الروسية في سوريا بين البرية، والبحرية، والجوية، وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة حول عددها ومناطق تواجدها إلا أنه يمكن تلخيصها في الجدول(1) :

الجدول(1): القواعد العسكرية الروسية**في سوريا**

اسم القاعدة	مكان تواجدها	القدرات، المهام، الأهمية
قاعدة طرطوس البحرية	طرطوس	تم نشر منظومة أس 300 لحماية العسكريين الروس هناك، ومع مطلع العام 2016 أبدت روسيا رغبتها في تحويلها إلى قاعدة دائمة لها، وتتلخص أهميتها بالنسبة لروسيا كونها تعد نقطة انتشار روسيا الوحيدة في البحر المتوسط، وموقعا مؤثرا في موازين القوى بالشرق المتوسط، كما تتيح لها إمكانية رصد نشاطات قوات حلف الشمال الأطلسي وتحركاته[1].
قاعدة حميميم الجوية	اللاذقية	تحوي طائرات سوخوى24،34،30، ومروحيات هجوم، وطائرات تجسس، ومنظومة صواريخ أس 400، وكذا قوات برية من الجيش الرابع الروسي، كما تستخدم لتنفيذ مهام قتالية ضد المعارضة.
مطار القامشلي	القامشلي	يحتوي أكثر من 100 عسكري روسي، من خبراء ومستشارين، وضباط مخابرات، ومحطات تنصت،
مطار الشعيرات	ريف حمص	تتمركز فيه مروحيات قتالية من طرازات عدة، وتكمن أهميته في كونه يؤمن تغطية جوية للمنطقة الوسطى، كما يؤمن

[1] طاهر عبد الزهرة الربيعي، ثناء إبراهيم فاضل، " الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس"، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، م.34، ع.6، السنة 2017، ص ص.287- 289.

		الحماية لأكبر معمل روسي للغاز بسوريا، وكذا حقول الغاز المتنازع عليها بين قوات النظام والمعارضة[1].
مطار حماة العسكري	حماة	قاعدة عسكرية لشن حملات عسكرية
قاعدة تدمر	ريف حمص الشرقي	نشرت فيها آليات ثقيلة، وأنظمة مضادة للطيران وناقلات جنود.
مطار كويرس	ريف حلب	يضم قوات برية، إضافة إلى محطات رادار متطورة لكشف الأهداف الجوية على مسافات كبيرة، ويعد مهبط احتياطي للطائرات الروسية العائدة من شرق سوريا[2].
مطار t4 (طياس)	شرق حمص	يتمركز فيه عدد من المروحيات القتالية من نوع مي24، وكاموف 52، ومي28، وهو مسؤول عن العمليات الجوية في المنطقة
قاعدة إسطاو الجوية	شمال حميمبم	توجد فيها مروحيات عسكرية من طرازات مختلفة للتخفيف
جبل زين العابدين	ريف حماة	يضم قوات حرب الكترونية وتشويش، وتنصت، بالإضافة إلي راجمات صاروخية متطورة من طراز سميرتش، واورغلن27،[3]

المصدر: من إعداد الطالبة.

بناءا على ما تم ذكره فإن القوات العسكرية الروسية تنتشر في منطقة الساحل السوري بعد توسيع تواجدها في ميناء طرطوس لتصبح بذلك المياه الإقليمية السورية مسرحا لقطع الأسطول الروسي، والذي

[1] يوسف خضر الدين، همام الخطيب، أليمار لاذقاني، "**المشروع الروسي في سورية**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 14 فبراير 2017، ص ص.4،5.

[2] حسام صالح، "أمريكا لها الحصة الأكبر و روسيا الأضخم.. تعرف على أبرز القواعد العسكرية الأجنبية في سوريا"، في: https://7al.net/2917/12/16، (26-5-2019).

[3] عمر صفر، "تعرف على مناطق انتشار القوات الروسية وأفاق وجودها"، في:
https://www.orient-news.net/ar/news-show/124534/0/، (25-4-2019).

شكل لها فرصة مواتية من أجل التغلغل أكثر في الأراضي السورية من خلال إنشاء المزيد من القواعد العسكرية.

الفرع الثاني: القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا، ومناطق الانتشار:

تعددت القواعد العسكرية الأمريكية هي الأخرى في سوريا، والتي نلخصها في الجدول(2):

الجدول(2): القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا

اسم القاعدة	مكان تواجدها	القدرات، المهام، الأهمية
قاعدة رميلان	محافظة الحسكة	أول قاعدة تواجد عسكري أمريكي في سوريا، أقامتها سنة 2015 ، وهي قاعدة كبيرة لديها قدرات على استقبال طائرات قتالية، وطائرات شحن عسكرية، وتكمن أهمية منطقة قاعدة رميلان في كونها معروفة بغزارة إنتاجها النفطي[1].
قاعدة عين العرب (كوباني)	ريفحلب الشمالي	تعد هذه القاعدة الأكبر من بين قواعد القوات الأمريكية لتقديم الدعم لقوات التحالف الدولي وفسائل المعارضة، وهي تتخذها معسكرا لتدريب المقاتلين الأكراد،وتم تجهيزها بمهبط للطائرات الحربية[2]
قاعدة المبروكة	غربمدينة القامشلي في محافظة الحسكة	ينتشر فيها ما يزيد عن 45 من القوات الأمريكية، وتحوي مروحيات قتالية أمريكية التي تنقل الأسلحة والمساعدات إلي الأكراد

[1] "**حرب الولايات المتحدة الأمريكية غير المحدودة في سوريا**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018/12/4، ص.6.

[2] رائد الحامد، **مرجع سابق**، ص.6.

قاعدة روباريا	المالكية شمالي شرق الحسكة	هو في الأصل مطار مخصص للطائرات الزراعية، قبل أن تحوله إلى مطار لهبوط الطائرات المروحية بإشراف جنود أمريكيين لتقديم الخدمات اللوجستية للقوات الكردية[1].
قاعدة تل بدر	شمال غرب الحسكة	يوجد فيها ما يقارب 200 جندي أمريكي، وتتوافر فيها مهابط للطائرات المروحية، ومعسكرا لتدريب القوات غير القتالية كالشرطة لتلبية حاجات القوات الكردية في إدارة مناطق سيطرتها[2].
قاعدة التنف	جنوب شرق سوريا	فيها مهبط للطوافات، بالإضافة إلى احتضانها لأكبر معسكر تدريبي لفصائل المعارضة السورية[3]،
قاعدة الطبقة	محافظة الرقة	تتمثل مهمتها في مراقبة تحركات القوات الكردية، والحكومية في المنطقة، بالإضافة إلى تولي مهمة تدريب القوات الكردية[4].
قاعدة صبرين	شمال الرقة	يوجد فيها أكثر من 300 جندي أمريكي، وتحتوي على 40 طائرة نقل عسكرية حديثة، ومدرج للطائرات وقاذفات مجهزة بأسلحة حديثة، وهي تعمل على إيصال الإمداداتالأساسية لقوات سوريا الديمقراطية
قاعدة عين عيسي	شمالي الرقة	يوجد فيها ما يزيد عن 100 جندي أمريكي، بالإضافة إلى 75 عنصرا من القوات الفرنسية، مهمتها إيصال الذخيرة للوحدات الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي.
قاعدة معمل لافاروج	ريف حلب الشمالي	تضم مهبطي طيران مروحي، يوجد فيها ما يقارب 45 عسكريا أمريكيا، وتتبع أهميتها كونها تشرف على طريق حلب–الحسكة،

[1] "**القواعد العسكرية الأمريكية في سورية**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018/5/17، ص ص.12،11.

[2] "القواعد الأمريكية في سوريا"، في: https://central-media.org/34268/632 ، (27-5-2019).

[3] شارل أبي نادر، "القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا"، **مجلة الجيش**، ع.392، شباط 2018، في: https://lebarmy.gov.lb/ar/content، (27-5-2019),

[4] "Breaking :US sets up Military Base in Syria ,province of Raqqa", in: http://www.globalresearch.co, (27,5,2019)

		وقربها من سدي تشرين والفرات، وكذا توسطها المساحة بين منبج، وعين العرب ، والرقة.[1]

المصدر: من إعداد الطالبة.

يتضح مما سبق ذكره أن القوات الأمريكية تتخذ مراكزا لتواجدها في مناطق مختلفة من سوريا غالبيتها ضمن مناطق خاضعة لسيطرة القوات الكردية بالقرب من الحدود التركية.

والخريطة التالية توضح مناطق انتشار القواعد الروسية والأمريكية في سوريا

الخريطة رقم 03:مناطق انتشار القواعد الروسية – الأمريكية في سوريا

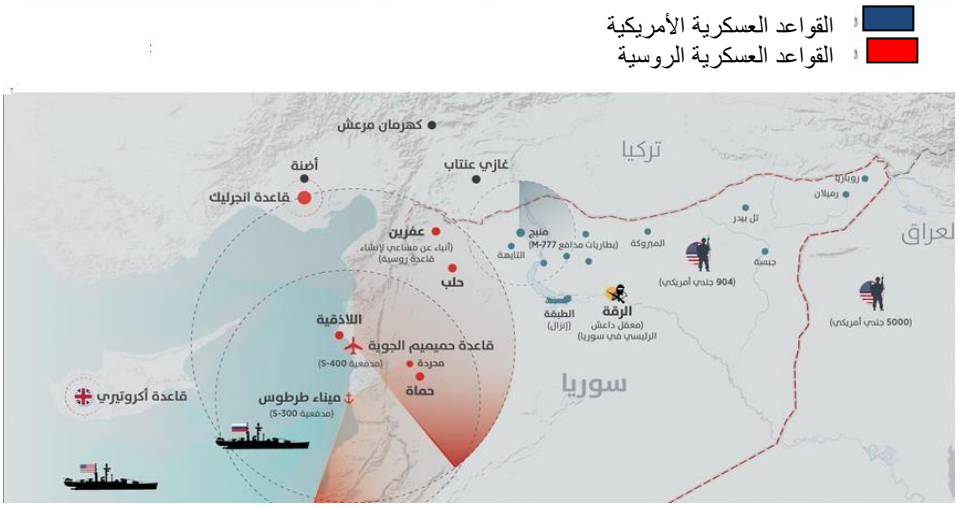

المصدر: https://www.aa.com.tr/ar/815329:

المطلب الثالث: على مستوى الضربات العسكرية، والنتائج الميدانية:

تحولت الجغرافيا السورية إلى حلبة صراع تتنافس فيها القوى الإقليمية، والدولية على حد سواء، فجميعهم أعلن الحرب على الإرهاب، وضرورة حماية المدنيين، وبناءاً على هذه الحجة جاء التدخل العسكري الروسي والأمريكي في سوريا، وفي خضم هذا المطلب سنحاول الوقوف عند أهم الضربات العسكرية للبلدين في سوريا، وانعكاسها على موازين القوى بين النظام، وقوى المعارضة.

الفرع الأول: الضربات العسكرية الروسية في سوريا: دراسة تقيمية:

[1] " القواعد العسكرية الأمريكية غي سورية"، **مرجع سابق**، ص ص.15-18.

بدخول العملية العسكرية الروسية عامها الثالث، قدمت وزارة الدفاع الروسية عرضا لمختلف النتائج التي حققتها تلك العملية، وأشارت إلى أن القوات الجوية نفذت منذ بداية العملية (2015/9/15)، وإلى غاية (2017/9/20) ما يزيد عن 300 طلعة جوية قتالية، شنت خلالها 9200 ضربة جوية.[1] وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان فقد حملت الضربات الجوية الروسية مابين 50-110 قنبلة صغيرة الحجم في الضربة الواحدة، كما استخدمت قنابل عنقودية حارقة من نوع RBK -500، وكذا القاذفات الإستراتيجية من نوع تو160، وتو95.[2]

وفيما يلي عرض لأهم العمليات التي قامت بها القوات الجوية الروسية في سوريا:

- البداية: كانت مع بدء العملية العسكرية الروسية في سوريا في 2015/9/30، والتي استهدفت معاقل لتنظيم "داعش"، والتي تم من خلالها إصابة مخازن للأسلحة والذخائر، وآليات عسكرية تابعة له.[3]

- إطلاق صواريخ "كالبر"المجنحة في 2015/10/7، بالإضافة إلى إطلاق ما يقارب26 صاروخا من عدة سفن موجودة في بحر قزوين.

- عملية محافظة الرقة: والتي شارك فيها الجيش السوري، وحقق نجاحاً كبيراً بدعم من القوات الجوية الروسية، من خلال تصفية العديد من معاقل الإرهابيين، واسترجاع مدينة الربيعية.

- الهجوم الأول على مدينة تدمر في أوائل مارس 2016، حيث بدأت القوات الجوية الروسية بشن ضربات كثيفة على مواقع مسلحي "داعش"، واستمرت العملية حتى 27 مارس، عندما أعلن الجيش السوري انتصاراً كاملاً على الإرهابيين في تدمر.[4]

- تحرير حلب: والتي تمت في الفترة مابين نوفمبر وديسمبر 2016، ليتم الإعلان في 22 ديسمبر عن تحرير كامل للمدينة بعد إخراج ما تبقى من الإرهابيين منها، وكان للروس الفضل الكبير في استرجاعها من خلال إطلاقها لصواريخ" كروز كالبر" على مواقع" داعش" و جبهة النصرة.

- 12ماي2017 : سيطرة الجيش السوري على مدينة إدلب بدعم من القوات الجوية الروسية.

---

[1] طه عبد الواحد، "التدخل العسكري الروسي بعد سنتين.. قلب الموازين لصالح قوات النظام"، **جريدة الشرق الأوسط**، 14187، في: https://aawst.com, (29-5-2019).

[2] إبراهيم أبو جازية، "بعد إعلان الانسحاب... بالأرقام حصاد التواجد العسكري الروسي في سوريا"، في: https://www.sasapost.com، (29-5-2019).

[3] شدوى محمد إبراهيم بسيوني، **مرجع سابق**.

[4] "أهم 10 عمليات للقوات الجوية الروسية في سوريا"، في: https://arabic-sputniknews.com/amp/arab/world/2017100126496074، (29-5-2019).

- 14 أكتوبر 2017: الجيش السوري يتمكن بدعم جوي روسي من تحرير مدينة الميادين في محافظة دير زور من قبضة "داعش".

- 3 نوفمبر 2017: الجيش السوري يسيطر على مدينة دير زور بدعم جوي روسي.

- 13 نوفمبر 2017: تمكن الجيش السوري من السيطرة على مدينة البوكمال الحدودية مع العراق بدعم روسي، وعلى إثر استعادة "داعش" لمدينة تدمر للمرة الثانية في أواخر العام 2016 تمكنت القوات السورية من استعادتها مرة أخرى بدعم من القوات الجوية الروسية في 2017/12/2.[1]

- **تقييم العملية العسكرية الروسية في سوريا:** نجحت روسيا إلى حدّ كبير من خلال تدخلها العسكري في سوريا إلى قلب موازين القوة لصالح النظام السوري بعدما كان يلتقط آخر أنفاسه في ظل الانتصارات الكبيرة التي حققتها قوى المعارضة، وهي بذلك تكون قد نجحت في تفويت الفرصة على واشنطن وحلفائها فيما يتعلق بإسقاط"الأسد"، كما نجحت أيضا في إلحاق هزائم متتالية بالمعارضة التي باتت تفقد الدعم الإقليمي والدولي مع مرور الوقت.[2]

وفي بيان صادر لوزارة الدفاع الروسية أعلنت فيه أن القوات الروسية حررت بالتعاون مع الجيش السوري 12360 كلم من الأراضي السورية، كما تم تدمير 725 معسكراً خاص بتدريب المسلحين، وكذا 405 مصانع لإنتاج الذخائر العسكرية، وتدمير 1500 قطعة من معداتهم العسكرية، وتمكنت أيضا من مصادرة 488 دبابة وسيارة قتالية، و57 راجمة للصواريخ المتعددة، وما يزيد عن 28 ألف قطعة من الأسلحة النارية، بالإضافة إلى إبطال مفعول 26853 عبوة ناسفة وقنبلة.[3]

وعلى رغم من هذه النجاحات، إلا أنه وحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر في 2017/9/30، فإن هناك انتهاكات واسعة ارتكبتها القوات الروسية في سوريا راح ضحيتها ما يزيد عن 5700 مدني، كما سجل أيضا ارتكاب ما يزيد عن 250 مجزرة بالقصف الجوي الروسي،

---

[1] إيمان محمود، " تسلسل زمني: أبرز محطات التدخل الروسي العسكري في سوريا"، في: http://www.masrawy.com/news-publicaffairs/detdils/2017/12/12، (30-5-2019).

[2] بدر الشافعي، "الدور الروسي في سوريا: المحددات والآليات والمآلات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**،ع.84، السنة 22، صيف2018، ص.56.

[3] "نتائج العملية العسكرية الروسية في سوريا بالأرقام"، مركز كاتيخون، في: http://kettehon.com/ar/article/njh-tmly-iskny-irsy-fyswry-blvqm.2019/5/28، **(30-5-2019)**.

بالإضافة إلى وجود مالا يقل 707 حوادث قصف على منشآت حيوية ومدنية[1]، وفي المقابل تكبدت روسيا هي الأخرى خسائر معتبرة، فحسب تقرير "**لدايلي ميل**"في 2018/2/13، فان روسيا تكبدت ما يزيد عن 640 قتيل في صفوف قواتها، بالإضافة إلى فقدانها 14 طائرة مختلفة، منها 2 طائرة شحن، و12 طائرة مقاتلة من مختلف الأنواع.[2]

الفرع الثاني: الضربات العسكرية الأمريكية في سوريا:دراسة تقيمية:

– بعد مرور ما يزيد عن3 سنوات للعملية العسكرية لقوات التحالف الدولي بقيادة أمريكا، أعلن مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي على أن التحالف شن أكثر من 23 ألف غارة على العراق وسوريا، وصلت تكلفتها إلى 6،13 مليار دولار، منها 10 ألاف غارة جوية في سوريا، والتي كانت من نتائجها استرجاع ما يقارب 58% من مناطق سيطرة "داعش" في سوريا.[3]

وفيما يلي أبرز محطات تدخل التحالف الدولي في سوريا بقيادة أمريكا، مع تبيان أهم الضربات التي شنها منذ العام 2014، وحتى أواخر عام 2018.

– بعدما استطاع تنظيم "داعش" تحقيق في أقل من شهرين من عام 2014 مكاسب سريعة،بسيطرته على ما يقارب 50% من الأراضي السورية، وعلى إثر قيامه بأسر رهائن أمريكيين، وقتلهم في سوريا، والعراق، أعلن "**أوباما**" بدأ الضربات الجوية ضده تحت مسمى "**العزم الصلب**"، وفي الثامن أوت2014، انطلقت مقاتلتان أمريكيتان من حاملة الطائرات "**جورج دبليو بوش**" في الخليج، لتلقي 500 رطل من القنابل الموجهة بالليزر على مسلحي "داعش" قرب أربيل شمالي العراق، ليشكل هذا العمل العسكري نقطة البداية لحملات جوية أخرى.[4]

– الهجوم الأمريكي على قاعدة الشعيرات: في 2017/4/7 أطلقت سفينتان أمريكيتان 59 صاروخا من نوع (توماهوك) على مطار الشعيرات العسكري قرب مدينة حمص رداً منها على استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في خان شيخون، والتي استهدفت من خلاله الحظائر

---

[1] إبراهيم أبو جازية، **مرجع سابق**.

[2] خالد موسي، **كيف نفهم الصراع ؟**، (بدون بلد نشر: تبيان، ط1، 2018)، ص.105.

[3] "بعد 3 سنوات .. ماذا حقق التحالف الدولي ضد داعش وما مستقبله ؟"، في: https://alkhaleejonline.net،(1-6-2019).

[4] أحمد سيف عيد المعز، "تقييم ضربات التحالف الدولي ضد داعش"، **مجلة السياسة الدولية**،28-8-2017، في: http://www.siyassa.gov/news/15233/osxp، (1-6-2019)

والملاجئ الحصينة للطائرات السورية، وكذلك مخازن للسلاح، وأنظمة الدفاع الجوي، وهو ما أدى إلى دمار شامل في البنية التحتية، والمعدات العسكرية.[1]

- الهجوم الثلاثي (أمريكا، فرنسا، بريطانيا) على دير زور: في ال2018/2/8 شنت الطائرات الأمريكية هجوما على قوات موالية للنظام شرقي الفرات، والتي أدت إلى مقتل ما يزيد عن مئة من عن عناصر قوات النظام وحلفائه.[2]

- **تقييم العملية العسكرية لقوات التحالف الدولي بقيادة أمريكا في سوريا:**

على الرغم من إعلان واشنطن عن استرجاع ما يزيد 58% من الأراضي السورية التي كانت خاضعة لتنظيم "داعش" بعد3سنوات من تدخل قوات التحالف الدولي في سوريا كما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أنه واجه العديد من الانتقادات، فوفقا لتقرير صادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإن قوات التحالف قتلت مالا يقل عن 2286 مدنيا، بينهم 674 طفلا، و504 سيدة، بالإضافة إلى ارتكابه ما لا يقل عن 124 مجزرة، و157 حالة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، فضلا عن تشريد ألاف السكان.[3]

المطلب الرابع: صور وأنماط البحث عن توازن القوة العسكرية الروسية- الأمريكية في سوريا وانعكاسها على مسار الأزمة السورية:

في إطار عدم تفويت فرصة التواجد المباشر على الأرض السورية برزت معالم سياسة توازن القوة بين البلدين، فعلى مدار ما يزيد عن7 سنوات من اندلاع الأزمة كان كل فعل أو مبادرة من قبل إحداهما إلا ويقابله ردً فعل من الطرف الأخر، وإن كان هناك تفاوت في حجم الردً، لذلك سنحاول في خضم هذا المطلب الوقوف عند أبرز معالم، وصور البحث عن هذا التوازن، وانعكاس ذلك على مسار الأزمة السورية،وذلك بناءًا على ما تم ذكره سابقا في خضم المطالب الثلاثة سالفة الذكر بالإضافة إلى معطيات أخرى.

الفرع الأول:على مستوى تقديم الدعم العسكري:

---

[1] "**معارك الطائرات على الأرض السورية**"، مركز جسور للدراسات، حزيران 2017، ص.3.

[2] "**مؤشرات تفعيل الدور الأمريكي في سورية**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018/3/14، ص ص.5،4.

[3] الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "**الذكرى السنوية الثالثة لتدخل قوات التحالف الدولي في سوريا- الكلفة الدامية**"، 24/ 9 /2017، ص.3.

أبدت روسيا منذ بداية الأزمة دعماً عسكرياً للنظام السوري، وفي المقابل وعلى الرغم من التريث الأمريكي في تقديم هذا الدعم لقوى المعارضة السورية، إلا أنه ومع مطلع العام 2013 أبدت رغبتها في تقديمه، في محاولة منها لتعزيز قدرات المعارضة لمواجهة القوات النظامية المدعمة من روسيا، غير أنه وحسب الأرقام التي أوردناها سابقا فإن حجم الوجود العسكري الأمريكي في سوريا لا يتجاوز ألف جندي على عكس الوجود العسكري الروسي الذي يتجاوزه ب3 أضعاف، كما اكتفت بتقديم مساعدات غير قتالية لقوى المعارضة، في حين دعمت روسيا النظام السوري بمعدات حربية متطورة كان أبرزها تزويده بمنظومة صوراريخ اس300، واس400.

وعلى الرغم من التفاوت في حجم الدعم العسكري المقدم من قبلهما، إلا أن ما يمكن قوله هنا أنه لولا الدعم العسكري الروسي للنظام السوري لما تمكن من الصمود، بل العودة مجددا كفاعل أساسي، ولولا الدعم الأمريكي لقوى المعارضة لما تمكنت هي الأخرى من الصمود طيلة هذه الفترة، وهذا ما يفسر قدرة الطرفان على التحكم في مجريات الأزمة السورية.

الفرع الثاني: على مستوى سياسة تشكيل الأحلاف:

كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن التحالف يعد من المظاهر الأكثر أهمية في تحقيق توازن القوى، لذلك سعت كل من روسيا وأمريكا إلى الاستعانة بدول إقليمية مجاورة لسوريا، فلجأت روسيا إلى التعاون مع إيران لدعم النظام السوري الأمر الذي ساعد في إحرازه تفوقا ملحوظا على قوى المعارضة، وفي المقابل استعانت واشنطن بحلفائها الخليجين وعلى رأسهم قطر والسعودية في تمويل المعارضة، الأمر الذي ساهم في كثرة الجماعات المسلحة داخل سوريا، وفي ظل استمرار الدعم الأمريكي للقوات الكردية، والتي ترى فيه تركيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي توترت العلاقة بين البلدين[1]، لتتمكن روسيا من بناء علاقة ايجابية مع تركيا لتحول العلاقة بينهما من التوتر الشديد إلى علاقة شراكة بخصوص الملف السوري نهاية2016[2]، الأمر الذي منح روسيا مزيدا من الثبات والقوة في سوريا على حساب أمريكا التي فقدت حليفا مهما في سوريا، وكان لهذه السياسة الأثر الواضح في توسع دائرة التباين بين مختلف القوى

[1] محمد عمر، "أنماط الصدام الأمريكي الروسي في سوريا وأثره على إنهاء الأزمة"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، في: http://elbaldi-pss.org/2017/07/19، (8-6-2019).
http://elbaldi-pss.org/2017/07/19

[2] "**سياسة فرض الاستقرار الروسية حصاد القوة المفروضة**"، مركز جسور للدراسات، أيلول 2017، ص.5.

بشأن الملف السوري الأمر الذي ساهم في التعقيد من حدته، كما أنها كانت مؤشرا واضحا لبداية ظهور موازيين قوى جديدة في المنطقة لصالح روسيا.

الفرع الثالث:على مستوى إقامة القواعد العسكرية:

في إطار التنافس الروسي– الأمريكي في سوريا سعى البلدان إلى بسط نفوذهما هناك، فكانت البداية مع روسيا بحصولها على قواعد عسكرية، لتتخذ من قاعدة حميميم، بالإضافة إلى طرطوس وقواعد أخرى منطلقا لدعم قوات "الأسد"، وفي المقابل حرصت أمريكا هي الأخرى منذ 2015 لتوسيع تواجدها العسكري في سوريا بإنشاء عديد القواعد العسكرية، في محاولة لكسر التفوق الروسي في سوريا الأمر الذي أدى لخلق نوع من التوازن بينهما على الأقل على مستوى القواعد العسكرية ومناطق الانتشار، إلا أن هذا انعكس سلباً على مسار الأزمة السورية، فمن خلال هذا التنافس على إقامة مزيد من القواعد العسكرية تعزز الوجود الأجنبي في سوريا، وهو مؤشر على خرق السيادة الوطنية لسوريا وما يحمله من تداعيات وخيمة على الأمن القومي السوري، ووحدة أراضيها.

الفرع الرابع:على مستوى الضربات العسكرية:

بعدما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" عن تشكيل تحالف دولي لمحاربة تنظيم "داعش" في سوريا أواخر عام 2014، كانت روسيا المغيب الأبرز إلى جانب إيران والنظام السوري، والتي رأت فيه إقصاءا واضحاً لها للعب أدوارا مهمة في حل القضية السورية، ومنذ ذلك الحين وهي تعمل جاهدة لإثبات وجودها كلاعب أساسي لا يمكن تجاهله في حل الأزمة السورية[1]، فكان لها ما أرادت بعدما تلقت طلباً من الحكومة السورية للتدخل العسكري المباشر على أراضيها، فكانت هذه الخطوة منعطفا حاسما لإعادة توازن القوى في سوريا لصالح النظام السوري، لتصبح روسيا القوة الأكثر تأثيرا في المشهد السوري، وعلى الرغم من أن أمريكا لم تتخذ خطوات مضادة تخفف من الأثر المترتب على حلفائها في سوريا نتيجة هذا التدخل، إلا أن هذا يدخل في إطار إستراتيجية الاستنزاف التي اتبعها"أوباما" من خلال توريط الروس وحلفائها في حرب الكل ضد الكل، ومن تم العمل على إضعافهم جميعاً.[2]

[1] هشام النجار، **سوريا والتحولات الكبرى:مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب**، (مصر: دار سما للنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص.199.

[2] "**التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية**"، مركز برق للأبحاث والدراسات السياسية، 2016، س.7.

وبمجيء الرئيس "ترامب" كان الرّد الأمريكي مفاجئ بشن ضربة عسكرية في 7-4-2017 تبعتها ضربات أخرى كان أهمها في 14-4-2018، لتحمل هذه الضربات العديد من الدلالات حيت نالت من حالة التباهي الروسية بحجم الانتصارات التي حققتها في سوريا، فضلا عن تكريسها لفكرة تواجد قوى موازنة لها قادرة على تغيير قواعد اللعبة لصالحها[1]، ورداً على هذا التصعيد الأمريكي علقت روسيا اتفاقية التنسيق في الأجواء السورية مع واشنطن، والتي وقعت سنة2015،كما هددت أيضا بأن أنظمة دفاعها الجوية ستراقب طائرات التحالف الدولي، وأن أي تهديد يمس القيادة السورية أمر غير مرغوب فيه[2] ، إلا أنها لم تقدم على أي رد عسكري مباشر تجنبا لأي صدام مباشر مع أمريكا، غير أن هذا لا يعني عدم إمكانية نشوب صدامات مباشرة بينهما في إطار البحث دائما عن الوصول إلى حالة التكافؤ في ميزان القوة بينها.

الفرع الخامس :تداعيات الانسحاب الأمريكي من سوريا على ميزان القوة في سوريا:

في 19-12_2018 أعلن الرئيس الأمريكي "ترامب"عن قرار سحب قوات بلاده من سوريا مبررا ذلك بهزيمة تنظيم "داعش"، ليشكل هذا الانسحاب فرصة مواتية لروسيا لتكون اللاعب الأبرز في سوريا وعموم المنطقة، غير أن هذا القرار وحسب الكثير من المتتبعين سيؤثر سلباً على أفاق التسوية السلمية للأزمة السورية، فدورها في الحل سيكون ضعيفا، في حين سيجد النظام السوري في هذا الانسحاب فرصة مواتية لإعادة بناء سلطته، واستعادة ما تبقى من الأراضي الخاضعة لقوى المعارضة.[3]

[1] ساشا العلو، "**تحريك وليس تحرير الضربة الثلاثية للأسد ومضامينها**"، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 20 أفريل2018، ص.5.

[2] محمد عمر، **مرجع سابق**.

[3] غازي محمد، "الانسحاب الأمريكي من سورية وتداعياته المحتملة"، **مجلة شؤون عربية**، ع.172، ربيع 2018، ص ص.88،89.

خلاصة الفصل:

– تتمتع سوريا بأهمية جيوبولتيكيا كبيرة في منطقة الشرق الأوسط أهلتها أن تكون قوة إقليمية في المنطقة، ما جعلها محل أطماع العديد من الدول الكبرى، وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

– تحظى سوريا بأهمية كبيرة لدى الروس، فموقعها الجيوسياسي يشكل لروسيا موطئ القدم الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، ونقطة الوصول الوحيدة للمياه الدافئة، وفي المقابل ترى أمريكا أنها في حاجة ماسة إلى سوريا حتى يتسنى لها محاصرة روسيا، والعمل على منع تمدد نفوذها في المنطقة.

– تتميز العلاقات الروسية–السورية بالودية، الأمر الذي انعكس إيجابا على مجالات الشراكة والتعاون بينهما، في حين تتسم العلاقات الأمريكية–السورية بالتوتر والشحن دائما،

– حكم الموقفين الروسي والأمريكي من الأزمة السورية العديد من الدوافع والأسباب، فروسيا لم تكن لتعلن تأييدها الكامل للنظام السوري لولا العديد من الأسباب على غرار المصالح الاقتصادية الروسية الكبيرة في سوريا، والتي ستفقدها لا محالة في حالة سقوطه،بالإضافة إلى رغبتها في العودة بقوة إلى الساحة الدولية عبر البوابة الروسية، في حين حكم الموقف الأمريكي هو الأخر، والذي اكتنفه الغموض خصوصا في السنوات الأولى من الأزمة العديد من الأسباب، جاء في مقدمتها الرغبة الأمريكية في عدم التورط في حروب أخرى في المنطقة بعد الفشل الذر يع الذي حققته في كل من العراق وأفغانستان.

– انتهجت كل من روسيا وأمريكا في إطار سعيهما لتحقيق مصالح براغماتية في سوريا العديد من الاستراتيجيات والخطط المدروسة، والتي وفرت لها كافة الوسائل والآليات.

– يأتي التدخل العسكري الروسي والأمريكي في سوريا في محاولة منهما لتحقيق التكافؤ في ميزان القوة على الأرض السورية، حتى لا يتسنى لإحداهما قلب موازين القوة لصالحها، ليس فقط في سوريا، وإنما في عموم المنطقة ككل.

– عمدت روسيا وأمريكا في إطار سعيهما لتحقيق التوازن على الأرض السوريةإلى تقديم الدعم العسكري لأحد طرفي النزاع، والعمل على إقامة تحالفات مع دول الجوار السوري، حتى يتسنى لهما الحصول على المزيد من الثبات والقوة في مواجهة الطرف الأخر، وفي إطار بسط نفوذهما في سوريا حرصتا على إقامة العديد من القواعد العسكرية، إلى جانب إعلانهما الحرب على تنظيم "داعش"بشن

عديد الضربات الجوية على معاقل التنظيم، غير أنهما تجنبا الصدام المباشر الذي قد يؤدي إلى احتمال نشوب الحرب بينهما.

– ما يمكن قوله إجمالا حول سياسة توازن القوة العسكرية التي انتهجتها كل من روسيا وأمريكا في سوريا أن روسيا تمكنت من العودة مجددا إلى الساحة الإقليمية والدولية عبر البوابة السورية، حيت استطاعت مجرات أمريكا في منطقة نفوذها التقليدية، لتمهد لبداية تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، وكذلك إلى بداية معالم بروز تحالفات جديدة في المنطقة، بالإضافة إلى أنه وبتدخلها هذا تكون قد أنهت الاحتكار الأمريكي للشؤون الدولية،لتمهد الطريق إلى بروز نظام دولي متعدد الأقطاب.

الخـــــاتمـــــة

الخاتمة:

في ختام بحثنا هذا و للإجابة على الفرضيات التي وضعناها سابقا نخلص إلى النتائج التالية:

– تتفاوت الدول في حجم ما تمتلكه من مقومات القوة بأبعادها المختلفة سواءً ما تعلق الأمر بالمصادر المادية على غرار العاملين الاقتصادي والعسكري، أو المصادر غير المادية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي ودور القيادة السياسية وغيرها... وفي ظل فوضوية النظام الدولي وافتقاره إلى حكومة عالمية تتولى مهمة ضبط التوزيع العادل لمصادر القوة ومنع التفاوت الحاصل في ميزان القوة لصالح قلة من الدول، ظهر مفهوم توازن القوى الدولية كأحد أهم الآليات الدولية للحفاظ على التكافؤ في ميزان القوة بين الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي، وبالتالي تجنيب العالم من خطورة وقوع القوة في يد دولة واحدة، أو قلة من الدول.

– توجد علاقة قوية بين التوازنيين الإقليمي والدولي، ففي ظل تراجع فرص الحرب المباشرة بين قوى التوازن الدولي تلجأ هذه الأخيرة إلى الصراعات الإقليمية ذات النطاق المحدود فتتدخل في مثل هذه الصراعات لتحقيق مزيد من المكاسب الإقليمية لترف ع رصيدها في ميزان القوى العالمي؛ ولطالما شكلت منطقة الشرق الأوسط محل استقطاب للعديد من القوى الإقليمية والدولية التي راهنت على أهمية المنطقة في تعزيز حضورها في ميزان القوة العالمي.

– اعتبرت الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات تعقيدا التي شهدها النظام الدولي في القرن ال21، وهي التي بدأت في شكل احتجاجات سلمية مطالبة بضرورة التغيير السلمي للنظام السوري وهو الذي تربع على عرش الحكم ما يزيد عن 40 سنة، غير أنها سرعان ما تحولت إلى ساحة حرب بين النظام وقوى المعارضة، فلا نظام استجاب لتلك المطالب بسلاسة، ولا المعارضة رضخت، الأمر الذي فتح الباب أمام التدخلات الخارجية، لتتحول سوريا منذ ذلك الحين إلى ساحة صراع تتنافس فيها هذه القوى.

– تحولت الأزمة السورية إلى ساحة استقطاب للعديد من القوى الإقليمية والدولية، أين برزت فيها مختلف صور التنافس بينها، حيت انقسمت بين مؤيد للنظام ومعارض له، فعلى المستوى الإقليمي كانت إيران إلى جانب حزب الله اللبناني، وبدرجة أقل العراق، في حين شكلت كل من تركيا، وقطر، والسعودية إلى جانب إسرائيل أبرز الخصوم الإقليمين له هذا كله من أجل إعادة ترتيب موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، والظهور كقوة إقليمية لها القدرة على المنافسة للعب أدوارا عالمية؛ وعلى المستوى الدولي انقسم

الكبار أيضا، فاختارت روسيا إلى جانب الصين الاصطفاف إلى صف النظام السوري، في حين وقفت كل من أمريكا، وفرنسا إلى جانب المعارضة؛ وهنا بدأت لعبة التوازنات تبرز بشكل واضح في سوريا من أجل إعادة ترتيب مناطق النفوذ والعمل على رسم خارطة الشرق الأوسط من جديد عبر البوابة السورية.

– تعد الأهمية الجبوسياسية لروسيا من أهم محددات الموقفين الروسي والأمريكي من الأزمة السورية، فالبنسبة لروسيا تعد سوريا منفذها الوحيد إلى المياه الدافئة، في حين ترى أمريكا في الموقع الجغرافي السوري فرصة مواتية لمحاصرة المحور الأوراسي بقيادة روسيا، والحيلولة دون وصولها لمنطقة الشرق الأوسط.

– في سبيل الحفاظ على نظام "بشار الأسد" انتهجت روسيا العديد من الوسائل التي تراوحت بين الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، فعلى مستوى الوسائل الدبلوماسية برز الدور الروسي بشكل أكبر في أروقة الأمم المتحدة، عندما أقدمت على استخدام حق النقض لأكثر من 12 مرة ضد أي قرار يدين نظام السوري؛ وعلى الصعيد الاقتصادي استمرت روسيا بدعم الحكومة السورية بتقديم قروض مالية كمساعدات لتجاوز حدة الأزمة؛ وبخصوص الوسائل العسكرية فقد بلغ حجم الدعم العسكري الروسي للنظام أوجه بعد تدخلها المباشر في سوريا في سابقة هي الأولى من نوعها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

– اعتمدت أمريكا في فترة الرئيس "أوباما" على إستراتيجية القيادة من الخلف لتنتقل بعدها إلى إستراتيجية الاستنزاف في خطوة ذكية منها لتوريط الجميع في حرب الكل ضد الكل؛ ومع مجيء الرئيس "ترامب" أبدت إدارته ضرورة التعاطي مع الأزمة بأكثر جدية، لتعلن الحرب على تنظيم "داعش" بتدخلها المباشر على الأرض السورية، غير أنها لم تدم طويلا بعد فرار الانسحاب الذي أعلن عنه الرئيس "دوانالد ترامب".

– ساهم التدخل العسكري الروسي في سوريا في قلب موازين القوة لصالح النظام السوري على حساب قوى المعارضة، حاملا معه العديد من الدلالات على غرار تلك المتعلقة بالرغبة الروسية في العودة بقوة كفاعل مؤثر لا يمكن الاستغناء عنه في إدارة مختلف الأزمات؛ وفي المقابل يحمل التدخل الأمريكي هو الأخر على الرغم من محدوديته العديد من الدلالات، على غرار محاولة إنهاء الاحتكار الروسي للملف السوري.

– في سبيل تحقيق توازن القوة العسكرية بين روسيا وأمريكا في سوريا كان كل فعل من قبل إحداهما إلا ويقابله رد فعل من الطرف الأخر، في محاولة منهما لعدم الإخلال بميزان القوة لصالح إحداهما ليس في سوريا فقط، وإنما على المستويين الإقليمي والدولي؛ ولتحقيق ذلك لجأتا إلى العديد من الطرق كان أهما تشكيل الأحلاف، بالإضافة إلى إقامة قواعد عسكرية...

– العودة القوية لروسيا إلى الساحة الدولية عبر البوابة السورية من خلال جملة الأدوار التي لعبتها في إدارة الأزمة السورية، في محاولة منها لكسر الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، والبحث عن ميلاد نظام دولي تعددي؛ وفي المقابل شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا كبير في منطقة الشرف الأوسط بعد الدور المحدود لها في سوريا، وهو مؤشر واضح لرجحان كفة ميزان القوة لصالح روسيا على الأقل في إدارة الأزمة السورية.

– كان لسياسة البحث عن توازن القوة العسكرية بين روسيا وأمريكا الأثر الواضح في تعقيد و تشابك الأزمة السورية، وفي تضائل فرص الحل السلمي لها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

1 الموسوعات والقواميس:

1. موريس شربل، كمال. **الموسوعة العربية للوطن العربي**. بيروت:دار الفكر المعاصر, 1997.

2 الكتب:

1. أبو خزام، إبراهيم. **الحروب وتوازن القوى دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام**. لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
2. الأسدي، تمارا كاظم و الشويط، محمد عسان. **عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.
3. اسكندر، عمر. **سورية أزمة نظام وثورة شعب**. القاهرة: مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2013.
4. إيرليخ، ريز. **داخل سورية قصة الحرب الأهلية و ما على العالم أن يتوقع**. ترجمة رامي طوفان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2015.
5. باروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. بيروت: المركز العربي، 2012.
6. بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013.
7. بن سلطان، عمار. **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
8. بيليس، جون و سميت، ستيف. **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، طَ1، 2004.
9. الجحيشي، فراس محمد أحمد. **التوازنات الإستراتيجية في ضوء بيئة أمنية متغيرة**. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.
10. جنسن، لويد. **تفسير السياسة الخارجية**. ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد سيد سليم، المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ط1، 1989.

11. جود الله، فاطمة. **سوريا نبع الحضارات: تاريخ وجغرافية أهم الآثار في سوريا**. دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، ط1، 1999.

12. دان، تيم و كوركي، ميليا و سميت، ستيف. **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**. ترجمة ديما الخضرا، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، 2016.

13. دبليو ليش، دفييد. سوريا سقوط مملكة الأسد، ترجمة أنطوان باسيل. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2014.

14. دورتي، جيمس و بلستغراف، روبرت. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، ط1، 1985.

15. واكيم، جمال. **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2012.

16. زياد العلي، علي. **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

17. زيدان، ناصر. **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**. بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2013.

18. حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**. بيروت: دار الكتاب الحديث، ط1، 2009.

19. الحراري، خالد. **مفهوم القوة في السياسةالدولية**. مصر: مطابع الأهرام،2015.

الحمداني، أحمد قحطان سليمان. **النظريةالسياسيةالمعاصرة**. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2003.

20. حميدة، عبد الرحمان. **جغرافية الوطن العربي**. بيروت: دار الجبل، ط1، 1991.

21. طه بدوي، محمد. **النظرية العامة للمعرفة السياسية**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1986.

22. طه بدوي، محمد. **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية، 1973.

23. طوبل، نسيمة وآخرون. **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2017.

24. المالح، هيثم. **روسيا والثورة من دعم القاتل إلى شريك في القتل**. عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، 2016

25. مصباح، عامر. **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2016.

26. مصباح، عامر. **المدخل إلى علم العلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

27. مورجانتو، هانز. السياسة بين الأمم، **الصراع من أجل السلطان والسلام**. ترجمة خيري حمّاد، الجزء الأول، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964.

28. موسي، خالد. **كيف نفهم الصراع؟**. بدون بلد نشر: تبيان، ط1، 2018.

29. مؤيد، يونس مصطفى يونس. **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

30. ناي الابن، جوزيف. **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**. ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997.

31. ناي الابن، جوزيف. **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**. ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997.

32. ناي، جوزيف. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض: العبيكات للنشر، ط1، 2014.

33. ناي (الابن)، إس جوزيف. **مستقبل القوة**. ترجمة أحمد عبد الحميد نافع، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط1، 2015.

34. النجار، هشام. **سوريا والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن العربي...مستقبل العرب**. مصر: دار سما للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

35. نور النعيمي، أحمد. **السياسة الخارجية**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2001.

36.

37. العربي، بجيجة. **شذرات من الصراع الجيو- استراتيجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017.

38. العلو، ساشا وأخرون. **االتغيير الأمني في سورية**. بدون بلد نشر: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2016

39. عبد القادر، نزار. **الربيع العربي والبركان السوري**. بيروت: بدون دار النشر، ط1، 2012.

40. عطوان، خضر. **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

41. السبعاوي، فهد عباس. العلاقات السورية الأمريكية 1949-1958. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

42. السيد حسين، عدنان. **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، ط3، 2010.

43. العاقبي، علي عودة. **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظرية**. بغداد: دار الرواد للصناعة والنشر، ط1، 2010.

44. سعيد، أحمد إبراهيم. **الحيوبولتيك السوري و قوة الجغرافيا السورية**. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016

45. عبد الصبور عبد الحي، سماح. **القوة الذكية في السياسة الخارجية دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013**. مصر: دار البشير للثقافة والنشر، ط1، 2014.

46. عبد المحسن، ضياء محمد. **الجغرافيا البوليتكية**. عمان: دار غيداء للنشر، ط1، 2016.

47. عبد الناصر، جندلي. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

48. عبد ريه، أحمد وآخرون. **حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير قي الوطن العربي: مخاطر داهمة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

49. عودة، جهاد. **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

50. فتحي ثابت، عادل. **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة**. الإسكندرية: دار الجامعية، 2007.

51. فرانكل، جوزيف. **العلاقات الدولية.** ترجمة عبد الرحمان القصبي، المملكة العربية السعودية: تهامة، ط2، 1984.

52. صبري مقلد، إسماعيل. **العلاقات الدولية دراسة في الأصول والنظريات.** القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

53. قاسم حسين، أحمد. **مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكيةأنموذجا.** برلين: المركز الديمقراطي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016

54. قحف، عمار ومعن، صلاح و الدوسقي، أيمن. **حول اللامركزية و اللامركزية في سورية: بين النظرية و التطبيق.** بدون بلد نشر: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2018.

55. الشيخ، نورهان. "روسيا والتغيرات الإستراتيجية في الوطن العربي"، في **التداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

56. شلايم، أخي وأخرون. **الشرق الأوسط الجديد والفوضى في الوطن العربي.** ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016.

57. شيهان، مايكل. **توازن القوى التاريخ والنظرية.** ترجمة أحمد مصطفى، القاهرة: مركز المحروسة للفكر والنزاعات الصحفية والمعلومات، ط1، 2015.

58. شكري، محمد عزيز. **الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية.** الكويت: المجلس الوطني الثقافي والفنون والأدب، 1978.

59. تعيق، ياسمين. **سوريا بين الاحتواء والخنق الاستراتيجي امتداد للأمن القومي الروسي.** فلسطين: باحث للدراسات الفلسطينية، ط1،2014

60. الخزرجي، تامر كامل. **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات.** بغداد: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.

61. خليل قلعجية، وسيم. **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2016.

3- المجلات والدوريات:

1. أبو النور، محمد محسن. "انعكاسات التدخل الروسي على دور إيران في سوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، م.51، ع.204، أبريل 2016.

2. أرحيم، رائد محمد. "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011-2015"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، م.8، ع.1، حزيران 2017.
3. أنعام، وحيد غلام. "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، م.59،ع.59، 2017.
4. البياتي، محمد عارف خلف. "الدور التركي في الأزمة السورية"، **مجلة تكريب للعلوم السياسية**، م.2، ع.4، كانون الأول 2014.
5. الجبوري، معتز عبد القادر. "الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، ع.10.
6. الهرمزي، سيف نصرت توفيق. "تحليل هانز مورجانتو لمفهوم القوة و تطبيقاتها على وحدات النظام الدولي"، **مجلة تكريب للعلوم السياسية**، م.1،ع.1، السنة1.
7. الهرمزي، سيف. "مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا"، **مجلة سياسات عربية**، ع.32، مايو2018 .
8. زكي حسن، شذى. "التغيير السياسي في سوريا بين مطالب الداخل وضغوط الخارج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، م.52، ع.52، 2015.
9. زياد، يوسف محمد. "الأزمة السورية (2011-2018) دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها"، **مجلةاتجاهات سياسية**، ع.6، ديسمبر 2018.
10. حردان مطر، إبراهيم. "الدور الروسي في الأزمة السورية"- الدوافع والمحددات"، **مجلة الجامعة العراقية**، ع.37. 2017.
11. حشود، نور الدين. "جيوبولتيكا الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليمين في مسرح الصراع السوري"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، ع.16، جانفي 2016.
12. حمان، غازي. "الانسحاب الأمريكي من سورية وتداعياته المحتملة"، مجلة شؤون عربية، ع.177، ربيع 2019.
13. المصطفى. حمزة، " الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة سوريا"، **مجلة سياسات عربية**، ع.16، أيلول 2015.

14. محمد، دنيا وجبر،أبتسام وعلوان ، حاتم. "الإستراتيجية\ بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على سياسة توازن القوى"، **مجلة السياسة الدولية**، ع.10، 2012.

15. مدني محمد، مايسة. "التدخل الروسي في الأزمة السورية"، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، ع.4، يناير 2004.

16. سيدا، عبد الباسط. "الكرد والثورة السورية"، **مجلة سياسات عربية**، ع.29، نوفمبر 2017.

17. عبد الزهرة الربيعي، طاهر وإبراهيم فاضل، ثناء. "الموقع الجيو اقتصادي لسوريا و أثره على سياسة روسيا الاتحادية"، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، م.42، ع.6، 2018.

18. عيش، ماهر حمدي محمد، "تحركات للاجئين السوريين العابرين للحدود "دراسة في الجغرافيا السورية"، **مجلة بحوث**، ع.106، السنة.27، يوليو 2016,

19. صلال، حيد. "التنافس الروسي–الأمريكي في سوريا"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع.3، يونيو 2017.

20. قبلان، مروان. " الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، مجلة سياسات عربية، ع.18، جانفي 2016.

21. قبلان، مروان. "المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية"، **مجلة سياسات عربية**، ع.2، ماي 2013.

22. قطريب، عهد جبر. " دوافع الموقف الروسي في الأزمة السورية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، م.40، ع.2، 2017.

23. الربيعي، طاهر عبد الزهرة وإبراهيم فاضل، ثناء. " الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس"، **مجلة البصرة للعلوم الإنسانية**، م.34، ع.6، السنة.2017.

24. رافع سلطان، زيد و بان الصانع، غانم. "الموقف الروسي من الأزمة السورية"، **مجلة جامعةتكريب للعلومالقانونية و السياسية**، م،1.ع،19، السنة،5.

25. الشافعي. بدر، "الدور الروسي في سوريا: المحددات والآليات والمألات"، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع.84، السنة.22، صيف 2018.

26. الشيخ، نورهان. " أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية"، **مجلة البيان**، التقرير الاستراتيجي العاشر.

5- الرسائل الجامعية:

1. كساب، أكرم محسن. **الأبعاد الإقليمية و الدولية للعلاقات الروسية- السورية 2010-2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، 2013-2014.
2. عبد الله عبد المحسن عبد القادر، رامي. "**توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية**"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأقصى: 2014.
3. فتحي سليمان أبو مصطفى، سهام. **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية و الدولية 2011-2013**، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2015.
4. خليل خضر، باسل. **أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014.

6 البحوث والدراسات:

1. أبو حلاوة، كريم. "**سياسات القوة الذكية في السياسة الخارجية ودورها في العلاقات الدولية**". مركز دمشق للأبحاث والدراسات،2016.
2. بدرخان، علي. "**الديناميكيات الخارجية المؤثرة في الأزمة السورية والسلام بعيد المنال**". مركز رووداو للدراسات. شباط 2016.
3. دياب، طارق. "**إستراتيجية ترامب في سوريا ماذا بعد؟**". المعهد المصري للدراسات.
4. ديرانية، مجاهد. "**خرائط متحركة: القوى العسكرية في الشؤون السورية**". مركز الجزيرة للدراسات. 2013/12/23.
5. الحاج، بكري. "المتغيرات الإقليمية والثورة السورية"، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2017/11/7.
6. الحامد، رائد. "**التواجد العسكري الأمريكي في سوريا و أفاقه المستقبلية**". معهد العالم للدراسات.2017/11/3.
7. الحمر،جواد وآخرون. "الأزمة السورية إستراتيجية الخروج"، مركز دراسات شرق أوسط، ع.17، مارس 2019.

1. يمني، سليمان. "**القوة الذكية المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية**". المعهد المصري للدراسات والإستراتيجية، دراسات سياسية، 2016/1/12.
2. كوش، عمر. "**أحزاب وتكوينات المعارضة السورية**". مركز القدس للدراسات السياسية.
3. محشي، زكي ونصر،ربيع وآخرون. " **سورية الاغتراب والعنف**". المركز السوري لبحوث السياسات. آذار 2015.
4. محفوظ، عقيل سعيد. "**ب انتظار الجنرال سليماني؟ روسيا: إزاء الأزمة السورية: الدوافع والاكراهات**". مركز دمشق للأبحاث والدراسات.1 آذار 2016.
5. نزار، أيوب. "**النزاع المسلح في سورية**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015/11/11.
6. نصر، ربيع و محشي، زكي وآخرون. " **الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**". **المركز السوري لبحوث السياسات**. كانون الثاني 2013.
7. نقولا، ليلى. "**دور الإستراتيجية الأمريكية في استمرار الحرب السورية**". مركز دمشق للأبحاث والدراسات.
8. عبد الحي، وليد. "**محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**". مركز الجزيرة للدراسات. 2012/4/13.
9. العبد الله، محمد. " **واقع سبل العيش في مخيمات النزوح: دراسة حالة في مناطق الشمال السوري**". مركز عمران للدراسات الإستراتجية. 2018/11/7.
10. العبد الله، محمد. "**النازحون في سورية وتحدي شقاء العيش**". مركز عمران للدراسات الإستراتيجية. 19 /2019/11.
11. العلو، ساشا. "**تحريك وليس تحرير الضربة الثلاثية للأسد ومضامينها**". مركز عمران للدراسات الإستراتيجية. 20 أفريل 2018.
12. عويس أبو عيد، شيماء. "**القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية**". المعهد المصري للدراسات، 5 أكتوبر 2018.
13. فخر الدين، يوسف و الخطيب، همام و لاذقاني، أليمار. "**المشروع الروسي في سورية**". مركز حرمون للدراسات المعلصرة. 14 فبراير 2017.

14. قبلان، مروان. "**المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية و الدولية: دراسة في معدلات القوة والصراع على سورية**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مارس 2015.

15. قومان، مناف. " **أداء الليرة السورية في سبع سنوات**". مركز جسور للدراسات.

16. شقير، شفيق. "**حزب الله في الحرب السورية: المكاسب والخسائر والتحولات**", مركز الجزيرة للدراسات. 2016/04/28.

17. الخلوفي، محمد. " **قراءة في خريطة الصراع في سوريا بين لغة السلاح والحل السياسي**". مركز بريق للأبحاث والدراسات.

18. غيت، مي. "**التدخل الروسي في سوريا الأبعاد و السيناريوهات**". المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية. 2015/11/25.

19. " **الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

20. " **تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري**". مركز دمشق للأبحاث والدراسات. 2016.

21. " **توافق المكرهين: تجنب إستراتيجية الفشل في سوريا**". مركز الجزيرة للدراسات. 6 فيفرى 2014.

22. " **حدود التدخل العسكري الروسي في سورية وأفاقه**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات.2015.

23. " **حرب الولايات المتحدة الأميركية غير المحدودة في سورية**". مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018/12/4.

24. " **دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

25. " **سياسة فرض الاستقرار الروسية حصاد القوة المفروضة**". مركز جسور للدراسات، وحدة الدراسات. أيلول 2017.

26. " **في أسباب تغير الموقف الأميركيمن تسليح المعارضة السورية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.20 يونيو 2013.

27. " **ملامح اقتصاد الحرب في سورية**". مركز دمشق للأبحاث والدراسات. قسم الدراسات الاقتصادية. 2015/5/4.

28. " **مؤشرات تفعيل الدور الأمريكي في سورية**". مركز حرمون للدراسات المعاصرة. وحدة دراسة السياسات. 14 مارس 2018.

29. "**التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية**". مركز بريق للأبحاث ودراسة السياسات.2016

30. "**القواعد العسكرية الأميركية في سورية**"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 17 ماي 2018.

31. "**تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

32. "**ملف خاص: تقسيم سوريا مئة عام من الخطط والمحاولات**". مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 29 مارس 2016.

33. "**مؤتمر السلام السوري جنيف2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير2014.

34. "**حدود التحول الأمريكي في سوريا و إمكانية البناء عليه** ". مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل.

35. "**معارك الطائرات على الأرض السورية**"، مركز جسور للدراسات، حزيران 2017.

6- التقارير:

1. سرور، أحمد و حجازي، منى. البنك العربي السوري. "**إشكالية الاقتصاد السوري في ظل الأزمة.. وتكاليف بناء الإعمار**، 2016.

2. البنك الدولي. "**خسائر الحرب: التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا**"، 2017/07/10.

3. هيومن رايتس واتش. "**سوريا أحداث عام 2018**"، 29 حزيران 2019.

4. الشبكة السورية لحقوق الإنسان. "**الذكرى السنوية الثالثة لتدخل قوات التحالف الدولي في سوريا- الكلفة الدامية**"، 2017/9/24.

7-المواقع الإلكترونية:

1. أبو جازية، إبراهيم. "بعد إعلان الانسحاب .. بالأرقام حصاد التواجد الروسي في سوريا"، في:https://www.sasapost.com.
2. أبي نادر، شارل. "القواعد العسكرية الأميركية في سوريا"، مجلة الجيش، العدد. 392، شباط 2018، في:https://lebarmy.gov.lb/ar/content
3. أحمد، آية, "محطات تاريخية فاصلة في تاريخ العلاقات السورية الأمريكية"، في:http://www.anapress.net/ar/articles.
4. البحيري، أحمد كامل. "الثورة الممتدة: الخريطة السياسية للقوى الفاعلة على الساحة السورية"، مجلة السياسة الدولية، في: https://www.siyassa.org.eg/news/2157.asxp
5. بسيوني محمد إبراهيم، شذوى. "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011-2016"، المركز الديمقراطي العربي، 2016/07/13، في: https://democratice.de/?p=33933.
6. بصرو شيخ، على بشار. "مسار التسوية السلمية للأزمة السورية و موازين القوى"، المركز المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية"، في: https://efsregypt.org.
7. جابو، عارف. " العلاقات السورية الأمريكية... دبلوماسية المصالح ومعادلة الثوابت"، في:https://m.dw.com/ar/d-5286710.
8. جبر، إياد. "مراحل تطور الثورة السورية"، مجلة البيان،ع.342، 2015/11/11،في: https://www.alabyan.co.uk/mobile/mgzarticle2.dspx?id=4733.
9. دنيا، نزار. "أسباب الأزمة السورية، في: https://in.facebook.com/NEZARDUUNIA/poss/226488744190065 .
10. طه، عبد الواحد, "التدخل العسكري الروسي بعد سنتين... فلب الموازين لصالح قوات النظام"، جريدة الشرق الأوسط، ع,14187، في:https://aawsat.com,
11. طلال سلمي، جلال. "موسكو واستعمارها الناعم للاقتصاد السوري"، في: https://giroon.net/archives/147474.

12. ياسمين، محمد خالد. "الفيتو الروسي الصيني يعرقل رحلة الملف السوري إلى المحكمة الدولية"، في: http://googlewblight.com/.

13. ياسمين، حنين. "بالأرقام كم أنفق الدب الروسي لمنع سقوط بشار الأسد؟"، في: https://alkhaleejonline;net

14. لاباريك، بول. "الحروب الوقائية سوريا المستهدفة" في:https://www.voltairent.org/article90005.html

15. محمد أحمد، صافيناز. "الضربة العسكرية الثلاثية على سوريا... ماذا بعد؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد.57722، في: http://acpss.ahram.org/News/16594.aspx.

16. محمود، إيمان. "تسلسل زمني: أبرز محطات التدخل الروسي العسكري في سوريا"، في:https://www.masrawy.com/news-publicaffairs/details/2017/12/12.

17. محمد صالح، محسن. "السياسة الأمريكية في سوريا,,جدران الدم"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في: https://www.alzaytouna.net/2016/08/15.

18. ميرفت، عوف. "تعرف على أبرز عشر ميليشيات تقاتل إلى جانب النظام السوري"، في:https://www.sasopost.com,

19. النجم، معتز عبد القادر محمد. "التفاعلات الدولية في الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، في: https://democraticac.de.?p14082.

20. ناجي، محمد عباس. "العراق وتحديات الأزمة السورية"، في:https://www.aljazeera.net/knowledhate/opinions

21. سليمان، سماء. " دلالات الموقف الفرنسي من الغزو التركي لعفرين السورية"، مجلة السياسة الدولية، في: http://www.siyass-org-eg/news/15540.as.px .

22. سويد، رامي. " تعرف إلى مسار تصفية القضية السورية... من جنيف إلى سوتشي"، في:https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/11/28.

23. العاصي، أمين, "أستانة,,, قصة تسع جولات لتصفية الثورة السورية"، في:https://www.alaraby.co.uk.

24. علاوي، فراس و صبري، عائشة. "التحالف الروسي الإيراني في سوريا نقاط القوة والخلاف"، في:http://alsharqnews.net.4313.

25. العلو، سقراط. " سورية ضحية الجغرافيا مدخل جيوسياسي لفهم تعقيدات الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، في: http://democratic.de/?p=32818.

26. عبد الله، عيسى. "الحرب القادمة مع حزب الله"،

في:

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/04/02/1231146/htm

27. عليان. أحمد. " الفيتو الحادي عشر... روسيا تفشل مشروع قرار ياباني لتمديد عملية لجنة التحقيق"، في: http://ayyawmsyria.net.archives/210105

28. عبد الصادق، عادل. "أنماط الحرب السيبرانية وتداعياتها على الأمن العالمي"، مجلة السياسة الدولية، في:https://www.siyassa.org.cg.

29. عسكر، محمد. "التغيير في الإستراتيجية الأميركية تجاه سوريا مابين أوباما وترامب"، المركز المصري للأبحاث و الدراسات السياسية، في: https://efsregypt.Org..

30. عادل حلمي، أمينة. "دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي والقوى المتصارعة في سوريا"، المركز الديمقراطي العربي، في:https://democraticac.de/?p=34609.

31. عبد المعز، أحمد سين. "تقييم ضربات التحالف الدولي ضد داعش"، مجلة السياسة الدولية، 28-8-2017، في: http://www.siyassa.ovg/news/15233/osxp.

32. عمر، محمد. "أنماط الصدام الأمريكي الروسي في سوريا وأثره على إنهاء الأزمة"، مركز البديل للتخطيط و الدراسات الإستراتيجية، في: http://elbaldi-pss.org/2017/07/19

33. خضور، أحمد, " سوريا في قلب العالم أهمية جيوسياسية واقتصادية في المعادلة الدولية"، مركز كاتيخون، في: http://katehon.com/ar/article/swry-fy-qlp-llm-jyw.

34. فرج، محمد, "إحصائيات حديثة عن التعليم في سوريا..جيل مهدد بالتجهيل"، في:http://www.anapress.net/ar/artivles.

35. صالح، حسام. "في مستجدات الدعم الأمريكي والتمويل في الملف السوري فوضى ومستقبل غامض"، في: https://7al.net/2018/04/22.

36. صالح، حسام. "أمريكا لها الحصة الأكبر و روسيا الأضخم.. تعرف على أبرز القواعد العسكرية الأجنبية في سوريا"، في: https://7al.net/2017/12/16

37. صفر، عمر. "تعرف على مناطق انتشار القوات الروسية وأفاق وجودها في سوريا"، في: https://www.orient-news.net/ar/news-show/124534/0/

38. الشاهر، اسماعيل شاهر. "المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، في: https://democraticac.de/?p=511321.

39. الشيخ، نورهان. "الدور الروسي في الأزمة السورية"، مجلة أراء حول الخليج، العدد 98، 2015، في: http://araa.sa/index.php?view=alertic&id=3451

40. شوقي، محمد. "قطاع التعليم في سوريا على شفا الهاوية"، في: http://7al.net/F9BlO

41. شحادة، راغب. "بالأرقام و الإحصاءات.. خسائر سوريا بجميع القطاعات نتيجة الحرب خلال 6 سنوات"، في: http://www.akhbaraan.net/news/arab-world/2017/05/02

42. التليتلي، حسان. "الموقف الفرنسي من الأزمة السورية: من منطق التدخل العسكري إلى منطق الحل السياسي"، في: http://www.mldouliya.com,

43. تعتاع، عبد الناصر. "الموقف العربي من الثورة السورية"، مركز أمية للبحوث والدراسات، في: https://umayya.org/featured1368

44. الخوري، نسيم. "في العلاقات الأمريكية- السورية، في: http://www.Alkhaleej.ae/mob/detailed/0138e6E8 .

45. الخطيب، دانية. "حقيقة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية"، أراء حول الخليج، ع.135، في: https://araa.ae/index.php?option.com.content&view=article&id=34321201

46. خيربك، خلدون. "العلاقات السورية الأميركية: سياسيا وعسكريا و اقتصاديا و ثقافيا، في: http://www.Dampress.net/mobile/?page=show-detfid=22133

47. غريب محمد، إسراء. "أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه على منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2011-2017"، المركز الديمقراطي العربي، 2017/08/17، في: https://democraticac.de/?p=47194.

48. "من جنيف 1 إلى 8..ماذا تحقق"، في:
https://www.aljazeera.net/encyclopida/events.

49. "مسار المفاوضات السورية، محطات وتواريخ"، في:
https://www.aljumhurya.net/ar/37536.

50. "الجيش السوري..حماة الديار"، في: https://www.aljazeera.net.

51. " الخريطة العسكرية للفصائل المسلحة في سوريا–قوات سوريا الديمقراطية3"، المؤسسة السورية للدراسات والأبحاث، في:https://www.syria-inside.net/2016/08/04.

52. "السعودية و الثورة السورية"، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، في:https://rewabetcentr.com/archives/16116/amp.

53. " حساب التكاليف: الزراعة في سورية بعد 6سنوات من الأزمة"، في:
http://geiroon.net/archives/81434.

54. "7 سنوات على الحرب السورية"، في: http://www.arab48.com.

55. " مستوى المعيشة في سورية"، مركز جسور للدراسات، في:
http://jusoor/co/details/421

56. "الفيتو الروسي ومعاناة السوريين... أبرز المحطات"، في: http://www.alhurra.com.

57. "القوات الأمريكية بسوريا..هذه أهدافها ومواقعها"، في: http://www.aljazeera.net

58. "تسليح المعارضة السورية بين الوعود الأمريكية والواقع"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، في: http://rawabetcenter.com/archives/89519.

59. أهم 10 عمليات للقوات الجوية الروسية في سوريا"، في:
https://arabicsputinknews.com/amp/arab-world20171001264960 74.

60. "نتائج العملية العسكرية الروسية في سوريا بالأرقام" مركز كاتيخون، في:
http://kettehon.com/ar/article/ntyjye-lmly-iskny-irsy-fy-swry-slvqm/,

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- ✓ **Books**

1. Zvyagelskaya, Irina. "**Russia, the New protagonist in the Middle East"**, in: putin is Russia: Really Back?, editor: Aldo Ferrari. Italy: Giancarlo Aragona, 2016.

- ✓ **Magazines**

1 Aron, Raymong. "what is a theory of International Relation?", **journal of International Affairs Edit Aria lBoord** ,vol , N.02, 1975.

2 Dahl, Robert A "The Concept of power". **Behavioral Science**, Issue.3, vol.2, 1957.

- ✓ **Reports** :

1 The World Bank. "**the toll of war: the economic and social consequences of the conflict In Syria**", 2017.

2 Unicef, " Unicef is Response to the Syria crisis", January 2018.

- ✓ **Studies and research:**

1 Blanchard M, Cristopher & Humud, Carle & , BethMary ,Nikitin. "**Armed conflict in Syria: Overview and US. Response**", congressional research service, 2 January 2019.

2 Ney, Joseph, "**Cyber power"**, Harvard Kennedy School, Befer center for science and International Affairs, May 2010.

- ✓ **Intenet**

1 Schmidt ,Michal & Chaziang, Yasir. " Iraqi leader backs Syria, witch Nudge From Iran", in: http://www.hytimes.com/2011/8/13world/mdleast/13iraq/html , (21, 3, 2019).

2 ” Statement president Obama on the Situation in syria”, in: https://www.obamawhitehiehouse.archives.gov/the-press-offoice/2011/8/18

3 "Breaking: us sets up military Basein Syria, province of Raqqa”, in: http://www.globalreseanhca.co , (27-5-2010).

فهـــــارس

الفهرس

فهرس الجداول

الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	القواعد العسكرية الروسية في سوريا	
2	القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا	

فهرس الخرائط

الخريطة	العنوان	رقم الصفحة
1	توزع الفصائل المسلحة في سوريا عام 2015	
2	الموقع الجغرافي السوري	
3	مناطق انتشار القواعد العسكرية الروسية – الأمريكية في سوريا	

فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	فواعل الأزمة السورية	
2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسوريا خلال الفترة (2010-2015)	
3	الموازنة العامة للدولة السورية خلال الفترة (2010 -2015)	

العنوان		الصفحة
الإهداء		
الشكر والتقدير		
ملخص الدراسة		
خطة البحث		
مقدمة		أ- ح
أهمية الدراسة		أ
أهداف الدراسة		ب
مبررات اختيار الموضوع		ج
إشكالية الدراسة		ج
الأسئلة الفرعية		د
فرضيات الدراسة		د- هـ
المقاربات المنهجية والنظرية		هـ- و
أدبيات الدراسة		ز
تقسيم الدراسة		ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لمفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية		9-44
مقدمة الفصل الأول		10
المبحث الأول	**مفهوم القوة**	11- 22
المطلب الأول	تعريف القوة وأبرز خصائصها	11-13
الفرع الأول	تعريف القوة	11- 12
الفرع الثاني	خصائص القوة	13
المطلب الثاني	مصادر القوة وطرق قياسها	14- 18
الفرع الأول	مصادر القوة	14-17
الفرع الثاني	طرق قياس القوة	17-18
المطلب الثالث	الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة ومعايير اختيارها	18- 19
الفرع الأول	الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة	18

الفرع الثاني	كيفية اختيار الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة	19
المطلب الرابع	أشكال القوة: نحو مزيد من التعقيد	22-19
الفرع الأول	القوة الصلبة	20
الفرع الثاني	القوة الناعمة	21 -20
الفرع الثالث	القوة الذكية	21
الفرع الرابع	القوة الالكترونية	22
المبحث الثاني	**مفهوم توازن القوى**	32-23
المطلب الأول	تعريف توازن القوى	25-23
الفرع الأول	معنى التوازن بشكل عام	23
الفرع الثاني	توازن القوى بين المدلولين العلمي والنمطي	25-24
المطلب الثاني	نشأة و تطور مفهوم توازن القوى	27-26
المطلب الثالث	أشكال توازن القوى وطرق التأثير	30-27
الفرع الأول	أشكال توازن القوى	28
الفرع الثاني	طرق التأثير في توازن القوى	30-29
المطلب الرابع	التوازن الإقليمي وأثره في التوازن الدولي	32-30
المبحث الثالث	**النظريات المفسرة لمفهوم توازن القوى**	34-33
المطلب الأول	نظريات التوازن التلقائي	38-33
الفرع الأول	نظرية "هانز مورغانتو"	36-34
الفرع الثاني	نظرية"ريمون أرون"	38-37
المطلب الثاني	نظريات التوازن النمطي	43-38
الفرع الأول	نموذج "مورتن كابلان"	43-40
خلاصة الفصل الأول		44
الفصل الثاني	**الأزمة السورية: دراسة في الأسباب؛ النتائج ؛ الفواعل**	77-45
مقدمة الفصل الأول		46
المبحث الأول	**أسباب و مراحل الأزمة السورية**	55-47
المطلب الأول	أسباب الأزمة السورية	49-47
الفرع الأول	أسباب داخلية	48-47
الفرع الثاني	أسباب إقليمية	48

الفرع الثالث	أسباب دولية	49-48
المطلب الثاني	مراحل تطور الأزمة السورية	52-49
الفرع الأول	مرحلة الحراك الشعبي	50-49
الفرع الثاني	مرحلة النزاع المسلح بين النظام وقوى المعارضة	51-50
الفرع الثالث	مرحلة التدخل الخارجي	52
المطلب الثالث	مسارات التسوية السلمية للأزمة السورية	55-52
المبحث الثاني	**القوى الفاعلة في الأزمة السورية**	67-56
المطلب الأول	الفواعل المحلية	59-56
الفرع الأول	القوى السياسية	57-56
الفرع الثاني	القوى العسكرية	59-57
المطلب الثاني	الفواعل الإقليمية	63-60
الفرع الأول	حلفاء النظام على المستوى الإقليمي	61-60
الفرع الثاني	خصوم النظام على المستوى الإقليمي	63-61
المطلب الثالث	الفواعل الدولية	67-63
الفرع الأول	حلفاء النظام على المستوى الدولي	64-63
الفرع الثاني	خصوم النظام على المستوى الدولي	67-64
المبحث الثالث	**التداعيات المحلية للأزمة السورية**	76-68
المطلب الأول	التداعيات السياسية والأمنية	69-68
المطلب الثاني	التداعيات الاقتصادية	72-69
الفرع الأول	على مستوى الناتج المحلي الإجمالي	71-70
الفرع الثاني	على مستوى التضخم وسعر صرف الليرة السورية	71
الفرع الثالث	على مستوى الموازنة العامة والعجز	72
الفرع الرابع	على مستوى التجارة الخارجية	73-72
المطلب الثالث	التداعيات الاجتماعية والإنسانة	76-73
الفرع الأول	الخسائر البشرية	73
الفرع الثاني	التشتت ألقسري	74-73
الفرع الثالث	التعليم والصحة	75
الفرع الرابع	الفقر والأمن الغذائي	76

خلاصة الفصل الثاني		77
الفصل الثالث	**أثر توازن القوة العسكرية الروسية-الأمريكية على الأزمة السورية**	115-78
مقدمة الفصل الثالث		79
المبحث الأول	**روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في سوريا: حقائق الجغرافيا والتاريخ**	88-80
المطلب الأول	الأهمية الجيوبولتيكية لروسيا بالنسبة لروسيا وأمريكا	83-80
الفرع الأول	الموقع الجغرافي السوري	81-80
الفرع الثاني	الأهمية الجيوسياسية لسوريا	82-81
الفرع الثالث	الأهمية الجيوسياسية لسوريا بالنسبة لروسيا وأمريكا	83-82
المطلب الثاني	تاريخ العلاقات الروسية و الأمريكية بسوريا	85-83
الفرع الأول	تاريخ العلاقات الروسية – السورية	84-83
الفرع الثاني	تاريخ العلاقات الأمريكية- السورية	85
المطلب الثالث	مظاهر التعاون/الخلاف بين كل من روسيا وأمريكا اتجاه سوريا	88-86
الفرع الأول	مجالات وأبعاد الشراكة الروسية- السورية	87-86
الفرع الثاني	قضايا خلافية أمريكية-سورية	88-87
المبحث الثاني	**الأدوار الروسية-الأمريكية في إدارة الأزمة السورية**	98-89
المطلب الأول	محددات الموقفين الروسي-الأمريكي من الأزمة السورية	92-89
الفرع الأول	دوافع ومحددات الموقف الروسي من الأزمة السورية	90-89
الفرع الثاني	دوافع ومحددات الموقف الأمريكي من الأزمة السورية	92-91
المطلب الثاني	الإستراتيجيتين الروسية والأمريكية في إدارة الأزمة السورية	95-92
الفرع الأول	الإستراتيجية الروسية: دراسة في الوسائل والأدوار	94-92
الفرع الثاني	الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الأزمة السورية بين إدارتي "أوباما" و "ترامب"	95-94
المطلب الثالث	التدخل العسكري الروسي والأمريكي في سوريا: الدوافع، الأهداف، الدلالات	98-95
الفرع الأول	التدخل العسكري الروسي	97-95
الفرع الثاني	التدخل العسكري الأمريكي	98-97
المبحث الثالث	**معدلات القوة العسكرية الروسية الأمريكية في سوريا وانعكاسها على مسار الأزمة السورية**	113 -99
المطلب الأول	على مستوى تقديم الدعم العسكري وسياسة تشكيل الأحلاف	101-99

الفرع الأول	روسيا الداعم الأبرز لنظام بشار الأسد	100 -99
الفرع الثاني	الدعم العسكري الأمريكي لقوى المعارضة وسياسة تشكيل الأحلاف	101-100
المطلب الثاني	على مستوى القواعد العسكرية ومناطق الانتشار	106-101
الفرع الأول	القواعد العسكرية الروسية في سورياومناطق الانتشار	103 -102
الفرع الثاني	القواعد العسكرية الأمريكية في سورياومناطق الانتشار	106 -104
المطلب الثالث	على مستوى الضربات العسكرية والنتائج الميدانية	110 -106
الفرع الأول	الضربات العسكرية الروسية في سوريا: دراسة تقيمية	108 -106
الفرع الثاني	الضربات العسكرية الأمريكية في سوريا: دراسة تقيمية	110-109
المطلب الرابع	صور وأنماط البحث عن توازن القوة العسكرية الروسية الأمريكية في سوريا وانعكاسها على مسار الأزمة: دراسة مقارنة	113 -110
الفرع الأول	على مستوى تقديم الدعم العسكري	111-110
الفرع الثاني	على مستوى سياسية تشكيل الأحلاف	111
الفرع الثالث	على مستوى إقامة القواعد العسكرية	112
الفرع الرابع	على مستوى الضربات العسكرية	113 -112
الفرع الثالث	تداعيات الانسحاب الأمريكي على ميزان القوة في سوريا	113
	خلاصة الفصل الثالث	115-114
	الخاتمة	119-116
	قائمة المراجع	137 -121
	فهرس الجداول والأشكال والخرائط	139-138
	فهرس المحتويات	144-140